

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
العلوم الاقتصادية
الشعبة:

الاختصاص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:

كوثر عطار

بعنوان

تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-
2022

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بتاريخ:

الاسم واللقب	الرتبة	
السيد جدي عبد الحليم	أستاذ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد محمد بوقموم	أستاذ	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة
السيد حجاج عبد الحكيم	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8 ماي 1945
السيدة عولمي بسمة	أستاذ	بجامعة العربي التبسي - تبسة
السيد طراد خوجة هشام	أستاذ	بجامعة محمد الشريف مساعديّة - سوق أهراس

السنة الجامعية: 2024/2025

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني في شق هذا الطريق، طريق العلم وهون عليّ تعب هذه السنوات وشقاء هذه الرحلة، وأعانني على الوصول إلى هذه المرحلة، وقدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.

الشكر الكبير لأستاذي القدير "الأستاذ الدكتور محمد بوقموم" على قبوله الإشراف على هذا العمل، بسعة صدره وصبره، خاصة توجيهاته وإرشاداته القيمة التي أفادتني كثيرا في مشواري هذا، فقد كان نعم الاستاذ ونعم المشرف.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث، وتكرمهم بوقتهم الثمين لاطلاعهم على هذا العمل المتواضع أمام خبرتهم بغرض تقويمه وتحسنه.

وفي الأخير أشكر كل من ساندني ومد لي يد العون سواء من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من اعوج ظهرها ليستقيم ظهري ، حبيبة قلبي ونور
دربي..... أمي الغالية

إلى من كان لي كتفا أميل عليه

فلا يتمايل أبدا ويبقى ثابتا مهما هزمته الأيام..... أبي
العزیز

إلى سندي في الحياة..... إخوتي

إلى عائلتي الصغيرة، ملجئي وأماني، أجمل ما
أملك.....زوجي وابنتي

إلى كل طالب علم

إليكم جميعا أهدي عملي المتواضع هذا

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر وتقدير
	إهداء
	الفهارس
I	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
أ - ح	مقدمة
الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة النقدية	
10	1.1. مدخل
10	2.1. نظرة عامة حول السياسة النقدية
10	1.2.1. مفهوم السياسة النقدية
12	2.2.1. أهداف السياسة النقدية
16	3.2.1. أدوات السياسة النقدية
23	4.2.1. قنوات إبلاغ السياسة النقدية
24	3.1. الساسة النقدية في الفكر الاقتصادي
24	1.3.1. السياسة النقدية عند الكلاسيك
28	2.3.1. السياسة النقدية عند الكينزيين
30	3.3.1. السياسة النقدية عند النقديين (مدرسة شيكاغو)
31	4.1. إدارة السياسة النقدية
31	1.4.1. مفهوم السلطة النقدية
36	2.4.1. إستراتيجية السلطة النقدية في صياغة السياسة النقدية
37	3.4.1. أهمية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
39	4.4.1. الكتلة النقدية
41	5.1. فعالية السياسة النقدية
41	1.5.1. السياسة النقدية في الدول المتقدمة
42	2.5.1. السياسة النقدية في الدول النامية
43	3.5.1. شروط نجاح الساسة النقدية
43	4.5.1. استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية
44	6.1. خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي	
46	1.2. مدخل
46	2.2. عموميات حول الاستقرار الاقتصادي

46	1.2.2. تعريف الاستقرار الاقتصادي
47	2.2.2. مؤشرات قياس الاستقرار الاقتصادي
48	3.2.2. الاستقرار الاقتصادي من منظور المدارس الاقتصادية
51	4.2.2. أهم السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
51	3.2. دور السياسة النقدية في استهداف التضخم
51	1.3.2. السياق التاريخي لتطور النقود
56	2.3.2. التضخم
60	3.3.2. علاقة النقود بالتضخم
60	4.3.2. سياسة استهداف التضخم كأسلوب جديد في تحقيق استقرار الأسعار
62	4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
62	1.4.2. مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
62	2.4.2. وظائف ميزان المدفوعات وأرصده
63	3.4.2. المنهج النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات
65	4.4.2. السياسة النقدية والتوازن في ميزان المدفوعات
67	5.2. دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة
67	1.5.2. عموميات حول النمو الاقتصادي
75	2.5.2. علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي
75	3.5.2. مفاهيم عامة حول البطالة
78	4.5.2. إستراتيجية السياسة النقدية في تقليل معدلات البطالة
80	6.2. خلاصة الفصل
الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	
82	1.3. مدخل
82	2.3. الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال 1990-2022
82	1.2.3. قانون النقد والقرض 10/90
85	2.2.3. أهداف قانون النقد والقرض
85	3.2.3. بنك الجزائر في ضوء قانون النقد والقرض 10/90
88	4.2.3. البنك المركزي في ضوء تعديلات قانون النقد والقرض
92	3.3. تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
92	1.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال المرحلة 1990-1994
93	2.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000
93	3.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014
94	4.3.3. السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2022
95	4.3. تطور الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
95	1.4.3. الكتلة النقدية في الجزائر

96	2.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
96	3.4.3. تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر
102	4.4.3. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
108	5.3. تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
108	1.5.3. معدل الاحتياطي القانوني
110	2.5.3. معدل إعادة الخصم
112	3.5.3. عمليات السوق المفتوحة
112	4.5.3. الأدوات المستحدثة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
113	6.3. خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على الأهداف الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2022	
115	1.4. مدخل
115	2.4. الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع في الدراسة
115	1.2.4. مفاهيم عامة حول النمذجة القياسية
116	2.2.4. استقرارية السلاسل الزمنية
120	3.2.4. نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
121	3.4. فحص ومعالجة البيانات المستخدمة في الدراسة
121	1.3.4. وصف متغيرات ونموذج الدراسة
122	2.3.4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
128	3.3.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
130	4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على متغيرات مربع كالدور بتطبيق منهجية ARDL
130	1.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي
134	2.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على البطالة
138	3.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على التضخم
142	4.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات
146	5.4. تقييم النتائج المقدرة قياسيا
146	1.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالنمو الاقتصادي
148	2.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالبطالة
150	3.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالتضخم
152	4.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بميزان المدفوعات
154	6.4. خلاصة الفصل
156	خاتمة
160	قائمة المراجع

170	قائمة الملاحق
	ملخص

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-3)	المواد الملغاة من خلال الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90	88
(02-3)	المواد المعدلة من خلال الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90	89
(03-3)	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1994-1990	97
(04-3)	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-1995	98
(05-3)	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2014-2001	99
(06-3)	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2022-2015	101
(07-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-1990	102
(08-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-1995	103
(09-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2013-2001	105
(10-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2022-2014	107
(11-3)	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2022-2000	109
(12-3)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2022-1990)	110
(1-4)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	122
(2-4)	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	126
(3-4)	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	127
(4-4)	اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع ADF	129
(5-4)	اختبار الاستقرارية لفيليبس بيرون (PP)	129
(6-4)	اختبار Bound TEST للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	130
(7-4)	نتائج تقدير نموذج للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل	132
(8-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير	132
(9-4)	اختبار Bund TEST للنموذج الخاص بالبطالة	134
(10-4)	نتائج تقدير نموذج البطالة في الأجل الطويل	136
(11-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	136
(12-4)	اختبار Bund TEST للنموذج الخاص بالتضخم	138
(13-4)	نتائج تقدير نموذج التضخم في الأجل الطويل	140
(14-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	140
(15-4)	نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	142
(16-4)	نتائج تقدير نموذج ميزان المدفوعات في الأجل الطويل	144
(17-3)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	144
(18-3)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	146
(19-3)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	146

148	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطالة	(20-3)
148	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة	(21-3)
150	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم	(22-3)
150	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم	(23-4)
152	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	(24-4)
152	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	(25-4)

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-1)	العلاقة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار	27
(02-1)	المجمعات النقدية (M_1, M_2, M_3)	40
(01-2)	منحنى فيلبس	78
(02-2)	النموذج الكلاسيكي ودور السياسة النقدية في استعادة التوازن عند العمالة الكاملة	79
(01-3)	مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1994-1990)	97
(02-3)	الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.	98
(03-3)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	100
(04-3)	تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)	102
(05-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1994-1990)	103
(06-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	104
(07-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)	106
(08-3)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)	108
(1-4)	نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	123
(2-4)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	123
(3-4)	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2022	124
(4-4)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2022	124
(5-4)	ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2022	125
(6-4)	دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور	128
(7-4)	اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	131
(8-4)	اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالبطالة	135
(9-4)	اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالتضخم	139
(10-4)	اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	143
(11-4)	نتائج اختبار JARQUE-BERRA	147
(12-4)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	147
(13-4)	نتائج اختبار JARQUE-BERRA	149
(14-4)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالبطالة	149
(15-4)	نتائج اختبار JARQUE-BERRA	151
(16-4)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص	151

	بالتضخم	
153	JARQUE-BERRA نتائج اختبار	(17-3)
153	اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	(18-3)

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	170
2	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	170
3	اختبار الاستقرارية ADF	171
4	اختبار الاستقرارية PP	171
5	اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	172
6	اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالبطالة	172
7	اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالتضخم	173
8	اختبار بوند BOUNDTEST للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	173
9	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي	174
10	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة	174
11	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم	175
12	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات	175
13	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	176
14	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	176
15	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطالة	176
16	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة	176
17	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم	176
18	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم	176
19	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	176
20	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء الخاص بميزان المدفوعات	177

مقدمة

نظرا للظروف الاقتصادية التي مست جميع دول العالم دون استثناء منذ كساد الثلاثينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، نجد أن كل الاقتصاديات تعيش في جو يسوده الخوف والهلع من إعادة تعرضها لاختلالات وأزمات اقتصادية مرة أخرى من ركود، تضخم، بطالة.... إلخ، الأمر الذي جعل أغلب الدول تعمل على تصميم سياسات اقتصادية صلبة قادرة على مواجهة الصدمات من سياسة نقدية، سياسة مالية، سياسة سعر الصرف وغيرها من السياسات الأخرى التي تشكل في مجموعها ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية، وتعتبر السياسة النقدية من بين أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها للتحكم في العديد من مؤشرات الاقتصاد لما لها من أثر كبير في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية، بحلول نقدية الأمر الذي يستدعي تدخل السياسة النقدية بإجراءاتها وأدواتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي تفاديا لحدوث الأزمات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق توازنها الاقتصادي وهي الركيزة المعتمد عليها إلى جانب السياسات الأخرى في إنجاح اقتصاديات مختلف الدول، ونظرا لكون السياسة النقدية القلب النابض والدرع الواقي للاقتصاد من الأزمات والصدمات أصبحت تحظى باهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين على مر العصور كونها تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الرفع من معدلات النمو، محاربة التضخم، تحقيق التوازن الخارجي والتخفيف من معدلات البطالة، مستخدمة في ذلك أدوات ووسائل لها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية.

وعلى غرار باقي الدول النامية سعت الجزائر جاهدة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي معتمدة في ذلك على سياستها النقدية، خاصة في فترة التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين التي شهدت تحولات هيكلية في النظم الاقتصادية، أدت إلى تقلص دور الحكومات والتوجه إلى آليات السوق الأمر الذي استدعى إلى تحديث الساحة المصرفية، وألقى على عاتق البنك المركزي مسؤولية مواكبة هذه التغيرات خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، ومختلف تعديلاته التي جاءت بقواعد رقابية، تنظيمية، وأخرى توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق كما وضع للسياسة النقدية أسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود، مع السهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ومواصلة جهوده في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض في ظل الاعتماد المفرط على عوائد الجباية البترولية في إدارة أساسيات الاقتصاد الوطني.

وضمن هذا الإطار المتداخل يحاول هذا البحث تناول تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وذلك بدراسة أثر الكتلة النقدية M_2 على كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات.

I. إشكالية الدراسة

بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي اعتمدت الجزائر على سياستها النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض مستويات البطالة، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى استقرار رصيد ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى بنا إلى ضرورة دراسة فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإبراز أثرها على المتغيرات الاقتصادية سالفة الذكر، لتتضح بذلك معالم الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟

II. الأسئلة الفرعية

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي السابق تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي نوردتها فيما يلي:

- ماهي السياسة النقدية، وكيف تؤثر على أهداف السياسة الاقتصادية؟
- فيما تتمثل مختلف التطورات التي شهدتها السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2022)؟
- ماهي الأدوات المستعملة من طرف البنك المركزي، وما مدى قدرتها في تحقيق الأهداف المسطرة؟
- هل كان للسياسة النقدية دور إيجابي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل ساهمت السياسة النقدية في التقليل من معدلات البطالة المرتفعة داخل الاقتصاد الوطني؟
- ما مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني؟
- كيف كان تأثير السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر على ميزان المدفوعات؟

III. فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات الفرعية تم صياغة جملة من الفرضيات التي سيتم تأكيدها أو تنفيذها بناء على نتائج الدراسة وهي كما يلي:

- أثرت السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة تأثيراً إيجابياً أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
- ساهمت السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر في التقليل من معدلات البطالة؛
- عملت السياسة النقدية على زيادة معدلات التضخم وذلك نتيجة التزايد المستمر في كمية النقود؛
- للسياسة النقدية أثر سلبي على ميزان المدفوعات نتيجة كون أغلب الصادرات هي صادرات نفطية.

IV. أهمية الدراسة

- يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها السياسة النقدية من منظور المدارس الاقتصادية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية إلى جانب السياسات الأخرى للتحكم أوضاعها الاقتصادية؛
- البحث يقدم تحليلاً دقيقاً لكيفية تأثير السياسة النقدية في الجزائر على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على مؤشرات رئيسية مثل: التضخم، النمو الاقتصادي، معدلات البطالة وميزان المدفوعات، ويساعد ذلك في فهم قدرة الأدوات النقدية المتاحة للبنك المركزي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام؛
- يقدم هذا البحث معلومات قيمة لصناع القرار الاقتصادي في الجزائر، لاتخاذ قرارات استراتيجية ومناسبة تساهم في زيادة فعالية السياسة النقدية.

V. أهداف الدراسة

- يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:
- تسليط الضوء على مسار السياسة النقدية في الجزائر وإبراز أهم تطوراتها؛
- محاولة الوقوف على أهم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية للتحكم في السوق النقدي؛
- مقارنة فعالية السياسة النقدية عبر فترات زمنية مختلفة (فترة ما قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية) لتحديد مدى التحسن في تحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي في ظل التحديات المحلية والعالمية؛
- إبراز مكامن القوة ونقاط الضعف التي تتسم بهم السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، والوقوف على مدى قدرة الدولة في الاعتماد على هذه السياسة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية.

VI. أسباب اختيار الموضوع

- توجد عدة أسباب تدفع الباحث لاختياره موضوع ما والتعمق فيه، ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:
- الميول الشخصي في مواضيع الاقتصاد الكلي والاقتصاد النقدي بسبب التطورات والتغيرات الحاصلة والمتجددة في هذا الميدان؛
- أهم التغيرات التي مست الاقتصاد الوطني ونتائجها الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث في مواضيع السياسات الاقتصادية من بينها السياسة النقدية، التي تسعى من خلالها الحكومة للتدخل في ضبط مختلف الاختلالات الاقتصادية؛
- الموضوع يوفر فرصة للتفاعل مع الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالسياسة النقدية في الدول النامية؛
- توفر الإحصائيات والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

VII. حدود الدراسة

- تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:
- **الحدود الموضوعية:** تعالج هذه الدراسة موضوع تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال إبراز آثار هذه السياسة من خلال الكتلة النقدية M_2 على مؤشرا الاستقرار

الاقتصادي والتي تمثل بدورها أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الاستعانة بالأدوات الخاصة بالقياسي؛

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2022، حيث عرفت هذه الفترة العديد من التطورات والمنعطفات المهمة التي كان لها بالغ الأثر على السياسة النقدية التي بدورها عرفت بدورها تطورات واكبت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال هذه الفترة.

VIII. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و الأسئلة المطروحة وكذا اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي بأسلوبيه الوصفي والتحليلي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، وفي تحليل البيانات الواردة في الدراسة وكذا في تحليل النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي من خلال التقدير القياسي للعلاقة بين السياسة النقدية وذلك من خلال الكتلة النقدية M_2 ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالاستعانة بوسائل القياس الاقتصادي.

وبالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة تم الاعتماد على العديد من المراجع التي تتنوع بين كتب أطروحات ورسائل جامعية أوراق بحثية منشورة في مجالات علمية أو قدمت في إطار ملتقيات وندوات دراسية، إضافة للتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، كما تم الاعتماد على العديد من المصادر الوطنية، والأجنبية في جمع الإحصائيات المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى ذلك تم الاستعانة ببرنامج Eviews 12 للحصول النتائج القياسية في الفصل التطبيقي.

IX. صعوبات الدراسة

لا يوجد بحث علمي يخلو من الصعوبات والعقبات التي تواجه الباحث فكل حسب مجال بحثه، وبالنسبة لبحثنا تجلت الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة في اختلاف البيانات، وتعارض الإحصائيات المقدمة من مصدر لآخر (الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي)، الأمر الذي صعب علينا عملية تحديد أي المصادر التي يجب الاعتماد عليها، وتكون الإحصائيات أكثر دقة وواقعية.

X. الدراسات السابقة

في إطار إعداد هذه الأطروحة قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، التي تناولت مواضيع ذات صلة بموضوعنا، إلا أن أغلبها عالجت الموضوع بالنسبة لكل مؤشر وحده، فمنها من عالج أثر السياسة النقدية على النمو فقط أو البطالة فقط أو التضخم أو ميزان المدفوعات، وقليلة هي من عالجت الموضوع بالجمع بينهم ضمن دراسة واحدة، وفيما يلي أهم الدراسات القريبة من دراستنا:

1. الدراسات باللغة العربية

- **بن صفي الدين عبد الله (2023)، "السياسة النقدية للجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2001-2015"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-3- إبراهيم شيبوط، الجزائر.**

عالجت هذه الأطروحة الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى 2015 وذلك من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، فعالية السياسة النقدية في التأثير عليهم، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود دور مهم وفعال

لأدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أنها لم تكن مجدية بالقدر الكافي وتميزت بالمحدودية في الكثير من الجوانب وهذا راجع للعديد من العوامل أبرزها تغليب السياسة المالية في إدارة الشؤون الاقتصادية.

- عبد اللاوي فتيحة (2020)، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية"-حالة الجزائر 2000-2016؛ أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على حقيقة الإصلاحات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر خلال الألفية الثالثة، مع تتبع مسارها وإبراز أهم أدواتها، كما أنها أبرزت فعالية السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم، الرفع من معدلات النمو، تحقيق التوازن الخارجي، و تخفيض معدلات البطالة وتحقيق التشغيل الكامل، ضمن ما يعرف بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور) من خلال دراسة تحليلية، وخلصت هذه الدراسة بأن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق كل أهدافها حيث تمكنت من تحقيق هدف الاستقرار فقط دون أن تتمكن من تحقيق هدف التشغيل الكامل، تشجيع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتي تبقى مرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولي؛

- شرارة جلول (2017)، "السياسة النقدية، الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول المغربية-دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر.

ركزت هذه الدراسة على عرض أهم النظريات والنماذج الاقتصادية، وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى تحليل تطور مسار إدارة السياسة النقدية، الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول المغربية، كما حاولت هذه الدراسة تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار النقدي التي تتمثل على المستوى الداخلي في مستويات منخفضة ومستقرة لمعدل التضخم، وعلى المستوى الخارجي في استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالإضافة إلى النمو الاقتصادي في الدول المغربية المتمثلة في كل من الجزائر، تونس والمغرب باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي.

- لهشمي عبد الكامل، حطاب مراد (2021)، "أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019"، مقال منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02.

تهدف هذه الدراسة إلى تبين الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019 باعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها في نجاح اقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تحليل الجداول والإحصائيات لغرض توضيح الأثر، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياسة النقدية الجزائرية دور كبير في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- حمداني معمر، بناي مصطفى (2021)، **السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017**، مقال منشور في مجلة المنتدى للدارسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية، الأهداف والأدوات، بالإضافة إلى دراسة مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017 وتقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 عرفت العديد من الإصلاحات والتي بموجبها أصبح البنك يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى عدم قدرة السياسة النقدية في هذه الفترة على تحقيق بعض الأهداف السياسية الاقتصادية كالتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي، وذلك بسبب ارتباط بعض هذه المتغيرات بمتغيرات الوضع الدولي.

2. الدراسات باللغة الأجنبية

- BEKHALED Aicha1, BOUALI Lynda(2022):**Essai d’Evaluation de la politique monétaire de l’Algérie à travers « le carré magique de Kaldor »**, Algerian Business Performance Review (ABPR), (01).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحليل تطورات متغيرات مربع كالدور (النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، التضخم) خلال الفترة 2012-2021، حيث توصلت هذه الدراسة إلى هشاشة السياسة النقدية وذلك من خلال الاستناد إلى نتائج تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث تبين أن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطيع تحقيق الأهداف الأربعة لمتغيرات كالدور في وقت واحد وهذا ينطبق بشكل أساسي على متغير البطالة الذي هو بعيد جدا عن مركز كالدور ولا يتناسب مع المتغيرات الأخرى، لكن السنوات الثلاثة الأخيرة من 2019 إلى 2021 توضح تحسن في المتغيرات الأربعة وهذا راجع للانخفاض التدريجي للنشاط الاقتصادي، وارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات.

- Aouidia Kahina, Nait Mohamed(2017):**Efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990-2017)**, Revue Scientifique de l’Université d’Alger3,(09).

عملت هذه الدراسة على تقييم دور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وكيفية السيطرة على معدلات التضخم، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه خلال فترة التسعينات كان النظام المصرفي في غياب تام عن تمويل الاقتصاد، وبعد التعزيز الواضح لأسعار النفط الخام منذ عام 1999 انتقلت الجزائر من حالة نقص في السيولة إلى حالة فائض وفي هذا السياق ومنذ سنة 2002 أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة باستخدام أدوات مخصصة لامتناع السيولة والسيطرة على معدلات التضخم.

- Zaoui Djamila(2019): **La maîtrise d’inflation par la politique monétaire ca de l’Algérie (2000-2017)**, Revue Algérienne d’Economie de gestion,(02).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الرقابة على التضخم خلال الفترة 2000-2017 وخلصت هذه الدراسة أن عرض النقود لها تأثير مباشر على التضخم، ومن ناحية أخرى على احتياجات الناتج المحلي الإجمالي طويل الأمد بحيث يكون لها تأثير على سلوك الأسعار، إلا أن الأدوات التي توفرها السياسة النقدية من أجل السيطرة على التضخم تفتقر إلى الفعالية.

- Bendahmane Med Amin, Bouchetara Mehdi(2015) : L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie, Revue finance et marchés, (01).

ركزت هذه الدراسة على تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي للدولة مستخدمة في ذلك تقنية الانحدار الخطي لإبراز العلاقة بين المتغيرين، وخلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة النقدية تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال الدراسة السابقة نلاحظ أن دراستنا تتشابه مع بقية الدراسات من حيث الأهداف والمتغيرات إذ تسعى إلى تبيان أثر السياسة النقدية على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي بدورها تمثل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتختلف مع البعض من حيث المنهج القياسي المتبع في معالجة الموضوع، وكذلك من حيث الحدود الزمنية والمكانية بالإضافة إلى اختلاف فترة الدراسة (1990-2022) التي تشمل العديد من التغيرات الاقتصادية التي أحدثت تطورات كبيرة في مسار السياسة النقدية في الجزائر.

XI. هيكل الدراسة

للإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المرجوة من هذه الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة كما يلي:

في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان "التأصيل النظري للسياسة النقدية" حيث تناولنا في المبحث الأول نظرة عامة حول السياسة النقدية من خلال التطرق إلى مفاهيم السياسة النقدية، أنواعها، أدواتها وأهدافها أما المبحث الثاني فقد تمحور حول السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثالث إلى إدارة السياسة النقدية، لنتناول بعد ذلك في المبحث الرابع فعالية السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ "مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" فقد تناولنا فيه الجانب النظري للاستقرار الاقتصادي وإبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تقسيم هذه الفصل إلى أربعة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الاستقرار الاقتصادي، تعريفه ومؤشراته أهم السياسات الكفيلة بتحقيقه، أما في المبحث الثاني فقد تم فيه تناول دور السياسة النقدية في استهداف التضخم من خلال إبراز مفهوم كل من النقود والتضخم ومن ثم علاقة النقود بالتضخم وفي الأخير سياسة استهداف التضخم لتحقيق استقرار الأسعار، أما في المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمبحث الأخير كان حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة.

وبالنسبة للفصل الثالث والذي عنون بـ "مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022" فقد تناولنا فيه أربعة مباحث تم تخصيص المبحث الأول للإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، أما المبحث الثاني فقد تناول مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بينما المبحث الثالث فتضمن تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر، بينما المبحث الرابع كان حول تطور الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

أما الفصل الرابع والأخير جاء موسوم بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2022" والذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع في الدراسة، والمبحث الثاني كان تحت عنوان فحص ومعالجة البيانات المستخدمة في الدراسة ودراسة

استقراريتها، في حين المبحث الثالث تمحور حول قياس أثر الكتلة النقدية على متغيرات مربع كالدور، والمبحث الرابع خصص لتقييم نتائج التقدير القياسي المتحصل عليها والوقوف على مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفصل الأول

التأصيل النظري للسياسة النقدية

1.1. مدخل

إن مصطلح السياسة النقدية يعتبر حديثا نسبيا، إذ بدأ يتجلى في القرن التاسع عشر فقط، وأصبح حديث المفكرين الاقتصاديين على مر العصور نتيجة المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة الأمر الذي جعل دراسة هذه السياسة والتعمق فيها أمر ضروري كونها من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.1. نظرة عامة حول السياسة النقدية

من خلال هذا المبحث يمكن التطرق للسياسة النقدية من حيث المفهوم والتطور والأدوات وكذلك الأهداف وقنوات انتقال هذه السياسة في الاقتصاد.

1.2.1. مفهوم السياسة النقدية

إن الوصول إلى إعداد إطار شامل وفعال للسياسة النقدية، يقتضي الإنطلاق من جملة من التعاريف والأنواع الخاصة بالسياسة النقدية.

1.1.2.1. تعريف السياسة النقدية

تعريف السياسة لغة: "يقصد بها في اللغة التدبير لأمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى التحسين والإصلاح"؛ أما اصطلاحا فيقصد بها "تدبير أمور الدولة وكانت في البداية (دولة المدينة) ثم تطورت وصارت الدولة الحديثة، ولهذا تبدأ السياسة من مجتمع المدينة، ويرى البعض أن هذا المفهوم من السياسة لا ينطبق على الكثير من الجماعات التي لا تتوافر فيها لا دولة ولا سلطة عامة، كالمجتمعات القبلية، أما الطرف الآخر فيرى أنه طالما وجد مجتمع فيه حكام ومحكومين وجدت أو كانت سياسة وهذا يتوفر في أي مجتمع بشري ولو كان بدائيا أو أسرة أو قبيلة دينية"⁽¹⁾.

إن من أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه (Kent) والتي عرفها بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"⁽²⁾.

كما عرفت على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار"⁽³⁾.

كما عرفت أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تنفذها السلطة النقدية (البنك المركزي)، بهدف تزويد الاقتصاد بكمية الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، العمالة الكاملة واستقرار قيمة العملة ومكافحة التضخم ومن ثم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي"⁽⁴⁾.

وتعرف أيضا بأنها "قيام الدولة أو البنك المركزي بالتحكم في عرض النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من خلال اتخاذ مجموعة من الوسائل ومن ثم الحكم في الأنشطة الاقتصادية كلها"⁽¹⁾.

(1) عبد الصمد السعودي (2018)، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، ص 181.

(2) يسرى مهدي السامرائي؛ زكريا الدوري (1999)، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، إيطاليا، ص 211.

(3) ضياء مجيد (2001)، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 173.

(4) Bords .B (2007) , La Politique Monétaire, Dunod, paris, p.21.

وفي تعريف آخر هي "تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية المعروض من النقود، ومن ثم سعر الفائدة، بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ثم تحقيق معدل مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار"⁽²⁾. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في العرض النقدي مستعملة الأداة أو الأدوات النقدية المناسبة بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي بغية الوصول إلى الاستقرار النقدي وتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

2.1.2.1 أنواع السياسة النقدية

تأخذ السياسة النقدية عدة اتجاهات أحدها توسعي والآخر إنكماشية أو قد تختار الإتجاه المختلط وذلك حسب الهدف الاقتصادي الذي تسعى إلى تحقيقه ويكون بذلك للسياسة النقدية ثلاث اتجاهات تتمثل فيمايلي⁽³⁾:

أولاً: سياسة نقدية توسعية: يتم اللجوء إلى هذه الطريقة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود (كساد)، حيث تتجه السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى زيادة حجم وسائل الدفع، تشجيع الإئتمان كذلك خفض معدلات الفائدة ومنه زيادة النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة القوة الشرائية والطلب الإستثماري وتحقيق التشغيل الكامل؛

ثانياً: سياسة نقدية إنكماشية: تتبع السلطة النقدية هذا الإتجاه إذا كان اقتصادها في حالة تضخم، ويكون الهدف من ذلك هو تخفيض حجم السيولة المتداولة في السوق، من خلال تقييد الإئتمان والإقراض في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار، وتقوم كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الإدخار والتخفيض من حجم الاستهلاك؛

ثالثاً: سياسة نقدية مختلطة

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية، وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل⁽⁴⁾.

مما سبق يتضح أن السياسة النقدية تمتاز بالمرونة في التطبيق وذلك حسب حالة الاقتصاد فتكون توسعية إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد مستعملة في ذلك مجموعة من الإجراءات التي تخفف من الوضع السائد سواء التوسع في الإئتمان أو خفض معدلات الفائدة...، كما يمكنها اتباع سياسية إنكماشية وذلك في حالة وجود تضخم أي تتخذ التدابير اللازمة من أجل التشجيع على الإدخار بدل الإستثمار، كما يتضح أنه يمكن مزج السياستين معاً في حالة الاقتصاديات التي تعتمد الزراعة الموسمية وذلك من خلال اتباع سياسة توسعية في مرحلة الزرع والتحول إلى سياسة إنكماشية في مرحلة بيع المحاصيل.

(1) محمد حلمي الطوابي (2008)، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 42.

(2) وليد مصطفى شاويش (2011)، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ص 155.

(3) أنس البكري، وليد صافي (2009)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 187-188.

(4) عليين قدور، محمد بيرير (2018)، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ص 37.

2.2.1. أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية وذلك من خلال السياسة النقدية والتي تعرف بالأهداف النهائية، كما تعتمد السياسة النقدية على أهداف وسيطة وأخرى أولية نظرا لما سبق ذكره تتمثل فيما يلي:

1.2.2.1. الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد أنواع السياسة الاقتصادية والتي تسعى دائما إلى تحقيق أهداف هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في الأهداف المشار إليها فيما يصطلح عليه بمربع كالدور السحري، والذي عرف على أنه " تصميم من طرف الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، حيث يسمح هذا الأخير بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة مع بعض يعتبر من نسج الخيال والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية"⁽¹⁾، والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي⁽²⁾:

أولاً: الاستقرار في المستوى العام للأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل الدول إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء حركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود ومراقبة الائتمان المصرفي؛

(1) زكرياء مسعودي (2016)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد السادس، الجزائر، ص 217.

(2) علي بن قنور، محمد بيريير (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-142.

ثانيا: العمالة الكاملة

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وتحقيق هذا الهدف يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5% وتخفيض البطالة يتم عن طريق زيادة الطلب الفعال من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة السعر النقدي، فتنخفض بذلك معدلا الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الإستثمار ومنه زيادة التشغيل في الاقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الاستهلاك فيرفع الدخل؛

ثالثا: تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

يرتبط هذا الهدف بهدف حقيق العمالة الكاملة، فالنمو الاقتصادي وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الإنطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل المرتفع، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة، ووجود ظروف سياسية وإجتماعية ملائمة، ومنه فعلى السياسة النقدية التنسيق بين هذه العوامل، بالإضافة إلى وجود سياسة مالية غير متناقضة، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الأمثل ضروري لضمان الحد الأدنى المعيشي؛

رابعا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة

ميزان المدفوعات لدولة ما هو سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة، وينتج عن هذه المعاملات في حالة الإستيراد أن يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج، ويسجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات، أو يتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة التصدير للخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات. وفي الغالب لا يتساوى طرفا الميزان فقد يحقق الفائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، فالعجز يتطلب سياسة نقدية تنقادي الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى ضعف قواها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية فتتجهج الدول الأخرى عن إستيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الأجنبية لبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات، والسياسة النقدية السليمة هنا هي اتباع سياسة إنكماشية للحد من إرتفاع الأسعار، وذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية.

2.2.2.1. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية لا تستطيع التأثير بشكل مباشر على أهدافها النهائية، فهي تتبع متغيرات أخرى تمكنها من التأثير على هذه الأهداف والتي تتمثل في الأغراض الوسيطة التي يستطيع من خلالها البنك المركزي إعطاء الأعوان الاقتصاديين توجيهها لتوقعاته خاصة للراغبين في الدخول في سوق رأس المال وسوق الصرف، ويجب أن تتوفر في هذه الأغراض الوسيطة مجموعة من المميزات حتى تمكن من إيصال تأثير أدوا السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية خاصة استقرار الأسعار هذه الشروط هي:

- أن تكون سهلة التقييم والمقاس؛
- أن تكون لها علاقة واضحة ومتينة ومستقرة مع هدف السياسة النقدية؛
- أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل؛

- أن تكون علاقتها بالهدف التشغيلي أو الأدوات النقدية وثيقة وواضحة⁽¹⁾.

أولاً: معدل الفائدة كهدف وسيط

تعتبر معدلات الفائدة بمثابة أداة مهمة للسياسة النقدية خاصة عند الكينزيون الذين يرون أنه ينبغي تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيراً، لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، وتستخدم معدلات الفائدة لأغراض داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي تؤثر على مستويات الإستثمار، وعلى المستوى الخارجي تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي بعض الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية، لا هي مرتفعة ولا هي منخفضة ومستقرة قدر الإمكان عبر الزمن، ولذلك يجب على السلطات النقدية أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعليها في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيراً وحول مستوى وسطي قابل للتوازن في الأسواق،⁽²⁾.

ثانياً: سعر الصرف

يشكل معدل الصرف متغيراً هاماً في الاقتصاد لأنه يعمل على تحديد أمور كثيرة مثل تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية ومن وراء ذلك وضع ميزان المدفوعات، وتعمل السلطات النقدية على وضع هذا المعدل في مستواه التوازني. وتختلف طريقة تحقيق مستوى معدل صرف التوازني من نظام لآخر، ففي نظام صرف ثابت يتحدد صرف العملة بطريقة إدارية يربطها بعلاقة ثابتة بعملة أجنبية قوية (الدولار مثلاً) أو بوحدة حقوق السحب الخاصة (الوحدة الحسابية لصندوق النقد الدولي) أو بسلة من العملات تمثل عادة عملات أهم الدول الشريكة للبلد المعني.

في ظل هذا النظام، إذا اتبعت السلطات سياسة نقدية توسعية داخلياً لإتاحة مزيد من القروض للاقتصاد مثلاً، فإنه من المرجح أن ينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يتجه نحو الإرتفاع. ويحدث ذلك تدهوراً في القدرة التنافسية الخارجية للسلع والخدمات المحلية، حيث تزيد الواردات وتنخفض الصادرات بشكل يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري الذي يولد ضغوطات على العملة الوطنية. حيث يراهن المضاربون على تخفيض قيمتها من طرف السلطات العمومية ويدفعهم ذلك إلى شراء مكثف للعملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بشكل يعمق فعلياً الضغوط عليها، ويتطلب ذلك تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لدعم العملة ضد هجمات المضاربة وحمايتها من التدهور، مستعملاً احتياطات الصرف التي يتوفر عليها.

يؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي إلى تآكل تدريجي لاحتياطات الصرف مما يندر بحدوث أزمة شاملة على مستوى المدفوعات الخارجية للبلد، ويلاحظ أنه في ظل نظام ثابت للصرف، تفقد السياسة النقدية استقلاليتها في تحقيق الأهداف الداخلية خاصة إذا اقترن هذا النظام مع عدم وجود حرية على مستوى حركة رأس المال. ويصبح تصميمها مربوطاً إلى حد ما بضرورة السهر الدائم على ضمان التوازن الخارجي أو على الأقل عدم التسبب في حدوثه.

(1) صالح مفتاح (2005)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص ص 132، 133.

(2) عليين قدور، محمد بيرير (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

كما أن معدل الصرف أصبح قيذا على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الداخلية وليس عنصرا من عناصر تحقيقها. وربما يعتبر هذا الأمر من المبررات القوية لاتباع نظام حر للصرف متى توافرت شروطه.

بينما يختلف الأمر تماما في نظام الصرف المعموم (الحر) ، حيث تتكفل قواعد السوق بتحديد معدل الصرف الذي يعكس مدى كثافة التبادل الخارجي للسلع و الخدمات للبلد المعني و كذلك مدى كثافة حركة رؤوس الأموال من وإلى هذا البلد .و في مثل هذا النظام لا تتدخل البنوك المركزية لدعم العملة إلا في حالة الأزمات الخطيرة .حتى و إن حدث تدهور في المدفوعات الخارجية، سواء بسبب السياسة النقدية المتبعة داخليا أو بسبب هيكل مثل تدهور القدرة التنافسية الخارجية للبلد بسبب التراجع النسبي للإنتاجية فيه مثلا ، فإن عمل سوق الصرف الحر كفيل بالانتقال بمعدل الصرف إلى مستواه التوازني دونما حاجة إلى تدخل البنك المركزي .و يلاحظ أنه في الدول التي تعتمد هذا النظام ، تكون السياسة النقدية مستقلة بشكل كبير (طالما أن التوازن الخارجي يتحقق من خلال أدوات غير مباشرة تتمثل في قوى السوق) وهو ما يسمح للسلطات النقدية التي تراها مناسبة داخليا لتحقيق الأهداف الداخلية⁽¹⁾.

ثالثا: المجمعات النقدية

تتمثل المجمعات النقدية في:

M_1 : النقود المتداولة خارج المصارف زائد الودائع تحت الطلب؛

(M_1, M_2) : الودائع لأجل وودائع الإيداع قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير؛

(M_2, M_3) : الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزينة.

ففي الحياة العملية نجد أن استخدام الأهداف الوسيطة في الغالب يختلف من بلد لآخر فمثلا في الـ.م.أ، تطبق في سياستها النقدية القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة، بينما تستعمل ألمانيا القاعدة النقدية وحدها، وفي بلجيكا معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد الوطني، بينما تستعمل الكتلة النقدية كل من فرنسا والأراضي المنخفضة⁽²⁾.

3.2.2.1 الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى تتمثل في مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات البنوك واحتياطات أخرى، وهو ما يعرف بالنقد ذي الأثر القوي حيث تتكون القاعدة النقدية من زاوية استخداماتها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الإجباري أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف السوق والتي يقصد بها مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقرضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة والأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين

(1) الطاهر لطرش (2012)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 146.

(2) عليين قدور، محمد بيرير (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

وتحتوي على الاحتياطات الحرة (الفرق بين احتياطات البنوك التجارية واقتراضها من البنك المركزي) وسعر الفائدة على الودائع البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقدي⁽¹⁾.

3.2.1. أدوات السياسة النقدية

للسياسة النقدية وسائل وطرق تستخدمها السلطات النقدية بغية تحقيق أهدافا اقتصادية والنقدية للمجتمع وهذه الأدوات والوسائل تختلف من دولة إلى أخرى، باختلاف النظم الاقتصادية ومعالج البنية الاقتصادية، وبالتالي يمكن تصنيفها وتقسيمها تبعا لطبيعتها وكذلك الهدف من استخدامها إلى أدوات تقليدية كمية (غير مباشرة) وأخرى نوعية (مباشرة)، وأدوات غير تقليدية متمثلة في سياسة التيسير الكمي.

1.3.2.1. الأدوات التقليدية

تصنف الأدوات التقليدية بدورها إلى صنفين أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة.

أولاً: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تعمل الأدوات غير المباشرة على التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساساً بالمجمعات النقدية ومن أهم هذه الأدوات مايلي:

أ. عدل إعادة الخصم

يقصد به معدل الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي عندما يقرض البنوك التجارية أو يعيد خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فتحدد معدل الخصم من طرف البنك المركزي يؤثر في قروض البنوك التجارية، حيث أنه إذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل الخصم فيكون قد منح للبنوك فرصة الإقراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض وذلك من خلال تخفيض سعر فائدها، ويحدث العكس في حالة رفع معدل الخصم، فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من قروضها وأن ترفع من كلفة هذه القروض، فيحجم العملاء على طلبها وهكذا يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير سعر الخصم فهذا الأخير بدوره يؤثر على سعر الفائدة وعلى حجم الإقراض ومنه النقود المتداولة، لذا تستعمله الحكومات في محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة السيولة ومحاربة الإنكماش عندما تظهر بوادر الكساد الاقتصادي⁽²⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن هذه الأداة تساعد البنوك التجارية في الحصول على أموال بتكلفة أقل مستفيدة من الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم، وتزداد فعالية هذه الأداة حسب كمية الأوراق التجارية التي ترغب البنوك التجارية خصمها لدى البنك المركزي عند كل من الأسعار التي يحددها هذا الأخير.

ب. معدل الاحتياطي القانوني

يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سيولة لدى البنك المركزي، وتعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان، ففي حالة الكساد وفي حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار، يقوم بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني، مما يزيد

(1) وليد بشيشي (2017)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، لبنان، ص 67.

(2) عبد الله خبابة (2008)، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 202.

من قدرة البنوك التجارية على الإقراض، وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني، وهذا من شأنه تقليل قدرة البنوك المركزية على منح الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأداة تأثيرها مباشر وفوري وذلك راجع إلى سرعة استجابة البنوك التجارية لقرارات البنك المركزي في تحديد قيمة هذه النسبة وذلك حسب الوضع الاقتصادي (تضخم/ إنكماش) في حين السياسات الأخرى تحتاج إلى وقت حتى تظهر أثارها وتتحقق أهدافها.

ج. سياسة السوق المفتوحة

ويقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية أو التجارية في أسواق النقود و أسواق الأوراق المالية بهدف التأثير على الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لديه، ففي حالة الكساد، يحاول البنك المركزي أن يحدث نوعاً من الإنعاش الاقتصادي فيقوم بشراء الأوراق المالية أو التجارية التي بحوزتها، ويدفع لها نظير ذلك إما نقوداً، أو يسجل لها زيادة في أرصدها الدائنة لديه وهذا يعني زيادة قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار، أما في حالة التضخم فيحدث العكس حيث يدخل البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية أو التجارية التي بحوزته لهذه البنوك، ويستلم نظير ذلك إما نقداً أو يسجل عليها تخفيضاً في أرصدها الدائنة لديه مما يؤدي إلى انخفاض الرصيد النقدي للبنوك التجارية وبالتالي انخفاض قدرتها على منح الائتمان ومنه خفض المعروض النقدي⁽²⁾.

ومن هنا يلاحظ أن سياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى التحكم في حجم المعروض النقدي ومن الناحية التمويلية إقراض الخزينة العمومية من خلال شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي والتي تعتبر إحدى وسائل الإقراض التي يقدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.

(1) عبد المجيد قدي (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 84.

(2) فاروق بن صالح الخطيب (2015)، النقود والسياسات النقدية؛ مكتبة الشقري للنشر والتوزيع؛ السعودية، ص 440.

د. معدل الفائدة

وهو ذلك السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند تقديمها للقروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء، وهو كذلك ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية، أي أنه يحكم العلاقة بين البنك التجاري والفرد من ناحية مدخرات الفرد للبنك وقروض البنك منه للأفراد، والسلطة الوحيدة التي لها الحق بتغيير هذا السعر هي البنوك المركزية التي تستوجب على البنوك التجارية أن تلتزم بالحد الأقصى المحدد من طرفها لسعر الفائدة، فمثلا في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية يتم خفض سعر الفائدة الذي بدوره يكون بعد خفض سعر الخصم، الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع السيولة لدى البنوك، فينخفض سعر الفائدة وهذا الخفض يؤدي للاقتراض من طرف الأفراد والمؤسسات مما يوفر السيولة في الاقتصاد ويزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات وجميع القطاعات المختلفة، وزيادة الاستهلاك سيؤدي إلى تضيق الفجوة الإنكماشية⁽¹⁾.

ثانيا: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تستخدم المؤسسات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة من خلال تدخلها على مستوى البنوك التجارية لتحقيق أهدافها وهي كما يلي:

أ. تأطير الائتمان

تعتبر سياسة تأطير الائتمان وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، حيث تقوم هذه السياسة على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد وتتخذ أحد الشكلين:

- تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد، ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك وفقا لمعايير تحدد مسبقا؛
 - تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة.
- ويمكن للبنك المركزي أن يلجأ إلى صيغة أخرى لتأطير القروض تمثل في قيامه بتسقيف إعادة الخصم التي يقوم بها لصالح البنوك، وفي هذه الحالة أيضا، يمكن أن يأخذ تأطير القروض أحد الشكلين:

- إما أن يكون هذا التسقيف إجماليا، يحدد بموجبه المبلغ المسموح به لإعادة الخصم بالنسبة للنظام البنكي، ويتم هذا المبلغ حسب طلب البنوك بدون تقييد أو تحديد إلى غاية نفاذ المبلغ بشكل كامل؛
- وقد يكون التسقيف حسب كل بنك بشكل منفرد، ولكن ذلك يتم ضمن إطار سقف عام يتحدد على أساس الهدف النهائي للسياسة النقدية، وفقا لهذه الطريقة تتحدد حصة كل بنك طبقا لمجموعة من المعايير يحددها البنك المركزي ذاته وذلك حسب طبيعة المشكلة السائدة وطبيعة الأهداف المحددة⁽²⁾.

من خلال مايلي يمكن القول أن سياسة تأطير القروض تتميز بالفعالية لقدرة البنك المركزي على التحكم بشكل مباشر في تطور حجم القروض للاقتصاد، وتزداد أهميتها بشكل خاص في أوقات التضخم المرتفع المستعصي على الحل.

⁽¹⁾ عبد الرحيم عاطف زاهر (2008)، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 64.

⁽²⁾ الطاهر لطرش (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 162.

ب. السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض نحو القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، حيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، وهكذا تتخذ عدة أشكال:

- إقرار معدل إعادة خصم مفضل: خاص بالأوراق التجارية المرتبطة بالقروض التي تطلبها القطاعات الإنتاجية التي تقرر الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى، وهذا المعدل يكون بطبيعة الحال أصغر من معدل إعادة الخصم العادي؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية وذلك سعياً وراء تشجيع بعض القطاعات الحيوية وتمكينها من الحصول على القروض بسهولة؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف إذ أراد البنك المركزي تشجيع بعض أنواع القروض أمكنه أن يقبل تعبئة الأوراق المرتبطة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها وذلك بالتأثير على البنوك لذلك تمنح القروض الخاصة ببعض القطاعات بشروط معينة في مدة معينة وبمعدل فائدة معين⁽¹⁾.

ج. النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي؛

د. الودائع المشروطة من أجل الإستيراد

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإبداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات؛

(1) عبد الله خبابية (2008)، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية- السياسة النقدية)، مرجع سبق ذكره، ص 196.

هـ. التأثير والإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك الجارية والبنك المركزي، وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، استراليا، نيوزيلندا، وإخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

من خلال الأدوات التقليدية (مباشرة أو غير مباشرة) للسياسة النقدية يتضح أن كل أداة من هذه الأدوات لها دور مهم وفعال حيث نجد الأدوات المباشرة (الكمية) لها تأثير مباشر على استخدام السوق والتحكم في العرض النقدي بما يخدم الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية، أما بالنسبة للأهداف غير المباشرة (الكيفية) نجد لها دور مهم في تنفيذ سياسة معينة تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد مع العلم أنه يمكن استعمال أكثر من أداة في نفس الوقت مباشرة وغير مباشرة وذلك حسب متطلبات الوضع الاقتصادي لبلد ما.

2.3.2.1. الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (التيسير الكمي)

أولاً: التطور التاريخي لآلية التيسير الكمي

تعود نشأة أداة أو سياسة التيسير الكمي إلى أزمة الكساد الكبير 1929-1933م؛ أين تم استعمالها لأول مرة سنة 1932م، من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، حيث تم اللجوء إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفدرالي، من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن ما يميز عملية التيسير الكمي في هذه الفترة، هو أنه تم تطبيقها لأول مرة في التاريخ الاقتصادي دون أن تكون لها خلفية فكرية، ولا حتى نظرية اقتصادية، حيث جاءت في فترة التخلي عن النظام النقدي-الصرف بالذهب- سنة 1932م والتحول نحو نظام الإصدار الحر، الذي يستوجب غطاء للكتلة النقدية، وليس له حدود في الإصدار النقدي الورقي⁽²⁾.

وبدأ التوسع في استعمالها مع انفجار فقاعة الانترنت سنة 2000م، أين تم استعمال أداة التيسير الكمي مع سياسة مرافقة لها وهي سياسة أسعار الفائدة بالغة التدني، في توليفة مثالية من أجل الإنكماش الاقتصادي الذي أثارته فقاعة الانترنت وهجمات إحدى عشرة سبتمبر سنة 2001م، والعجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين وكساد عام 2001م؛ وهو ما دفع الاحتياطي الفدرالي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة البالغة التدني مع آلية التيسير الكمي لمواجهة الإنكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

(1) عبد المجيد قدي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(2) محمد هاني، مبلود وعيل (2018)، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، العدد الرابع، الجزائر، ص 253.

(3) المرجع نفسه، ص 253.

* أسعار الفائدة بالغة التدني: هو إجراء يقوم من خلاله البنك المركزي بخفض معدل الفائدة عند ملاحظة وجود بطء في معدلات النمو الاقتصادي من أجل ضخ كميا كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل إلى مراحل الانتعاش.

ثانياً: مفهوم التيسير الكمي

للتعمق أكثر في سياسة التيسير الكمي توجب علينا التطرق إلى جملة من التعريفات لإعطاء مفهوم أكثر لهذه الأداة وأهم خصائصها.

أ. تعريف التيسير الكمي

هناك تعريفات متعددة ومتباينة لسياسة التيسير الكمي، وإختلاف هذه التعريفات يرجع لإختلاف زوايا النظر لهذه السياسة وآليات تطبيقها وفيمايلي أهم التعريفات:

التيسير الكمي هو "أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، التي تستخدمها البنوك المركزية في حالة الأزمات لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسات النقدية التقليدية غير فعالة، وعليه فهو عملية خلق النقود من فراغ هدفه زيادة الأساس النقدي في الاقتصاد واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية، مع إبقاء أسعار الفائدة منخفضة (في حدود الصفر)، وبالمقابل تقوم هذه المؤسسات باستخدام هذه الزيادة في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة وبالتالي إنعاش الاقتصاد الحقيقي"⁽¹⁾.

كما عرف كذلك بأنه "أداة من أدوات السياسة النقدية الحديثة حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات لزيادة المعروض النقدي"⁽²⁾.

ويقصد به أيضا "ضخ البنوك المركزية للأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية والسندات المهمة في الاقتصاد حتى تخفف عليها الأعباء المالية المترتبة على جداولها الائتمانية، وبالتالي تتمكن الشركات من الإستثمار والنمو وتتمكن الدول من الإنفاق في القطاعات الاقتصادية، وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي يشتري السندات لاحقا ببيع السندات التي اشتراها بعد حدوث تحسن اقتصادي، وربما يحقق أرباحا حينما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش الاقتصادي"⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة التيسير الكمي تكمن في شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من البنوك التجارية وباقي المؤسسات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعارها نتيجة زيادة الطلب عليها، وفي المقابل يتم إصدار أدوات دين قصيرة الأجل وتوسع القاعدة النقدية عن طريق الإصدار النقدي.

(1) يحيى بن يحيى، وافيا زابر، مراد محفوظ (2020)، أثر سياسة التيسير الكمي على معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2008-2015 (دراسة قياسية بمنهجية ARDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة البليدة 2، العدد الأول، الجزائر، ص 248.

(2) عبد القادر مطاي، فتحة راشدي (2016)، سياسة التيسير الكمي كاستلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات- تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية-، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد الحادي عشر، الجزائر، ص 12.

(3) فريد بن طالبي، زهير شلال، فاتح جاري (2019)، سياسة التيسير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد الثاني، الجزائر، ص 195.

ب. خصائص التيسير الكمي

للتيسير الكمي مجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

- لا يعتبر التيسير الكمي أداة واحدة بل هو عبارة عن أدوات عدة تستخدم ضمن خطة طويلة الأجل؛
- يتم اللجوء إلى التيسير الكمي في الحالات المستعصية كالأزمات المالية والاقتصادية وهو ما حدث مع المصارف المركزية الأربعة الكبرى بعد أزمة 2008؛
- تتشكل الأصول المالية التي يشتريها البنك المركزي في إطار ما يعرف بالتيسير الكمي من سندات دين حكومية، وأخرى خاصة كالسندات المدعومة برهون عقارية وديون المؤسسات المالية؛
- يعتبر تخفيض معدلات الفائدة هدفاً إنتقالياً يتوسط العلاقة بين التدخل في السوق المالية عبر مراحل السوق المفتوحة وتحقيق الهدف الاقتصادي النهائي بدعم مؤشرات الاقتصاد الكلي، التي في مقدماتها تحفيز النمو الاقتصادي.

ثالثاً: أهداف سياسة التيسير الكمي

تسعى البنوك المركزية من خلال استعمال أداة سياسة التيسير الكمي إلى تحقيق ثلاث أهداف أولية تمثل فيمايلي⁽²⁾:

- **الرفع من كمية الأموال المتداولة في السوق:** بهدف تلبية الطلب على النقد من قبل المتعاملين الاقتصاديين، لأن ذلك لا يمكن تبنيه في الظروف العادية وذلك يرجع إلى أن النقد غير مستقر على المدى القصير، أما في حالة الأزمات المالية فيمكن اعتماده، لأن البنك المركزي مستعد لضخ الأموال بكميات محدودة كما أنه يتم توجيه عرض النقود للدولة لأنها المتعامل الاقتصادي الوحيد الذي من المؤكد أنها تتفق هذه الموال لمعالجة عجز الميزانية؛
 - **التأثير على انخفاض نسب الفائدة:** حيث يلتزم البنك المركزي بشكل صريح على إبقاء سعر الفائدة منخفضة جداً حتى مستوى الصفر لفترة طويلة وذلك بهدف الوصول إلى أهداف معينة كمستوى معين من التضخم؛
 - **إزالة عوائق السيولة في أسواق القرض:** وذلك من خلال شراء سندات مباشرة الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في منح القروض للاقتصاد، والغرض من هذه العملية إعادة الحيوية لسوق السندات وتوفير التمويل للاقتصاد بشكل مباشر.
- استخلاصاً لما سبق يتضح أن هذه الأداة فعالة فقط في حالة الركود الاقتصادي أين تستطيع أن تعمل على التعزيز النمو الاقتصادي، مع شرط أن يكون معدل التضخم أقل من 2%، نظر الكون الكتلة النقدية المتداولة ليس لها مقابلاً لدى البنك المركزي، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الاقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والاستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لموظفي البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبرى التي يجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركاً للاقتصاد.

(1) ناصر بوجلال، كمال ديب (2019)، التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد الأول، الجزائر، ص 250.

(2) نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق (2020)، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية -دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الرابع، الجزائر، ص 355.

4.2.1. قنوات إبلاغ السياسة النقدية

يوجد في الأدبيات الاقتصادية أربعة قنوات رئيسية لانتقال آثار السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

1.4.2.1. قناة سعر الفائدة

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، وذلك أن السياسة النقدية الإنكماشية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الإستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة، والتحول إلى الإستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو، والعكس في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمي مما يعمل على انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بما يخفض من تكلفة رأس المال ويزيد من الطلب على الإستثمار في قطاع الإنتاج⁽¹⁾؛

2.4.2.1. قناة سعر الصرف

تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية، مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي⁽²⁾؛

3.4.2.1. قناة أسعار الأصول المالية الأخرى

تعتبر هذه القناة تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين، الأولى: قناة توبين للاستثمار حيث تشرح تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال تأثيرها على قيم الأسهم وتبين أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، تؤثر على الأسعار السوقية للأصول المالية بارتفاعها، وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليه من الإستثمار في هذه الأصول المالية، حيث يرتفع مؤشر توبين للاستثمار نتيجة لذلك يزداد طلب المنشآت على الإستثمار، ومنه زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على حجم الناتج الوطني، والثانية: قناة أثر الثروة على الاستهلاك التي تبين أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم ويترتب عنه حدوث زيادة في قيمة الثروة المالية، الأمر الذي يرفع من الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم حدوث ارتفاع في الناتج الكلي⁽³⁾؛

5.4.2.1. قناة الائتمان

(1) عبد المجيد قدي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 77.
(2) أحمد شعبان محمد علي (2007)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر، ص 120.
(3) فتيحة عبد اللاوي (2020)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية- حالة الجزائر 2000-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 106.

ترتكز هذه القناة على قاعدة مهمة وهي تأثير حجم الائتمان على وضع السياسة النقدية، وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالإنفاق الكلي، وهذه القناة ماهي إلا تتبع جديد لأثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال منظور الائتمان Credit View، معتمدة في ذلك على مشاكل عدم تماثل عدم تماثل البيانات والمعلومات، داخل أسواق المال والائتمان التي تعني عدم توافر المعلومات والمعرفة الكافية لدى أحد الأطراف في السوق عن باقي الأطراف داخل المعاملات، بما يمكنه من اتخاذ القرارات الدقيقة⁽¹⁾، وبصفة أساسية توجد قناتان توضحان آليات انتقال أثر السياسة النقدية من خلال أسواق الائتمان وفيما يلي تناول كل قناة على حدى:

أولاً: قناة توفر الائتمان المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الإستثمار وبالتالي الحد من النمو؛

ثانياً: قناة الميزانية العمومية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام⁽²⁾.

3.1. السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

تستند السياسة النقدية عادة إلى نظريات وأفكار اقتصادية تتخذها الدولة في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية التي تحل باقتصادياتها كالتضخم والكساد وكل نظرية لها مبادئ ونتائج على حدا وهذا ما سيتم التعرف عليه ضمن هذا المبحث.

1.3.1. السياسة النقدية عند الكلاسيك

تعتبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجهة نظر الكلاسيك في الجانب العلمي للنقود في حين السياسة النقدية هي الجانب التطبيقي لها حيث أن النظرية النقدية تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة وفي ظروف معينة وبعد ذلك تعطي توصيات بما يجب أن يكون عليه النظام الاقتصادي، لأنها نظرية موضوعها النقود، ودراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة في عرضها والطلب عليها، وارتباط كمية النقود (التوازنية) بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج، التوظيف والمستوى العام للأسعار)، وبآليات النقل وقنوات التأثير النقدي على مستوى التحليل الجزئي⁽³⁾.

وبالتالي فهي ترى بأن السياسة النقدية لها تأثير وقدرة على التحكم في كمية النقود المعروضة (كمتغير مستقل)، إذ يمكن بذلك التأثير في المستوى العام للأسعار (كمتغير تابع)، لهذا فإن مسؤولية السلطة النقدية تنحصر في التأثير على كمية النقود المعروضة أي كمية وسائل الدفع أو عرض النقد (زيادة أو نقصان) ما ينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار، حيث زيادة كمية النقود من (M_1) إلى (M_2) تترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من

(1) أحمد رمزي محمد عبد العال (2014)، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، مصر، الطبعة الأولى، ص 107.

(2) عبد المجيد قدي (2005)، مرجع سبق ذكره، ص 79.

(3) عبد الرزاق بن عمرة (2020)، السياسة النقدية من خلال الانتقال والأثر-دراسة تحليلية قياسية، ألفا للوثائق، الأردن، ص 33.

(P_1) إلى (P_2) وإنخفاض كمية النقود من (M_1) إلى (M_2) ترتب عليها إنخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من (P_1) إلى (P_2) إنخفاض في المستوى العام للأسعار من (P_1) إلى (P_3)⁽¹⁾.

ومن هنا يتضح أن التحليل النقدي لدى الكلاسيك ارتكز على فرض مهم وهو الانفصال التام بين القطاع العيني، الذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات الحقيقية وحجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد والقطاع النقدي الذي يتم فيه تحديد المتغيرات النقدية والمستوى العام للأسعار، وهو ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية في التأثير على الشق الحقيقي للاقتصاد وإنما تستطيع السياسة النقدية من خلال تأثيرها وقدرتها على التحكم في كمية النقود المعروضة كمتغير مستقل، التأثير وبفاعلية تامة على الشق النقدي للاقتصاد أي التأثير على المستوى العام للأسعار كمتغير تابع ومن ثم ينتقل هذا الأثر إلى المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، ويرى الكلاسيك أن أي اختلال ينشأ في النشاط الاقتصادي ما هو إلا ظاهرة مؤقتة ويأتي العلاج الكلاسيكي لهذا الاختلال بصورة تلقائية دون الحاجة إلى التدخل من جانب السلطات الاقتصادية، حيث يتحدد النشاط الاقتصادي من خلال عوامل حقيقية ترتبط بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد محل الدراسة وليس لها علاقة بالجانب النقدي من الاقتصاد وما يحدث بداخله، وبالتالي لا يكون للسياسة النقدية أي دور يذكر في علاج الاختلالات الاقتصادية المرتبطة بالجانب الحقيقي، وإنما يتحدد دورها الايجابي والفعال عن طريق قيام السلطات النقدية بتوجيه معدل التغير في كمية النقود بما يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لأن التغيرات التي تحدث في المتغير المستقل وهو كمية النقود المعروضة داخل الاقتصاد إنما ينعكس بنفس المقدار وفي نفس الإتجاه على المتغير التابع وهو المستوى العام للأسعار وهذا ما تضمنه نظرية كمية النقود عند الكلاسيك بفروضها التي تضمن سلامتها وصحتها والتي من أهمها فرض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج الذي يتحدد وفقاً لمتغيرات حقيقية ليس لها علاقة بالنقود وفرض ثبات سرعة دوران النقود والتي تحدد بعوامل مستقلة عن كمية النقود كعادات الأفراد المتعلقة بالاستهلاك والإدخار وانتشار المؤسسات المالية، بينما يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الحقيقية التي تلعب دوراً مهماً في سلامة ومنطقية حياد السياسة النقدية في الأجل الطويل فوفقاً لتصور الكلاسيك يعتبر الإستثمار دالة في سعر الفائدة والعلاقة بينهم عكسية والإدخار دالة في سعر الفائدة والعلاقة بينهم طردية⁽²⁾.

إذا زاد الإدخار نتيجة لعوامل أخرى غير سعر الفائدة مع بقاء الإستثمار ثابتاً، فإن ذلك سيدفع سعر الفائدة نحو الإنخفاض، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار حتى يتساوى مع الإدخار. وبالتالي، فإن كل ادخار وفقاً للنظرية الكلاسيكية سيتحول بالضرورة إلى استثمار، مما يمنع إنخفاض الطلب الكلي بسبب زيادة الإدخار. من المهم أن نلاحظ أن قانون التعادل بين الإدخار والإستثمار يعد حالة خاصة من قانون ساي، حيث يتناول السوق الأموال المدخرة والمستثمرة بدلاً من سوق السلع والخدمات، ويتحدد سعره من خلال سعر الفائدة، الذي يُعتبر مستقلاً تماماً عن السوق النقدي. وهذا يؤكد حياد السياسة النقدية على المدى الطويل في النظرية الكلاسيكية. استمر الفكر الكلاسيكي في السيطرة والقبول بين الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، حين حدث الكساد الكبير من عام 1929 إلى 1933، مما أدى إلى إنخفاض مستوى

(1) ناظم محمد نوري الشمري (2006)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، ص 436.

(2) أحمد رمزي محمد عبد العال (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الإنتاج والدخل الوطني وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام. وقد أظهر هذا الكساد قصور المذهب الكلاسيكي وعدم توافق افتراضاته مع خصائص الاقتصاد النقدي في تلك الفترة.⁽¹⁾ وتشتمل النظرية الكمية للنقود على معادلتين أساسيتين هما:

1.1.3.1 معادلة التبادل لفيشر

قدم الاقتصادي فيشر معادلة التبادل على النحو التالي: $MV = PT$
حيث:

M : عرض النقود؛

V : سرعة دوران النقود؛

P : المستوى العام للأسعار؛

T : كمية المبادلات من السلع والخدمات.

من خلال هذه المعادلة يلاحظ أن الطرف الأيسر من المعادلة (MV) يمثل حجم الرصيد النقدي المعروف (جانب عرض النقود)، أي إجمالي الإنفاق على المبادلات بينما يمثل الطرف الأيمن القيمة الإجمالية للمبيعات (PT) أي جانب الطلب على النقود؛ إن المعادلة بهذا الشكل ما هي إلا مجرد متطابقة أو بديهية توضح القيمة الإجمالية للإنفاق على المبادلات التي تساوي القيمة الإجمالية للمبيعات، وعند افتراض ثبات الناتج وسرعة دوران النقود وفقاً لرؤية الكلاسيك فإن المعادلة تتحول إلى معادلة لتحديد المستوى العام للأسعار حيث تكون كمية النقود هي المتغير المستقل، بينما المستوى العام للأسعار يمثل المتغير التابع، أي أن اتجاه السياسة النقدية يبدأ من النقود إلى الأسعار وذلك على النحو التالي:

$$PT = MV$$

$$P = \frac{MV}{T}$$

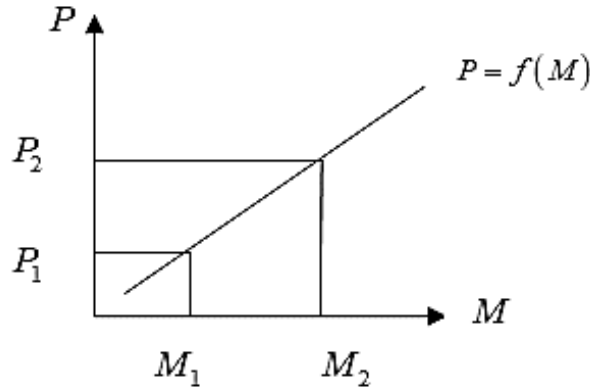
وبالتالي فإن كل زيادة في كمية النقود (M) مع ثبات المقدار (V/T) يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق (لأن النقود وسيط للمبادلات فقط) وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار في دالة عرض النقود أو $P = f(M)$

نلاحظ أن افتراض ثبات (V) مع (T) يجعل الأسعار تتغير بنفس نسبة التغير في كمية النقود، وهذا هو الافتراض الضيق الذي كان يعتقد عند الكلاسيك الأوائل غير أن إدخال بعض الواقعية والسماح بتغير سرعة دوران النقود (V) أو (T) يجعل المستوى العام للأسعار يتغير نسبة أقل من نسبة التغير في كمية النقود، وهذا هو الافتراض المرن⁽²⁾. ومن خلال الشكل التالي يمكن توضيح العلاقة المباشرة الثابتة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

(1) PASCAL MONIER (2013), *L'économie général*, Gualino lextenso édition, 7^e édition, paris, p.23.

(2) محمد أحمد الأفندي (2018)، *الاقتصاد النقدي والمصرفي*، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ص ص 445-446.

الشكل (1-1): العلاقة بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار



المصدر: محمد أحمد الأفندي (2018)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، ص 446.

يمكن الاستنتاج أن التحكم في تغير كمية النقود يمكن السلطات النقدية من التحكم في المستوى العام للأسعار، كما يلاحظ أن النقود محايدة بالنسبة لحجم المبادلات (T) أو لحجم الإنتاج (Y) فأي تغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج و إنما على المستوى العام للأسعار؛ ومما سبق تبين أن اهتمام الكلاسيك كان مركزا على تحديد العوامل التي تؤثر على قيمة النقود أي تحديد العوامل المؤثرة على القوة الشرائية للوحدة النقدية، ذلك أن قيمة النقود تعني القوة الشرائية لوحدة النقد، حيث أن قيمة النقود ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار $\left(\frac{1}{P}\right)$ فإن هذا يعني مايلي:

$$M = \frac{T}{V} \cdot \frac{1}{P}$$

وهنا تتأثر قيمة النقود بصورة غير مباشرة بأي تغير في كمية المعروض النقدي في ظل ثبات كمية المبادلات (T) وسرعة الدوران، حيث أنه كلما ارتفعت كمية المعروض النقدي بنسبة 10% مثلا فإن قيمة النقود $\left(\frac{1}{P}\right)$ ، ستتناقص بنفس النسبة لأن المستوى العام للأسعار سيرتفع بنفس النسبة 10%، تعتبر معادلة التبادل نظرية ضمنية لتحديد الطلب الكلي الكلاسيكي، بافتراض ثبات كمية النقود (M) وسرعة الدوران (V) نلاحظ أن المستوى العام للأسعار يتغير بصورة عكسية للتغير في الناتج أو الدخل الحقيقي (Y) بافتراض حدوث تغير في الأجل القصير، وبمعنى آخر فإن أي زيادة في (Y) تؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار والعكس صحيح ويظهر هذا من خلال المعادلة الآتية:

$$\overline{MV} = PY$$

$$Y = \frac{\overline{MV}}{P} \text{ ومنه}$$

أي أن منحنى الطلب الكلي الضمني الكلاسيكي يمكن اشتقاقه من معادلة التبادل وهو يبين العلاقة العكسية بين

ويمكن تفسير هذه العلاقة بأنه كلما انخفضت المستوى العام للأسعار، فإن الرصيد النقدي الحقيقي يرتفع $\left(\frac{\overline{MV}}{P}\right)$ أي أن القدرة الشرائية لأفراد المجتمع تزيد ومن ثم فإن طلبهم على السلع يزيد وبالتالي يرتفع مستوى الدخل⁽¹⁾.

(1) محمد أحمد الأفندي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2.1.3.1 معادلة الأرصد النقدية الحاضرة (معادلة كامبريدج)

رغم توافق رؤية اقتصادي كامبريدج مع فيشر حول أهمية حجم المبادلات والتعامل كمحدد لكمية النقد الذي يحتفظ به الأفراد حاضرا لديهم، نوه اقتصاديو جامعة كامبريدج إلى أهمية الثروة في تحديد هذه الكمية كذلك، ويرى الاقتصاديون بشكل عام أن إفساح المجال أمام قرارات الجمهور لتأثر بالثروة، وهو ما خلص إلى تأثر الجمهور بحجم المعاملات من جانب وبالثروة وما يطرأ عليها من تغير من جانب آخر، مع هذا فإنهم قبلوا بمعادلة فيشر لتحديد الطلب على النقود وهي:

$$Md = K \cdot (P \cdot Y)$$

$K=$ لن تكون ثابتة في المدى القصير بل تتغير لأن العوائد التي يمكن أن يحصل عليها المرء من الأشكال المختلفة للثروة تتغير.

ويبدو أن المدخل الحالي يترك للأفراد حرية اختيار كمية النقد التي يحتفظون بها من أجل الحفاظ على ثروتهم إلى جانب استخدام جزء من النقود من أجل إتمام معامل التبادل، وهنا تأتي أهمية فهم معدل دوران النقود V من قدرته بالتأثير في مدى فاعلية السياسات التي تتبناها الحكومة لتأثير في حجم النشاط الاقتصادي، فإذا افترضنا أن V ثابت فإن معادلة الطلب على النقود تبين أن عرض النقود أو الطلب على النقود يحدد الناتج المحلي الإجمالي، من جانب آخر إذا كانت V متقلبة فإنه يصعب التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى لو وجهت السياسات الحكومية قيمة M كما أنه إذا كانت V تتغير بنفس معدل التغير في M ولكن في اتجاه مضاد فستبقى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعزل عن التغيرات في M ، وتصبح سياسة تغيير كمية النقود غير مجدية، لأنه في حال قدرة البنك المركزي على التنبؤ بقيمة V وعدم ارتباطها بشكل مباشر بقيمة M ، يصبح بمقدوره التأثير في حجم النشاط الاقتصادي (PY) ⁽¹⁾.

2.3.1 السياسة النقدية عند الكينزيين

ظل الفكر الكلاسيكي مسيطراً ومقبولاً من قبل الاقتصاديين حتى أوائل ثلاثينيات القرن الماضي. ولكن مع ظهور أزمة الكساد الكبير بين 1929 و 1932 وما تلاها من آثار سلبية، لم تتمكن نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) من معالجة الأزمة بفعالية. في هذا السياق، برزت النظرية الكينزية، التي قدمت حلولاً مقترحة للتغلب على تلك المشكلة. ركز كينز على دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني، وأكد أن حياد الدولة في مثل هذه الظروف لم يعد مقبولاً، وبالتالي أصبح من الضروري تدخلها لإنعاش الطلب الكلي والتخفيف من آثار الأزمة ⁽²⁾.

وقد ربطت النظرية الكينزية بين الدخل و الإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة "أي زيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي بدوره يؤدي إلى تحسين المستوى العام للأسعار" والتمويل عن طريق التضخم، ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل والتشغيل وذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 62.

(2) Jacque G  n  reux (2012), Economie Politique, achette sup  rieur, 6  dition, paris, p.83.

الاقتصاد الوطني وهكذا النظرية الكينزية عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية⁽¹⁾.

1.2.3.1. الطلب على النقود في التحليل الكينزي

ويقصد بذلك الطلب على النقود للاحتفاظ بها أي تفضيل السيولة، وقد أدخل كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الطلب على النقود بغرض الاحتياط والطلب على النقود بغرض المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية وسيتم الطرق فيما يلي إلى هذه الأغراض:

- **دافع المعاملات:** ويقصد به رغبة الأفراد في الاحتفاظ بجزء سائل نقدي من أجل المعاملات الجارية، وضرورة الحياة اليومية، ويتوقف هذا الدافع ل على حجم الدخل المحقق، وتكون العلاقة طردية بين حجم الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات أي عندما يزيد الدخل يزيد الإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي يزيد الطلب على النقود والعكس صحيح؛
- **دافع الاحتياط:** تطلب النقود لدافع الاحتياط وذلك لاستخدام السيولة ناتج عن احتمال زيادة الاحتياجات الفعلية لأرصدة النقدية لإتمام المعاملات المتوقعة والمرسومة أو لمواجهة النفقات غير المتوقعة مثل خطر البطالة، المرض، الحوادث ويرتبط أساسا دافع الاحتياط بالعامل النفسي والشخصي للأفراد، وبالتالي في حالة الانتعاش والرواج يقل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، أما حالا الكساد فإنها تؤدي على زيادة الطلب على النقود لأغراض الاحتياط، وبالتالي لا يرتبط ذلك بالتغيرات في سعر الفائدة ولكن سيرتبط أكثر بالتغيرات في مستوى الدخل؛
- **دافع المضاربة:** المضاربة هنا تكون في سوق الأوراق المالية، إذ يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة من منظور أن البنوك هي مخزن للقيمة حيث تمكن الأفراد من الاستفادة من إرتفاع أسعار الأوراق المالية والاستفادة من المضاربة عليها بهدف تحقيق مزيدا من الأرباح الرأسمالية، وهناك علاقة عكسية بين أسعار السندات و أسعار الفائدة، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتوقف على سعر الفائدة ويحتفظ الأفراد بكمية من النقود من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار، فلا شك أن إنخفاض سعر الفائدة يرفع من قيمة السندات كما أن إرتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة السندات واحتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح الاستفادة من فروق الأسعار⁽²⁾.

(1) مصطفى جاب الله (2018)، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، ص، 151.

(2) عبد المطلب عبد الحميد (2013)، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر، ص ص، 49-50.

1.3.3.1. السياسة النقدية عند النقديين (مدرسة شيكاغو)

ظهر التحليل النيو كلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية، ولذلك سمي أنصارها بالنقديين، حيث قام فريدمان وزملاؤه عام 1956م بدراسة العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

1.3.3.1. نظرية فريدمان

هذه النظرية ميزت بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعت بين التحليل الكلي لفischer والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج وركزت اهتمامها على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الاعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة، كما وجدت أن مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية وإنما أيضا الودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك التجارية، كما أدخل النقديون المعاصرون تغيرات أساسية على مضمونة النظرية الكمية التي يعدون امتدادا لها منها:

- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية؛
 - الاعتراف بتغير سرعة التداول إلا أنهم لم يولوها كبير الاهتمام؛
 - اعتبار أن الفرضية المتعلقة بثبات جم الإنتاج خاطئة؛
 - اهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والإئتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.
- استند النقديون الجدد على معادلة التبادل، وطبقوا قانون العرض والطلب على النقود، حيث يتمثل عرض النقود في كمية النقود المصدرة سواء من قبل الدولة أو الجهاز المصرفي وأنه يتغير باستمرار، وبينما يتمتع الطلب على النقود بقدر كبير من الثبات، فإن العرض النقدي يتغير باستمرار، فإن زاد عن الطلب على النقود فيتخلص الأفراد من هذه الزيادة فترتفع الأسعار، ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج (زيادة الدخل الوطني الحقيقي)، وهكذا أكد النقديون أن النظرية الكمية هي نظرية للطلب على النقود⁽¹⁾.

1.3.3.2. نظرية الأموال المعدة للإقراض

إن عمليا الإقراض ما هي إلا عمليات تساعد على نقل الموارد النقدية من أيدي المدخرين إلى أيدي المستثمرين، حيث أن رؤوس الأموال للاستثمار هي عينية باعتبارها تتحول من صورتها النقدية إلى صورتها العينية خلال عملياتها الإستثمارية، وأن تحديد سعر الفائدة يعد تحديده بالعرض والطلب على الإيداع، حيث أن الإيداع سيوجه نحو الإستثمار، لهذا فإن سعر الفائدة يعد الوسيلة التي بموجبها يتحقق التوازن بين الإستثمار والإيداع وتعد هذه النظرة مهمة في إمكانية زيادة عرض الأموال القابلة للإقراض دون أن يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة في حجم الإيداع، حيث أن مصدر الزيادة في الأموال القابلة للإقراض مصدرها البنك المركزي ثم البنوك التجارية من خلال قدرتها على التوسع في منح الإئتمان ودون أن يكون للأفراد دور في هذه الزيادات، وتؤكد هذه النظرية على عرض الأموال القابلة للإقراض وسعر الفائدة حتى لو كان سعر الفائدة منخفضا وهنا سيحول الإيداع إلى الاكتناز، أي أن المدخرين يفضلون الاحتفاظ بنقودهم بصورة سائلة خارج الجهاز المصرفي لإنعدام رغبتهم في إيداعها لدى

(1) جمال بن دعاس (2007)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 107-109.

المصارف بسبب الإنخفاض الشديد في سعر الفائدة، حيث تمثل الجوهر الأساسي لنظرية الأموال القابلة للإقراض على الإصدار النقدي الجديد الذي يقوم به البنك المركزي و أثره على زيادة الأموال القابلة للإقراض⁽¹⁾.

4.1. إدارة السياسة النقدية

سيتم الطرق في إدارة السياسة النقدية إلى مفهوم البنك المركزي، وظائفه، بالإضافة إلى دوره في تحقيق الاستقرار النقدي.

1.4.1. مفهوم السلطة النقدية

السلطة النقدية هي تلك الهيئة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد والتيتقف على قمة النظام المصرفي والمعروفة أساسا بالبنك المركزي.

1.1.4.1. تعريف البنك المركزي

يعرف البنك المركزي بأنه "المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد والذي يتكفل بإصدار النقود في كل الدول، يقف على قمة النظام المصرفي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة وفقا للقوانين والتشريعات القائمة في كل الدول"⁽²⁾.

تم تعريفه كذلك على أنه "مؤسسة تنشئها الدولة لتقوم بإصدار العملة المحلية بجميع أنواعها، وتتولى أعمالها المصرفية والرقابة على أعمال البنوك ونشاطاتها، ورسم السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها"⁽³⁾.

كما عرف كذلك على أنه "مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، مسؤول عن النظام النقدي في الدولة، يتولى مهام إصدار العملة، والتي تلقى عليه مسؤولية إدارة التوسع والإنكماش في حجم النقود المتداولة، بالإضافة إلى المساعدة والرقابة في استقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية العامة والصالح العام للدولة"⁽⁴⁾.

وعرف أيضا البنك المركزي "على أنه المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة، وتهدف بشكل عام إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة".

مما سبق يمكن القول بأن البنك المركزي هو مؤسسة عامة حكومية ذات استقلالية مالية وإدارية، نشاطها الرئيسي إصدار النقود إضافة إلى مراقبة الجهاز المصرفي وإدارة نظام المدفوعات، تنظيم الإئتمان والإقراض كذلك إدارة احتياطي العملة الأجنبية، وتتعدد مهمات البنك المركزي وتختلف من دولة لأخرى، تهدف بشكل عام إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة.

2.1.4.1. خصائص البنك المركزي

تتمثل خصائص البنك المركزي فيمايلي⁽⁵⁾:

- مؤسسة حكومية تنشأ بقرار من السلطات التشريعية، وهو يمثل الدولة أمام البنوك سواء في الإشراف أو الرقابة؛

(1) زاهر عبد الرحيم عاطف (2008)، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

(2) حدة رايس (2009)، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،

مصر، ص 113.

(3) فاروق بن صالح الخطيب (2014)، النقود والسياسات النقدية، الردمك للنشر والطباعة، السعودية، ص 402.

(4) وليد مصطفى شاويش (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(5) فاروق بن صالح الخطيب (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 403.

- يحتل مركز الصدارة في قمة الجهاز المصرفي بما له من سلطات عليا على جميع البنوك في الدولة، وبما له من قدرة على إصدار النقود القانونية وتداولها للوفاء بالالتزامات، والسيطرة على شؤون النقود والإئتمان في الاقتصاد الوطني؛
- هو مؤسسة وحيدة في نشاطاتها ولا تتعارض أعماله مع أعمال البنوك ولا ينافسها؛
- هو مؤسسة عامة تابعة للدولة، مستقل في إدارته وفي مجلس إدارته ونظامه الأساسي، وله الاستقلال في قراره؛
- لا يسعى إلى تحقيق الأرباح من عملياته، وإن تحققت له بعض الأرباح فيكون ذلك من قبيل الصدفة أو الظروف العارضة وليست الأساسية.

3.1.4.1. نشأة البنك المركزي

لقد كانت من وراء إنشاء البنوك المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي التي كانت تتولاها في السابق البنوك التجارية، إذ قامت هذه الأخيرة بالتوسع في الإصدار من شهادات أو إيصالات الإيداع التي كانت تزيد في حجمها عن حجم الودائع المصرفية، لهذا سميت البنوك المركزية في بداية نشأها ببنوك الإصدار لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود والشروط التي تقررها الحكومة ثم أخذت البنوك المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة فضلاً عن المسؤوليات والمهام الأخرى التي أنيطت بالبنوك المركزية فيما بعد، ولقد أصبحت جميع البلدان على إختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية ودرجة تطورها وتقدمها الاقتصادي تنشئ لها بنوكاً مركزية تتربع على رأس الهيكل المصرفي والإئتماني، وتدير شؤون النقد الإئتماني والمصرفي ومع وجود تماثل في معظم وظائف واختصاصات البنوك المركزية إلا أن هناك إختلافات في مدى دور البنك المركزي في التأثير على النشاط المصرفي وطبيعة النظام الاقتصادي السائد، إذ تختلف أهمية البنك المركزي وحدود فعاليته في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية والمصرفية وتنفيذه لأدوات السياسة النقدية والإئتمانية بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد ودرجة تطوره⁽¹⁾.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1660م أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك إنجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692م أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920م وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، ومن هنا نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنكها المركزي⁽²⁾.

(1) ناظم محمد نوري الشمري (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(2) حدة رايس (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 113.

4.1.4.1. وظائف البنك المركزي

يوجد هناك تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم دول العالم ولكن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من دولة اقتصادية لأخرى ومن هنا تنقسم وظائف البنك المركزي إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

أولاً: الوظائف التقليدية

رغم إختلاف وظائف البنوك المركزية من دولة الأخرى إلا أنه توجد مجموعة من الوظائف التقليدية مشتركة بين البنوك المركزية في جميع الدول وهي كما يلي:

أ. البنك المركزي هو بنك الإصدار

تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكوت أولى الوظائف للبنك المركزي وكان انفراد البنك المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية التي ميزته عن البنوك التجارية العادية، واستناداً إلى هذه الوظيفة زادت مكانة البنك المركزي عندما أصبحت أوراق البنوك كاحتياطي مقابل ودائعها، ويتولى البنك المركزي مهمة إصدار العملة الورقية بالقدر الذي يتفق والسياسة العامة للدولة، وبما يعطي أوراق النقد اللازمة فيها التعامل الأفراد، لذلك يقوم البنك بوضع خطة لإصدار النقد المتداول ويشرف على تنفيذ وتحقيق هذه الخطة⁽¹⁾.

ب. البنك المركزي هو بنك البنوك

يحتل البنك المركزي قمة سلم النظام المصرفي ولذلك يطلق عليه بنك البنوك، ويكمن الدور المؤثر للبنك في علاقته بالمصارف الأخرى من خلال النقاط التالية⁽²⁾:

• **البنك المركزي هو الذي يحتفظ باحتياطيات البنوك التجارية:** حيث أن هذه الأخيرة ملزمة بإيداع نسبة من أرصدها لدى البنك المركزي تحت اسم الاحتياطي القانوني والهدف الأساسي من ذلك هو التحكم في مستوى السيولة النقدية وتمكين البنك المركزي من مزاولة سلطته في الرقابة على الائتمان؛

• **البنك المركزي هو الذي يشرف على عمليات المقاصة بين المصارف:** تتم تسوية الحقوق المتبادلة بين المصارف والناجمة عن حركة التحويلات والشيكات المسحوبة في غرفة المقاصة بالبنك المركزي حيث تتجلى عملية المقاصة من خلال القيام بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك في مواجهة بنك آخر، وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك آخر يسحب البنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي، وهكذا تتم عمليات ترحيل من حساب لآخر من حسابا المصارف التجارية لدى البنك المركزي؛

• **البنك المركزي هو المقرض الأخير للنظام الائتماني:** تعتبر مساعدة البنك المركزي للبنوك التجارية الخاضعة لرقابته من أبرز واجباته الأساسية، لأن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض lender of last resort، وعملية الإقراض هذه لا تتم بدون مقابل وإنما يفرض البنك المركزي سعر الفائدة الذي يرغب فيه كما يحدد أنواع الأصول التي يقبلها من سندات وأوراق مالية وعادة ما يكون سعر الفائدة المفروض على القروض التي يقدمها البنك المركزي أعلى من سعر السوق.

(1) وليد بشيشي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(2) أحمد جمال الدين موسى (2003)، النظريات والنظم النقدية والمصرفية، دار الإسلام للنشر والتوزيع، مصر، ص ص 186-

ج. البنك المركزي هو بنك الحكومة

يطلق على البنك المركزي في معظم دول العالم ببنك الحكومة حيث يقوم بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية وإيداعات الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة وكافة الأجهزة الحكومية للدولة، كما يتولى تحصيل إيرادات الدولة وصرف ما يستحق عليها من التزامات بموجب شيكا حكومية تسحب على البنك فضلا عن ذلك فإن البنك المركزي يقدم قروض قصيرة الجل للدولة لتغطية بعض الالتزامات الموسمية أو الطارئة التي تتعرض لها الدولة أو القطاع الحكومي، كذلك يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام للدولة والإشراف على بيع السندات الحكومية و أدونات الخزنة عند إصدارها وتسديد فوائدها، ويمد عمل البنك المركزي للحكومة إلى النشاط الخارجي لا يقتصر على النشاط الداخلي حيث يقوم بالاحتفاظ بأرصدة القطاع الحكومي و أرصدة الحكومة من العملات الأجنبية والذهب ويدفع أو يسدد التزاماتها لدى الدول والبنوك الأجنبية ويقوم بتحصيل حقوقها لديها فضلا عن تولى البنك المركزي الإشراف على عقد الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع من خلال مسك الحسابات الخاصة بها والإشراف على تنفيذها مع دول الاتفاقيات والإشراف على عمليات القروض الأجنبية بين الدول وغيرها من الدول الأخرى والاتصال بالمنظمات الدولية والتفاوض معها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية نيابة عن الدولة، ويعبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة والمنفذ لسياساتها في مجال السياسة الاقتصادية والرقابة على الصرف وسياسة سعر الصرف⁽¹⁾.

د. الرقابة على الائتمان

تعتبر الرقابة على الائتمان من أهم الوظائف التقليدية للبنوك المركزية، خاصة وأن الائتمان المصرفي أصبح من مرتبة النقود ويستخدم في تسوية الدين فإنه يؤثر على العرض النقدي ومن ثم على القوة الشرائية، ونظرا لقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وبالتالي تستطيع أن تؤثر على القوة الشرائية للنقود ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، مما يتطلب الحاجة إلى الرقابة على هذا الائتمان حتى لا يتجه وجهة تضر بالاقتصاد، وتستطيع البنوك المركزية تحقيق الرقابة على الائتمان عن طريق ثلاثة وسائل هي: الرقابة الكمية على الائتمان، الرقابة الكيفية ثم الرقابة المباشرة، وتهدف الأولى إلى التأثير على حجم وكمية الائتمان عن طريق جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة للنظام المصرفي وهو ما يؤثر على قدرة البنوك في منح القروض والاستثمار، أما النوع الثاني وهو الرقابة الكيفية فإنه ينصرف إلى توجيه الائتمان إلى بالاستثمارات المرغوب فيها والتي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، أما الرقابة الأخيرة والتي تتمثل في الرقابة المباشرة فهي التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير بطريقة مباشرة على الائتمان عن طريق التعليمات والأوامر التي يصدرها إلى البنوك التجارية، سواء بتحديد الحد الأقصى للإقراض أو تحديد سياسة لا بد أن تلتزم بها البنوك التجارية⁽²⁾.

(1) عبد الحميد عبد المطلب (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 357-358.

(2) سعيد الخصري (1994)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الهضاب العربية، مصر، ص 116.

ثانياً: الوظائف الحديثة للبنك المركزي

أما عن الوظائف الحديثة للبنك المركزي يمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

- **التكيف مع المعاملات الالكترونية:** وهذا راجع إلى تطور العصر وتطور تقنيات وأدوات المعاملات المالية الالكترونية وتأثيرها على التجارة خصوصاً والمجتمع عموماً ومع التنامي المطرد في استعمال الحاسوب وتقنيات المعلومات، وتغير نظرة المجتمع حول بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كوسيلة للدفع للمالي وأخذت بالتحول من النظرة السلبية المشككة إلى نظرة إيجابية واثقة، وفي الوقت ذاته بدأ اعتماد المجتمع للعملة الورقية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع المالي بالتراجع والتحول من النظرة الإيجابية إلى النظرة السلبية، وأصبح ذلك ينعكس يومياً وفي كل مكان على المعاملات التجارية والمالية المختلفة، حيث يزداد الاعتماد على استعمال بطاقات الائتمان والخصم وغيرها من أشكال النقد الالكتروني في المقابل التراجع المستمر في نسبة الاعتماد على العملة الورقية والمعدنية؛
- **الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية:** يمثل الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وظيفة من وظائف البنوك المركزية الحديثة التي تهدف لضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعتها وتقييم عملها وفقاً لذلك وإحداث التغيير في هذه الأنظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة؛
- **الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر:** باعتبار المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل خاصة في ظل ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، ومن هذا المنطلق أصبحت البنوك المركزية تركز اهتماماتها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديداً أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تعود إلى تحقيق أهدافها بصورة أفضل؛
- **جذب الإستثمار الأجنبي:** تساهم البنوك المركزية في الجاذبية الاقتصادية للبلد مادامت مهمتها هي السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ويكون ضمان الاستقرار الاقتصادي عن طريق تأمين استقرار الأسعار مما يبقى على تنافس الأسعار في الاقتصاد، كما يتم السهر على حفظ الاستقرار المالي، بالسماح لوجود وسط مالي مهياً لتمويل الاقتصاد، لأن البنك المركزي بصفته المقرض الأخير يضمن السيولة للنظام المالي؛
- **الرقابة الفعالة على البنوك:** البنوك المركزية في غالب الأمر هي هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك، فعلى الصعيد الدولي تطبيق البنوك المركزية مقررات لجنة بازل، أما على الصعيد الوطني فتتولى الرقابة هيئات مكلفة ولجان متخصصة؛
- **تمويل القطاع الخاص:** يقوم البنك المركزي بتمويل القطاع الخاص حيث نجد أن البنك المركزي الأوروبي أقرض المؤسسات المالية لدى منطقة الأورو أكثر من 1000 مليار أورو لمدة ثلاث سنوات بمعدل فائدة 1% على مرتين.

⁽¹⁾وليد بشيشي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2.4.1. إستراتيجية السلطة النقدية في صياغة السياسة النقدية

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة، ولكنه قد لا يستطيع مباشرة التأثير على هذه الأهداف، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف مباشرة، ثم الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية، ومن هنا يتبع إستراتيجية مستهدفا متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه حيث تسير خطة البنك المركزي على النحو التالي:

يحدد أهدافه بالنسبة للمستوى العام للأسعار والعمالة، ثم يبحث عن متغيرات وسيطة يكون لها تأثير مباشر على أهدافه والتي تسمى "بالمغيرات الوسيطة" وهي متغيرا نقدية كلية مثل M_1 ، M_2 ، i ، وحتى إذا ما كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة إحداث تغيير فيها والتي تسمى "بالمغيرات العاملة" مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أدونا الخزينة فهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، يتبع البنك المركزي هذه الإستراتيجية لأنه من السهل عليه تحقيق الهدف المطلوب حيث بإمكانه التأكد بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة لسياسته على العمالة ومستوى الأسعار⁽¹⁾.

وإن المنطلق وراء اختيار استراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، وهي كما يلي⁽²⁾:

- **قابلية القياس:** حيث يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي، وبما أن أسعار الفائدة قابلة للقياس مقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية والبيانات عن سعر الفائدة متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي بالإضافة إلى كونها تقاس بدقة أكثر ونادرا ما يعاد مراجعتها، وسعر الفائدة هنا هو السعر الاسمي، لأن سعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم المتوقع يصعب قياسه ولا توجد طريقة التضخم المتوقع وبما أن كلا من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية لهم مشاكل قياس، فإنه يصعب تفضيل أحدهم على الآخر كهدف وسيط؛

- **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير الذي سيستخدمه كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع السيطرة عليه، فهو أمام إمكانية خروج السياسة النقدية عن المسار المطلوب وفي هذا المعيار يقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه فلن يستعمله كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته، بالمقابل فإنه يملك قدرة كبيرة في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، كما أنه يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي رغم أن أثر التحكم في العرض النقدي ليس كاملا ومن ناحية أخرى يمكن للبنك أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة مباشرة، ولكنه لا يمكن أن يتحكم في العرض النقدي تحكما كاملا، ولهذا فقد تفوق سيطرة البنك المركزي على سعر الفائدة على سيطرته على العرض النقدي وفقا لمعيار القدرة على السيطرة؛

- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك

(1) عبد القادر خليل (2014)، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الثاني إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 162.

(2) بلعزوز بن علي (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص،

المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

3.4.1. أهمية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال البنك المركزي المتمثل في السلطة النقدية

1.3.4.1. مفهوم الاستقرار النقدي

يعرف الاستقرار النقدي بأنه: الاستقرار في قيمة النقود ويعبر عن ذلك بالاستقرار في التضخم، وهذا لا يعني بأن التضخم منعدم وإنما المقصود بالثبات النسبي في مستويات الأسعار، أي بتغيرات قابلة للتوقع دون مفاجئات، ويعتبر استقرار الأسعار من أهداف السياسة النقدية حيث أنه يساهم في الاستقرار المالي⁽¹⁾.

كما عرف أيضا بأنه: باستقرار المستوى العام للأسعار، و استقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار الفائدة ملائم، فالاستقرار النقدي يعتبر احد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية وهذه الإستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غير مباشر، حيث يعرف الاستقرار النقدي بضرورة توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي، من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام للبنك المركزي وصلاحياته، وهو من هدف استقرار الأسعار حيث تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾.

كما يعرف بأنه: قدرة السياسة النقدية على تحقيق التوازن النقدي السليم عن طريق المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ومحاولة القضاء على كل المظاهر التضخمية والوصول إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية⁽³⁾.

عرف أيضا بأنه: "مقياس لتقليل من أبعاد العملية التضخمية في الاقتصاد والذي يعتمد على بعض التحليلات للنظرية الكمية للنقود التي تنص على أنه إذا كانت الزيادة في كمية النقود لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهذا يسبب التضخم"⁽⁴⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستنتاج بأن الاستقرار النقدي يفسر حالة استقرار للأسعار، ومحاولة القضاء على التضخم أو بمفهوم آخر كبح الإرتفاعات المضطربة لمعدلات التضخم، وبالتالي رفع قيمة العملة الوطنية ومنه سعر صرف مستقر.

2.3.4.1. مؤشرات الاستقرار النقدي

⁽¹⁾ ياسين حفصي بو نبغو، محمد يونس (2021)، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي

(دراسة تحليلية 2011-2020)، دراسات اقتصادية، المركز الجامعي مرسل عبد الله تيبازة، العدد 3، الجزائر، ص 467.

⁽²⁾ عادل مختاري، أحمد بن البار، كمال بن دقل (2021)، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال

الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، لعدد 01،

الجزائر، ص 218.

⁽³⁾ عادل مختاري، أحمد بن البار (2021)، الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة

قياسي للفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 02، الجزائر، ص 7.

⁽⁴⁾ Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHMA, the effectiveness of Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019), journal, University of Lounici Blida2, Algeria, n01, p.856.

للاستقرار النقدي مؤشرا تعبر عنه ويقصد بها تلك الظواهر التي من خلالها يمكن التحكم في استقرار الوضع النقدي لدولة ما، كما أن له معايير لقياسه تحديده وتتمثل هذه المؤشرات في⁽¹⁾:

- **الكتلة النقدية:** وتعني كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية للدول، (وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في بقية البحث)؛
- **معدل التضخم:** يعبر التضخم عن الاختلال الذي يحدث في الوضع النقدي بسبب عدم تساوي التدفقات السلعية والتدفقات النقدية، وإرتفاع الأسعار يكون مؤشرا هاما لهذه الظاهرة؛
- **معدل الفائدة:** والذي يعرف بأنه المعدل الذي يحقق التوازن بين الطلب المباشر على النقود والإستثمار النقدي، أي أن معدل الفائدة يعبر عن الأداة التي تستخدم لتحويل النقود من أصل عاطل إلى أصل استثماري؛
- **سعر الصرف:** يقصد به ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تداول عملية دولة معينة مع بقية عملات الدول الأخرى ويعبر عن عدد الوحدات التي تدفع من بلد معين للحصول على وحدة واحدة من عملة بلد آخر.

3.3.4.1 إستراتيجية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

بما أن الاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية وهذه الإستثمارات هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، نجد أن السلطة النقدية تلعب دورا مهما في تحقيق هذا الاستقرار وذلك من خلال التحكم في معامل الاستقرار النقدي والذي بدوره يستند إلى النظرية الكمية للنقود التي تنص على عدم إرتفاع الكتلة النقدية بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وعليه يتطلب من السلطة النقدية حسب منطق النقديين زيادة عرض النقود بنسبة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، حيث اقترح فريدمان تحديد معدل لتغير الكتلة النقدية يكون بالقرب مساويا لمعدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽²⁾. والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$GSM = (\Delta M / M) \div (\Delta Y / Y)$$

حيث أن GSM تمثل معامل الاستقرار النقدي، و $\Delta M / M$ تمثل معدل النمو في عرض النقد، $\Delta Y / Y$ تمثل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، ويشير معامل الاستقرار النقدي إلى أنه إذا تساوى معدل النمو في عرض النقد مع معدل النمو في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، أي إذا كانت قيمة $GSM=1$ فإن هذا يدل على وجود استقرار في مستويا الأسعار أما إذا كانت 1

(1) عبد الجليل هداجي، عبد الكريم المومن (2021)، أثر تغيرا أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد 02، الجزائر، ص 328.

(2) عبد الكريم المومن (2021)، أثر تقلبات أسعار صرف الدينار على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، للفترة (1980-2020)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد الثاني، الجزائر، ص 557.

>GSM يعني وجود موجة ضخمة خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد عن الواحد والعكس إذا كانت <GSM فهذا يعني وجود إنكماش اقتصادي⁽¹⁾.

إضافة إلى ما سبق تقوم السلطة النقدية بمجموعة من الإجراءات للمحافظة على الاستقرار النقدي في بلد ما والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽²⁾:

- المحافظة على معدل تضخم مقبول ومستقر؛
- المحافظة على استقرار سعر صرف العملة وضمان قابلية تحويله؛
- المحافظة على هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي في البلد (ولكن دون تحديد حيث يتطلب السوق وفقا لأدم سميث والمدرسة الكلاسيكية الحديثة ترك الأسعار تتأثر إرتفاعا ونزولا وفق آلية السوق ودون تدخل حكومي)؛
- المحافظة على مستوى أمثل من السيولة المحلية بما يتلاءم ومتطلبا النشاط الاقتصادي؛
- الاحتفاظ باحتياطات البلد من العملات الأجنبية والذهب والسندات ومختلف أنواع الاحتياطات واستثمارها.

4.4.1. الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية (M_s) بأنها "حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية (M_{s1}) ومن ودائع الطلب (M_{s2}) أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية"⁽³⁾.

كما عرفت أيضا بأنها "مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية المتداولة في أي اقتصاد ويتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة"⁽⁴⁾.

كما درج بعض الاقتصاديون على تعريف الكتلة النقدية بالمعنى الضيق على أنها "مجموع الخصوم والودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، وحيازات العملة لدى الجمهور، غير أن بعض المحللون يدرجون الودائع لأجل في البنوك الجارية ضمن مقياسهم للكتلة النقدية حيث يرى فريدمان أن الودائع لأجل هي (مخزون مؤقت للقوة الشرائية) ويدرجها ضمن المقياس النقدي الواسع الذي يستخدمه في أبحاثه التجريبية"⁽⁵⁾.

1.4.4.1 مكونات الكتلة النقدية

- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1 : وتشمل العملة الورقية والمعدنية الموجودة في السوق والتي يتداولها الأفراد في معاملاتهم اليومية، مضافا إليها حجم النقود المحتفظ بها لدى البنوك التجارية على شكل حسابا جارية وودائع تحت الطلب⁶؛
- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M_2 : وتشمل M_1 مضافا إليها الودائع الإيداعية والودائع لأجل التي تستحق خلال مدة قصيرة؛
- الكتلة النقدية الأكثر توسعا M_3 : والتي تسمى سيولة الاقتصاد وهي قليلة الاستعمال وتشمل بالإضافة إلى M_2 الودائع التي تستحق بعد مدة طويلة⁽¹⁾.

(1) عبد الجليل هداجي، عبد الكريم المومن (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 329.

(2) أحمد ناجي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

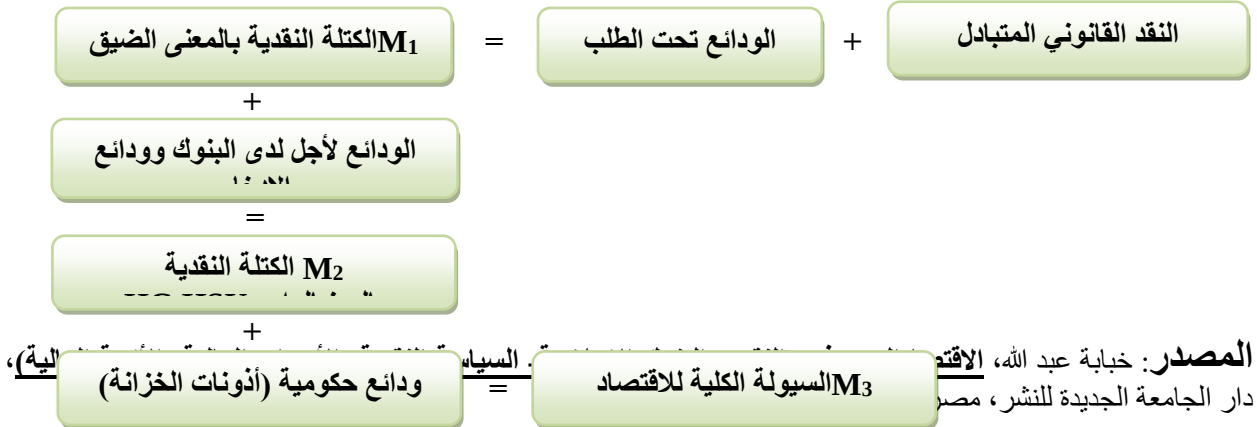
(3) عمر صخري (1994)، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 210.

(4) عبد الصمد السعودي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(5) محمود حميدات (2014)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص 44.

(6) Martine Peyrad-Moulard, économie générale, Vuibert, paris, 2018, p.121.

الشكل رقم (2-1): المجمعات النقدية (M_1, M_2, M_3)



2.4.4.1. مقابلات الكتلة النقدية

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية من نقد حاصر وودائع جارية وودائع لأجل يجب أن يكون لها مقابل لدى البنك المركزي ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من مقابلات الكتلة النقدية⁽²⁾:

- **الذهب:** ويتمثل في مجموعة السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني، وقد يستعمل الذهب في التسويات الدولية إذ عادة ما تلجأ الدول إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية؛
- **العملات الأجنبية:** يتكون رصيد العملات الأجنبية بشكل خاص من عملا الاحتياطي الدولي، أو السيولة الدولية خاصة الدولار الأمريكي اليورو الذي يشكل الجزء الهام من وسائل الدفع الدولية أو السيولة الدولية ويكون مصدر هذه العملات إما التصدير، دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثماري أو قروض أو كذلك نتيجة قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة؛
- **القروض المقدمة للاقتصاد:** يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، والذي يعتبر قروض تقدم من طرف البنوك الجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، فتمنحهم البنوك الجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتمادات وفي جميع الحالات تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل منح هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية مما يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قرضا منه باعتباره المقرض الأخير الأمر الذي يؤدي به إلى إصدار نقود قانونية لتغطية احتياجا البنوك وبالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد؛

(1) عبد الله خبابة (2013)، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية- السياسة النقدية- الأسواق المالية- الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ص 57.

(2) عبد الصمد السعودي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

• **الإنتمان المقدم إلى الخزينة العمومية:** تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الإئتمان اللازم لسد عجزها ومواجهة اختلالاتها فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أدونا الخزينة ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقود قانونية لمصلحتها، حيث تستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة في السوق، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذونات الخزنة مقابل حصولها على نقود الودائع.

5.1.فعالية السياسة النقدية

يقصد بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في الأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، ومن تلك الأهداف تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد الوطني وقدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي واستقرار مناسب أيضا في قيمة العملة الوطنية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن فعالية السياسة النقدية هنا لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة وإنما ترتبط بمدى إمكان استخدام هذه الأدوات وتحقيق النتائج العلمية المتوقعة من استخدامها لها⁽¹⁾.

1.5.1. السياسة النقدية في الدول المتقدمة

نظرا لتوفر شروط تنفيذ السياسة النقدية في الدول المتقدمة، خاصة تلك المتعلقة بتوافر أسواق رأسمال متطورة و إعطاء دور فعال لمعدل الفائدة، فإننا نتوقع فعالية في تنفيذها، ويتجه العالم اليوم لتطبيق سياسة نقدية في إطار جهوي أو تجمع لدول، كما هو الحال عمليا في أوروبا بإنشاء الاتحاد الأوروبي وعملة "اليورو"، حيث حدد مجلس محافظتي البنوك المركزية عندهم تعريفا كميا للأسعار، ويعني عدم تجاوز الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (2%) وبالتالي تدعيم سياسة نقدية للاتحاد، حيث ظهرت معايير التقارب بالاتحاد الأوروبي، محددة في اتفاقية ماستريخت عام 1992 ومن أهم بنودها:

- لا يتجاوز عجز الموازنة 30% من PIB؛
- لا يتجاوز الدين العمومي 60% من PIB؛
- لا يتجاوز فرق معدل التضخم 1.5% بين معدلات الدول الثلاثة الأكثر أداء.

وتجدر الإشارة أن السياسة النقدية لنظام الأورو تركز على عنصرين متمثلان في تبني اتجاه النقديين على أن التضخم ظاهرة نقدية واستخدام مؤشرات اقتصادية ومالية كمعدل الفائدة على المدى الطويل والعائد والأجور وتكلفة وحدة العمل وأسعار الواردات⁽²⁾.

2.5.1. السياسة النقدية في الدول النامية

(1) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 239.

(2) عبد القادر خليل (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 173.

إن أهمية وفعالية السياسة النقدية تبقى متواضعة في البلدان النامية لأسباب أساسية (غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة، تخلف العادات المصرفية للمجتمع كذلك الحداثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية والمصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية)، كل هذه الأسباب والعوامل المذكورة ساهمت عمليا في صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي وصولا إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية.

فغياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة يفقد سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة فعاليتها في التأثير على كمية الائتمان المصرفي وعلى كلفته، مقابل ذلك تستطيع البنوك المركزية في البلدان المتقدمة من تغيير سعر الخصم أسبوعيا على الأقل وقيام البنك المركزي يوميا ببيع وشراء السندات في السوق المالي، كما يمكن له تبليغ وتغيير تعليماته وتوجيهاته خلال ساعات قصيرة للمصارف التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة، إلا أن مثل هذه الإجراءات والتدابير المصرفية التي يقوم بها البنك المركزي في البلدان النامية يصعب تنفيذها وضمان نتائجها المطلوبة نتيجة عدم قدرة مؤسساتها المصرفية والمالية على الاستجابة لتوجهات البنك المركزي بحكم عدم توافر الأسواق المالية و النقدية المتطورة والتي يرافقها قلة تنوع الأصول المالية والنقدية الممثلة بأدوات الائتمان القصيرة و طويلة الأجل وقلة التعامل وتداول الموجود منها، بالإضافة إلى غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة كل هذه العوامل مجتمعة، أدت إلى فقدان السياسة النقدية لمعظم فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم صعوبة تحقيق أهدافها التي تسعى إليها وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية والمساهمة في توفير معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

(1) ناظم محمد نور الشمري (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 471-472.

3.5.1. شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها⁽¹⁾:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات؛
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم الجارة الخارجة في السوق العالمية..، وبالتالي حرية الجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت؛
- درجة الوعي الإذخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية؛
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

4.5.1. استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية

لقد أدت التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، ومن أهم أسباب المناداة بهذه الاستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول وخصوصا في مجال محاربة التضخم، وترجع أهمية استقلالية البنك المركزي عن الحكومة كونها لم تعد للسياسة النقدية التي يتم إدارتها عن طريق الدولة فعالية في مواجهة الآثار الناتجة عن عدم الاستقرار النقدي، وقد تعرضت معظم الأدبيات التي تناولت استقلالية البنك المركزي إلى أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية كعلاج لعدم الاستقرار النقدي، الذي غالبا ما يحدث اتجاهات تضخمية، ويؤيد ذلك تاريخ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل الحكومي حيث أنه كلما زاد مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة عجز الموازنة التي يتم تمويلها عن طريق البنك المركزي⁽²⁾.

ولقد أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبعض المؤشرات الاقتصادية وفيما يلي عرض لبعض النتائج التي وصلت إليها أهم الدراسات في هذا الموضوع وهي كما يلي⁽³⁾:

- **استقلالية البنك المركزي والتضخم:** يعتقد المؤيدون لاستقلالية البنوك المركزية أنه إذا كان البنك المركزي مستقل ولا يتعرض لضغوط سياسية من جانب الحكومة أو البرلمان فإن السياسة التي سيتبعها سوف تؤدي إلى تحقيق استقرار مستويات الأسعار، حيث أجريت بعض الدراسات لبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل التضخم، والتي

(1) بلعوز بن علي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 133.

(2) أحمد شعبان محمد علي (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 300.

(3) فتحي بنابي (2017)، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 22، الجزائر، ص 67.

استخدم فيها بيانات 12 دولة من الدول المتقدمة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية من خلال درجة التأثير المالي من طرف الحكومة على البنوك المركزية وكذا درجة التأثير على سياسة البنك المركزي فكانت النتائج أن درجة الاستقلالية المحسوبة على أساس التأثير المالي، لم تؤثر في معدلات التضخم، أما الاستقلالية المحسوبة على أساس درجة استقلالية البنك فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين، أي أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي يصاحب ذلك بمعدلات تضخم منخفضة؛

● **الاستقلالية والنتائج المحلي:** تمحورت حول دراسة درجة الاستقلالية ومعدل نمو الناتج المحلي في الدول الصناعية باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل خلال الفترة 1955-1990 مع اعتبار سنة 1955 كسنة أساس، وأظهر النتائج أنه إذا ازدادت استقلالية البنك المركزي بدرجة واحدة ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بـ 0.4%؛

● **الاستقلالية وعجز الموازنة:** هناك بعض الدراسات التي بحثت في هذه العلاقة من منطلق أن إرتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تمكنها من مقارنة طلبات الحكومة فيما يخص تمويل عجز الموازنة بإصدار المزيد من السندات الحكومية و أذونات الخزنة، وشملت هذه الدراسة 12 دولة صناعية، وكانت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنوك المركزية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نسبة عجز الموازنة العامة في كل من ألمانيا وسويسرا خلال الفترة المدروسة بلغت تقريبا الصفر، وهي دول تتمتع بنوكها المركزية بالاستقلالية.

6.1. خلاصة الفصل

على ضوء دراسة الإطار النظري للسياسة النقدية تبين أن هناك مدارس ونظريات تناولت وصفا كاملا وتوضيحا مفصلا للسياسة النقدية، كما تبين أن للسياسة النقدية أهداف عامة تخدم السياسة الاقتصادية ككل لا يمكن تجاهلها كمجموعة متكاملة من أجل تحقيق توازن اقتصادي، حيث يتم بلوغ هذه الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، مباشرة أو غير مباشرة عبر مجموعة من القنوات من طرف السلطة النقدية التي تتخذ أهدافا وسيطة وأخرى تشغيلية من أجل التحكم في الكتلة النقدية، متخذة وضع توسعي أو إنكماشى وذلك حسب حالة الاقتصاد السائدة، كما توضح أن لاستقلالية البنك المركزي أهمية كبيرة في فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، إذ يستلزم ذلك توفر شروط هامة لنجاح السياسة النقدية.

الفصل الثاني

مساهمة السياسة النقدية في
تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1.2. مدخل

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كهدف لأي عملية تنموية في إطار جملة من السياسات الاقتصادية الكلية يشكل المحور الرئيسي الذي تسعى جُل دول العالم بإختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى إعطائه القسط الوافر من الأهمية مما قد يضطرها إلى إتباع مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي قد تكون في بعض الأحيان سياسات وطنية يتم وضعها من طرف الدولة، وتعتبر السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى، لما لها من تأثير مباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة بالإضافة إلى التوازن الخارجي، وذلك باستخدام الأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية، لتجنب الوقوع في أزمات من شأنها المساس بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في العمق.

2.2. عموميات حول الاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول مهما كانت اقتصادياتها متقدمة، ناشئة أو نامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي.

1.2.2. تعريف الاستقرار الاقتصادي

إن مصطلح الاستقرار يعتبر من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، حيث أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه، ففي البداية كان يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبعد تعرض موازين مدفوعات معظم دول العالم إلى الاختلالات عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى، نتيجة خروج تلك الدول عن قاعدة الذهب وبعدأنهت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الدولار بالذهب خلال فترة السبعينات أضاف الفكر الاقتصادي مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشمل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد، استقرار ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

عرف الاستقرار الاقتصادي على أنه "تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي أي أعلى مستويات إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود"⁽²⁾.

كما عرف أيضا على أنه "لحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي (الدورة الاقتصادية) بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي، كالتضخم المرتفع والنقلب المفرط في أسعار

(1) مسعود ميهوب (2017)، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ص 7.

(2) بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزامل (2014)، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول، العراق، ص 192.

الصرف والأسواق المالية، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى زيادة مستويات عدم اليقين وتثبط الاستثمار وتعرقل النمو وتؤثر سلباً على مستويات المعيشة⁽¹⁾. ويعرف الاستقرار الاقتصادي كذلك بأنه "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج الوطني"⁽²⁾.

2.2.2. مؤشرات قياس الاستقرار الاقتصادي

- إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي نفسها الأهداف النهائية للسياسة النقدية وبالتالي أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وتتمثل هذه المؤشرات في:
- **التضخم:** وهو الزيادة في التداول النقدي الذي ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات، خلال فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام، وتخلق اختلال في توازن الاقتصاد؛
 - **البطالة:** وهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تدل على وجود أشخاص مؤهلين باحثين عن العمل، وراغبين فيه، ولهم القدرة عليه، ويقبلون به عند الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك خلال فترة زمنية معينة⁽³⁾.
 - **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، بحيث يعرف بأنه "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي بين فترتين أو هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد"؛
 - **التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات):** يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي الذي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بهيكل الصادرات والواردات، حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضاً فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في إنعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي⁽⁴⁾.

3.2.2. الاستقرار الاقتصادي من منظور المدارس الاقتصادية

لكل نظرية اقتصادية رأي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى نشوب جدلية فكرية بين المفكرين الاقتصاديين حول كيفية تحقيقه، والعوامل اللازمة لذلك.

(1) لباس شوبار (2021)، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، العدد الثاني، الجزائر، ص 518.

(2) عاشور حيدوشي، حسين ششوي (2022)، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة البويرة، العدد الأول، الجزائر، ص 10.

(3) عبد الكامل لهشمي، مورا حطاب (2021)، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، العدد الثاني، الجزائر، ص 568.

(4) محمد صلاح، براهيمبلقة، عبد الغني حريري (2021)، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية- إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تيسمسيلت، العدد 1، الجزائر، ص 510.

2.2.3.1. الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك

يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية دون تدخل الدولة من خلال آلية السوق، وفي حالة حدوث تقلبات في الاقتصاد في الأجل القصير فإنها لا بد وأن تتلاشى في الأجل الطويل، وذلك من خلال عوامل الاستقرار الذاتية الموجودة في الاقتصاد أو ما أطلق عليها آدم سميث "اليد الخفية" والتي يتمثل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة و أن الأسباب الرئيسية في تلك التقلبات في الأجل القصير تتمثل في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وجمود الأسعار والأجور في حالات الاحتكار وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ووجود فائض في الإنتاج عن الاستهلاك.

ويرى الكلاسيك أن الاستقرار يتحقق من خلال التوازن الداخلي والذي يتحقق عندما يصل النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تخفي فيه البطالة، وتحقيق التشغيل الكامل للموارد، وعدم وجود طاقات عاطلة في الاقتصاد، ويعتبر تساوي الادخار مع الاستثمار مع عدم وجود الاكتناز وهو أحد الشروط الأساسية لقانون "ساي" للأسواق وعاملاً رئيسياً في تحقيق التوازن الكلي، بمعنى أنه لا يوجد تسرب من الدخل وأن الفئة المدخرة هي الفئة نفسها التي تقوم بالاستثمار وتقوم الطبقة العاملة على إنفاق كل دخلها على الاستهلاك الضروري، من خلال التوازن الخارجي الذي يقصد به تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دون تدخل الدولة، ومن خلال التخصيص وتقسيم العمل في التجارة الدولية، وهي الفكرة التي نادى بها آدم سميث ومن بعده دافيد ريكاردو في نظريته عن الميزة النسبية التي تتمحور حول تخصيص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بإنتاجية عمالة أعلى وتكاليف عمالة أقل، مما يؤدي لخفض أسعارها في الأسواق الدولية، ويعطيها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع لذلك فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية في إطار الحرية الاقتصادية⁽¹⁾.

2.2.3.2. الاستقرار الاقتصادي عند كينز

ترى النظرية الكينزية بأن الاقتصاد الرأسمالي القائم على نظام السوق يتسم بتقلبات مستمرة، حيث قد تتجه الدورة الاقتصادية إلى الأعلى (التصاعد) محدثة رواجاً تضخيمياً (فجوة تضخمية)، ومرة أخرى تتجه هذه الدورة في الاتجاه النزولي محدثة الركود (فجوة إنكماشية). ويذهب الكينزيون السبب الرئيسي في إحداث عدم استقرار النشاط الاقتصادي هو في تقلبات الإنفاق الاستثماري الخاص الذي يعد إحدى مكونات بنود الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الحكومي + (الاستثماري)، الذي يقود بدوره في الأوقات التي تسودها حالة التفاؤل من قبل رجال الأعمال حول مقدار الطلب المتوقع على حجم المنتجات وكذلك المبيعات وبالتالي الربح المتوقع منها مع افتراض وجود موارد إنتاجية عاطلة غير موظفة، فهذه الظروف تسمح بجذب مزيد من الاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص استجابة للزيادة المتوقعة في الطلب فينتعش الطلب الكلي وتنتقل آثار الزيادة في الطلب الكلي إلى النشاط الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الاستثماري، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج فالدخل فالاستخدام، وبهذه الطريقة تغذى الموجة التصاعدية للدولة الاقتصادية نفسها ذاتياً وتنتهي بنمو سريع للإنتاج والاستخدام⁽²⁾.

(1) عبد القادر فار (2018)، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، ص 77.

(2) رفاة شهاب الحمداني (2014)، نظرية الاقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)، دار وائل للنشر، الأردن، ص ص 256-257.

لكن حين يقترب الاقتصاد القومي من مستوى الاستخدام الكامل فإن قيда يفرض على العرض الكلي من السلع والخدمات وفي هذه الحالة يتوقع أن تسود حالة من التشاؤم في أوساط رجال الأعمال وتتضاءل معدلات الاستثمار وتتباطأ معدلات النمو وكل ذلك يعود إلى غياب الحافز على الاستثمار مما جعل القطاع الخاص يخفض الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي الطلب ومن ثم الاستخدام فينخفض الدخل الشخصي ومن ثم الإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي يقود إلى انخفاض جديد في الطلب الكلي وفي إطار هذه الموجة النزولية في النشاط الاقتصادي تتوفر عوامل ذاتية لهذا الاتجاه في الدورة الاقتصادية.

كما يعتقد أنصار المدرسة الكينزية بأن الاقتصاد الرأسمالي غالباً ما يعجز عن تحقيق مستوى من الطلب الكلي الذي يتحقق (عبر قوى السوق) والذي من شأنه أن يحقق مستوى الاستخدام الكامل في الاقتصاد وهذا هو الذي يفسر دعوة كينز في نظريته العامة إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز دور النشاط الحكومي في الحياة الاقتصادية وهو أمر أنكرته النظرية الكلاسيكية، وهنا يلاحظ أن كينز قد قلب المعادلة بين العرض الكلي والطلب الكلي إذ بادل بتعزيز الطلب وليس العرض لأنه المحدد الرئيسي للمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية الإنتاج والدخل، وافترض كينز ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التوازن الاقتصادي ممكن أن يحدث عند مستوى الاستخدام الكامل ووفقاً للنظرية الكينزية إن التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث مع وجود البطالة في الاقتصاد، وهذا عكس النظرية الكلاسيكية التي ترى أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظيف الكامل⁽¹⁾.

3.3.2.2. الاستقرار الاقتصادي عند النقديين

لقد كان لأراء وأفكار المدرسة النقدية وعلى رأسهم فريدمان نظرة في الاستقرار الاقتصادي حيث يعتقدون بأن التطورات النقدية والعوامل النقدية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي، إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود، كما يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي محدوداً ومناسب وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع.

كما يرى النقديون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكناً عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساوي لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي، لكن الكينزيون يشكون في الاقتراحات التي قدمها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي، زيادة على ذلك أن اتجاه علاقة السببية بين العرض النقدي والدخل الوطني ليس كما يراه النقديون حيث أن العلاقة السببية في نظرهم هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي، وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي المقابل يفترض النقديون عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي فإن الاستجابة المنتظرة للعرض الكلي للزيادة في الطلب الكلي ستكون غير

(1) المرجع نفسه، ص 191.

معبرة، ومنه فشل السياسات التوسعية والمحصلة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما ينتج عن ذلك من تفاقم للعجز المالي والإفراط في إصدار النقود لتمويل هذا العجز وتكراره، وهو ما يؤدي حتماً إلى تفاقم مشكلة التضخم والبطالة وسوء استخدام الموارد ومنه عدم الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

4.3.2.2. الاستقرار الاقتصادي عند النيوكلاسيك

يرى أنصار هذه المدرسة أن آلية الاستقرار الاقتصادي تكمن في افتراضها الرئيسي، والذي يعد نقطة الخلاف مع النقيديون، وهو المتعلق بدور النقود في الحياة الاقتصادية، وتأثيره على كل من الناتج والتشغيل، فبينما يرى النقيديون مبدأ حيادية النقود في الأجل الطويل، بمعنى أن للنقود أثر مؤقت في التأثير على الناتج ومستويات البطالة في الأجل القصير، بينما لا يوجد لها دور في الحياة الاقتصادية في الأجل الطويل، تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتدعي أن للنقود أثر محايد في الحياة الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم وفي ضوء تلك الافتراضية فإن أي محاولة من جانب السلطة النقدية لتخفيض معدلات البطالة سيكون مصيرها الفشل، ما لم تشمل تلك السياسة على عنصر المفاجأة فوفقاً لنيوكلاسيك، فإن التحليل النقدي يستند إلى ما يعرف بالتوقعات المستمدة من الماضي أو التوقعات المعدلة، وهي تلك التوقعات التي تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الذي سلكته المتغيرات محل التنبؤ في الماضي، كما يرون أن تنبؤات الأفراد تبنى على أساس أخذهم في الاعتبار كافة المعلومات والبيانات المتاحة وليس فقد القيام بعملية الاستقرار للماضي من أجل توقع المستقبل، الأمر الذي أطلق عليه النيوكلاسيك التوقعات الرشيدة وهنا تصبح توقعات الأفراد رشيدة في حالة تطابق توقعاتهم لمتغير ما مع قيمة المتغير الفعلية والتوقعات الرشيدة تعبر عن أفضل تخمين مستقبلي باستخدام كل المعلومات المتاحة عن الظاهرة محل التنبؤ⁽²⁾.

4.2.2. أهم السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد السياسة الاقتصادية بفرعها السياسة المالية والسياسة النقدية الأداة الرئيسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن هذا الاستقرار ليس دائماً محققاً فعادة ما يصاب الاقتصاد بعدة اختلالات وتقلبات دورية تعالجها الدولة بإتباع سياسات اقتصادية معتمدة على⁽³⁾:

- **السياسة المالية:** والتيتعد إحدى فروع السياسة الاقتصادية وتهدف إلى استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية والتي من أهمها تحقيق مستوى الناتج القومي الصافي عند مستوى التوظيف الكامل دون أن يصحب ذلك تضخم، ويتمثل تأثير الحكومة في الطلب الكلي والسياسات التي تضعها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، الضرائب، المدفوعات التحويلية والتي عادة ما يتم استخدامها كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي ويطلق عليها بالمجموع السياسة المالية، وعلى ذلك فهذه الأخيرة التي

(1) نجاه مسمش (2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 190-191.

(2) عبد القادر فار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(3) رفاه شهاب الحمداني (2014)، مرجع سبق ذكره، ص ص 259، 270.

يتم تضمينها إلى الميزانية الحكومية والتي تتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات تعد أدوات للقضاء على الفجوات التضخمية والإنكماشية والتقلبات الاقتصادية، حتى تستطيع بذلك تحقيق معدل مقبول من النمو الاقتصادي المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار؛

● **السياسة النقدية:** والتيتشير إلى الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود، والتي يتولاها البنك المركزي بحيث يؤثر من خلالها على مستوى الدخل والتوظيف من خلال التأثير على عرض النقود، إما باتباع سياسة نقدية إنكماشية وذلك يكون في حالات التضخم، وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وإما سياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الإنكماش وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع وتستخدم السلطات النقدية في سبيل تنفيذ سياستها مجموعة من الأدوات والوسائل وهي باختصار سياسة السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني، سياسة سعر الخصم بالإضافة إلى سياسة الإقناع الأدبي.

3.2. دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

بما أن السياسة النقدية تؤثر على التضخم بواسطة النقود وهي إحدى أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية نظرا لحساسيتها وقدرتها التأثيرية على كافة المتغيرات الاقتصادية، كون استقرار قيمتها ينعكس إيجابا على الأجور والأسعار والمداخيل، سنتطرق في هذا المبحث لعلاقة النقود بالتضخم ومن ثم سبل استهدافه من طرف السلطة النقدية.

1.3.2. السياق التاريخي لتطور النقود

عرفت النقود العديد من التطورات سواء من حيث الشكل أو القيمة منذ ظهورها حتى الوقت الحالي إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الراهن، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النقود تطورها التاريخي أنواعها، أهم وظائفها.

2.1.3.2. مفهوم النقود

تشكل النقود سمة رئيسية الحياة الاقتصادية المعاصرة حيث لا يوجد مجتمع معاصر يمكن أن يستغنى على النقود أو يسير بدون نقود.

أ. تعريف النقود

اختلف علماء الاقتصاد على تعريف النقود حيث تباينت وجهات نظرهم حول ماهية النقود

فعرّفها " فريدمان " في خطاب له أثناء نيّله جائزة نوبل سنة 1975م، بأنها " عبارة عن الوسيلة التي يسعى الأفراد إلى اكتسابها، من أجل استخدامها في الحصول على ما يرغبون من سلع وخدمات حاضرة أو مستقبلية، وتتمتع بالقبول العام لدى أفراد المجتمع "(1). وعرفها " البروفيسور الألماني كارل هاينس تينرت " بأنها " بضاعة أو سلعة خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع والخدمات، ظهرت وتطورت نتيجة زيادة معدلا التبادل في المجتمع وهي بذلك تقوم بقياس قيم الأشياء وتعكسها في الأسعار بغية تسهيل التبادل "(2). كما عرفت النقود على أنها " أي شيء يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات "(3). وفي تعريف آخر " النقود هي وسيلة الإبراء المقبولة من الجميع في نطاق مجتمع معين لسداد الديون والالتزامات الناشئة عن المعاملات "(4). ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن النقود وسيلة للتداول أو التبادل تحضى بقبول كبير وعلى نطاق واسع وتعتبر معيار أو مقياس لقيمة الأشياء.

ب. خصائص النقود

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد الخصائص الأساسية للنقود(5):
- القبول العام الناشئ عن كونها أداة مناسبة لتأدية وظائفها الأساسية، وسيطا للتبادل ومعيّار للقيمة؛
 - أنها ذا قيمة مرتفعة قياسيا إلى حجمها الصغير وسهولة الحمل؛
 - أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو تلف لفترة طويلة؛
 - قابلة للتجزئة دون تحمل أي تكاليف أو نقصان في قيمتها أو قوتها الشرائية؛
 - احتفاظ النقود بثبات نسبي في قيمتها وقوتها الشرائية يجعلها أكثر كفاءة من غيرها في تأدية الوظائف الأساسية والمشتقة لها.

2.1.3.2. التطور التاريخي للنقود

لم يكن ظهور النقود بالشيء المفاجئ بل مر بمراحل كثيرة عايشت تطورات متتالية حتى وصلت إلى شكلها الأخير ووصفها الحالي، منذ عصر المقايضة وحتى الآن وفيما يلي سيتم عرض هذا التطور على النحو التالي:
أولاً: النقود السلعية (عصر المبادلة)

(1) عبد القادر خليل (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 48.
(2) علي كنعان (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص 30.
(3) أحمد حسن (1999)، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، سورية، ص 37.
(4) أحمد جمال الدين موسى (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 3.
(5) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

برز عندما بدأت الاحتياجات البشرية تتنوع صار هناك توجه نحو التخصص في إنتاج بعض السلع فنشأ نوع من التبادل بين الوحدات الاقتصادية لسد بعض احتياجاتها عن طريق الحصول على السلع التي تنتجها وحدا أخرى، ومع التطور الاجتماعي والاقتصادي المستمر أخذ التبادل يتم بصورة كبيرة وتلقائية تقريبا وبدأ العالم يدخل عصرا اقتصاديا جديدا، حيث كان أول أنواع التبادل في المجتمعات القديمة هو ما يسمى بالمقايضة (استبدال سلع مقابل سلع أخرى)، وأخذت المقايضة صورتان: الأولى وهي صورة التبادل المباشر حيث يجرى التبادل بغرض الاستهلاك للسلع التي يتم تبادلها، والصورة الثانية هي الأكثر إثارة للاهتمام تمثل في التبادل غير المباشر حيث يتم قبول بعض السلع المعينة في التبادل ليس بغرض استهلاكها ولكن لمبادلتها فيما بعد بسلع استهلاكية، وكلما استخدمت السلعة المعينة في التبادل على نطاق أوسع قبلها الناس بثقة أكبر وهكذا يؤدي ذلك في النهاية إلى أن تتحول هذه السلعة المعينة إلى ما يعرف بالنقود السلعية؛

ثانيا: النقود المعدنية

كان الذهب ويليهِ الفضة من أكثر المعادن رواجاً في الاستخدام كنقود، وكان الذهب يستخدم على شكل سبائك ذهبية ذات أوزان محدودة بعلامات ثقة تجارية، وبعدها أصبحت الحكومة تتولى مهمة سك العملات الذهبية كالدنانير والجنيهاً إضافة إلى سك العملات الفضية كالدرهم والريالات، وقد نال الذهب الحظ الأوفر في الاستخدام كنقود سلعية، وقد تبلورت استخدامه ليتمخض عن نظام نقدي صار يعرف بقاعدة الذهب ويمكن تمييز نوعين رئيسيين لقاعدة الذهب طبقاً لكيفية استخدام الذهب نفسه في النظام النقدي حيث النوع الأول: النقود العينية كاملة القيمة وهي التي تكون قيمتها السلعة النقدية المتداولة (الذهب في هذه الحالة) متماثلة في الاستخدامات النقدية وغير النقدية، أما النوع الثاني: وهو الذي استخدم فيه ما يسمى بالنقود الورقية كاملة التمثيل أو النقود النائبة وهي العملات الورقية المغطاة بالذهب بنسبة 100%، وقد تم اللجوء إلى استخدام هذا النوع عندما زاد حجم التبادل زيادة كبيرة بعد الثورة الصناعية في أوروبا مما جعل استخدام الذهب أمراً شاقاً نظراً لكبر حجمه ووزنه وصعوبة نقله وحمايته، وهذه النقود كانت تعد بمثابة وثيقة تمثل دليلاً فقط على امتلاك حاملها للذهب، وقاعدة الذهب أن ذاك كانت تتطلب أن تقوم البلدان المختلفة بتحديد قيمة عملاتها مقابل الذهب، ففي الخمسينات مثلاً كان الدولار الأمريكي يعادل قيمته 0.0286 أوقية ذهب والجنيه الإسترليني 0.1 أوقية ذهب، ومعنى هذا أن الجنيه الإسترليني الواحد يساوي 3.5 دولار، ولهذا فإن معرفة ما تحتويه العملات من الذهب يمكن من تحديد قيمتها بالنسبة إلى بعضها البعض⁽¹⁾.

(1) محمود عبد الرازق (2013)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، ص ص 40-43.

ثالثا: ظهور النقود الورقية

جاء ظهور النقود الائتمانية بأهم صورها المتمثلة في (النقود الورقية) في أعقاب انحصار أهمية (النقود المعدنية) بوصفها نوعا أوليا من أنواع (النقود السلعية) لذا يرجع تاريخ التعامل بالنقود الورقية إلى الفترة التي انتشرت فيها عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى الجار والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع الأفراد لنقودهم والاحتفاظ بها لديهم مقابل منح المودعين إيصالات أو سندات تتضمن كمية الأموال المودعة، مع تعهد بإعادتها ودفعها لحامل السند، أو الإيصال عند الطلب وبدون تأخير وبعد فترة زمنية أصبح الأفراد المودعون والصيارفة أيضا راغبين في استخدام هذه الإيصالات أو السندات أداة للتسوية المدفوعات وإبراء الديون فيما بين الأطراف الدائنة والمدينة، مقابل الحصول على فوائد نقدية محددة، وقد لاحظ الصيارفة أن الأموال لديهم لا يتم سحبها كاملة في وقت واحد، مما دفعهم ذلك إلى إصدار إيصالات جديدة إلا أنها لا تستند إلى ودائع حقيقية مودعة لديهم، وهذا الحال دفع بالدولة على أن تضطلع بدورها في التدخل في تنظيم عملية الإصدار للنقود الورقية ونشأت بموجب ذلك البنوك المركزية التي أخذت على عاقبها مهمة الإصدار النقدي كجهة وحيدة ومحتكرة لعملية الإصدار النقدي الورقي الإلزامي الذي يتم العامل به حاليا، وصفة الإلزام في النقود الورقية على مستوى التعامل بها نابع من قوة القانون إذ لا يحق للأفراد أو الهيئات التي بحوزتها هذه النقود المطالبة بتحويلها إلى ما يعادلها أو ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به كالذهب في حينه⁽¹⁾.

رابعا: نقود الودائع

تتكون نقود الودائع أو النقود الكتابية من الودائع المصرفية أي الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية التي تنتقل من عميل لآخر عن طريق الشيك (الصك)، وقد انتشر استعمال هذه النقود منذ القرن الثامن عشر للتغلب على التنظيم الصارم الذي فرضته الحكومات على قيام البنوك بإصدار الأوراق النقدية، والنقود الكتابية هي الودائع ذاتها وليست الشيكات التي تعد مجرد أداة لنقل ملكية الوديعة أو جزء منها من شخص إلى آخر، وقد لا يسلم البعض بالطبيعة النقدية للودائع على أساس أن المصارف قرض البعض الأوراق النقدية التي يودعها لديها البعض الآخر، فلا يوجد في هذه العملية خلق لنقود جديدة، غير أن الاقتصاديين يرون أن عمليات البنوك تخلق نوعا جديدا من النقود هو النقود الكتابية التي لا تحل محل النقود الورقية وإنما تضاف إليها، غير أن البنوك من الناحية العلمية لا تحتفظ بالمبالغ المودعة لديها في صورة عقيمة غير منتجة وإنما تقرض المشروعات والأفراد الجانب الأكبر من هذه الودائع وتحتفظ بالجانب الأصغر في شكل رصيد سائل لتواجه طلبات السحب المحتملة من قبل المودعين، وتشكل بطاقات الائتمان أداة جديدة سريعة الانتشار في الاقتصاديات الحديثة فهي تسمح لحاملها بالاستغناء عن النقود والصكوك معا، وهي عبارة عن بطاقات خاصة يحصل عليها العميل من مؤسسة الإصدار من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يريد، وهذه البطاقات لا تسهل فقط دفع ثمن المشتريات وإنما تسمح لحاملها بالحصول على مشتريات بأجل، والملاحظ وأن النقود الكتابية ليس لها كيان مادي ملموس فإنها أسست منذ الحرب العالمية الأولى وتمثل الجانب الغالب من العرض الكلي للنقود في الدول الصناعية وانحصر استخدام النقود الورقية لتقتصر على المعاملات محدودة القيمة وحدها⁽²⁾.

خامسا: النقود الإلكترونية

(1) ناظم محمد نوري الشمري (2006)، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

(2) أحمد جمال الدين موسى (2003)، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 16.

النقود الإلكترونية أو النقود الرقمية هي أحدث أنواع النقود وقصد بها الوسائل الإلكترونية لتحويل النقود من مكان إلى مكان وفقا لنظام يسمى نظام تحويل الأموال الإلكترونية وتعتبر البنوك وصناديق الاستثمار والوسطاء الماليين من أكثر الجهات استخداما لأساليب التحويل الإلكتروني للنقود ويمثل الصراف الآلي (ATM) أحد وسائل الإيداع والسحب والتحويل للنقود الإلكترونية إن النقود الإلكترونية هي نقود رقمية وبالتالي هي نقود غير ملموسة وليس لها كيان مادي محسوس وإنما هي وحدات الكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالعمل ويعرف بالمحفظة الإلكترونية حيث يسمح للعميل استخدام هذه المحفظة في عمليات البيع والشراء والتحويل ومن ناحية أخرى، فإن النقود الإلكترونية تأخذ شكلين رئيسيين هما:- المخزون النقي الإلكتروني وهو عبارة عن احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يتيح إجراء الدفع للمشتريات الصغيرة ويطلق على هذا المخزون ب: حامل النقد الإلكتروني،- النقود الإلكترونية الافتراضية وهي عبارة عن برنامج يتيح إجراءات الدفع من خلال شبكات الانترنت⁽¹⁾.

3.1.3.2. وظائف النقود

تقوم النقود بالعديد من الوظائف منها الوظائف الأساسية حيث تستخدم النقود كوسيط ومقياس للقيمة ووظائف ثانوية هي أنها مخزن للقيمة ومعياري للمدفوعات الآجلة، هذا بالإضافة إلى دورها الكبير في تسيير واستمرار النشاط الاقتصادي، وفي سيتم عرض هذه الوظائف بإيجاز على النحو التالي⁽²⁾:

- **النقود وسيلة للتبادل:** يشكل القبول العام للنقود الأساس في قيامها بدورها في تسهيل التبادل ويستند هذا القبول على ثقة المتعاملين في النقود والتي تستمد من الاعتقاد بأن الآخرين سوف يقبلونها كوسيط للتبادل، ويلاحظ أن قيام النقود بدور الوسيط في التبادل مكن من التغلب على صعوبات المقايضة والخاصة بضرورة التوافق المزدوج لرغبات الأفراد المتبادلين-تسهل النقود عملية تبادل السلع والأفراد- ولكي تقوم النقود بدور الوسيط في التبادل لا بد من أن تكون مقبولة قبولا عاما من جميع الأفراد وأن تتوفر فيها درجة كبيرة من الثقة وأن الثقة في النقود قد تهتز عندما تنخفض قيمتها الحقيقية (قوتها الشرائية) بارتفاع الأسعار؛
- **النقود مقياس للقيمة:** في ظل النظام النقدي، أي في ظل وجود نظام اقتصادي تقبل فيه النقود قبولا عاما على أنها وسيط للتبادل، يمكن القول أن أي سلعة أو خدمة أصبح لها قيمة نقدية واحدة، أي أنه يمكن القول أن أي سلعة من السلع أو خدمة من الخدمات أصبح لها قيمة تتمثل في عدد معين من وحدات النقود، ولكي تكون النقود مقياسا للقيمة يشترط أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها وتتحدد قيمة النقود كقوة شرائية عامة كما سبق القول بقيم جميع السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل إنفاق الوحدة النقدية؛
- **النقود مخزن للقيمة:** بظهور النقود استطاع الفرد أيضا أن يحتفظ بها لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل، ومن هنا تقوم النقود كقوة شرائية وعلى المستوى الفردي بدور- أداة- لاحتزان القيمة وبالرغم من أن هناك العديد من الوسائل التي تصلح كمخزن للقيمة والتي

(1) محمد أحمد الأفندي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(2) إبراهيم المصري (2017)، النظريات الاقتصادية (كلى)، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، ص 131-132.

استخدمها الإنسان فعلا للقيام بهذه الوظيفة، إلا أن النقود تتميز عن كافة هذه الوسائل بأنها كاملة السيولة يستطيع الإنسان أن يستخدمها مباشرة في تسوية التزاماته في الحاضر وفي المستقبل وبدون خسارة تذكر، كما أنها وبالمقارنة بالتخزين السلعي تعتبر أكثر وسائل تخزين القيمة، ولكي تكون النقود مخزنا مناسباً للقيمة، يجب أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها حيث أنه في ظل استقرار الأسعار يستطيع المرء أن يحدد بدقة السلطة التي يملكها على السلع والخدمات باحتفاظه بكمية من النقود ولكن عندما تتغير الأسعار بسرعة لا يعرف تماماً ما الذي يستطيع أن يشتريه بالنقود المكتنزة عندما ترتفع الأسعار وفي هذه الحالة سوف يتعرض حائز النقود لخسارة ومنه تنخفض قيمة النقود؛

● **النقود معيار للمدفوعات الآجلة:** النقود بالإضافة إلى وظيفتها كمقياس للقيم الحاضرة، فإنها تقوم أيضاً بوظيفتها كمقياس للقيمة المستقبلية، حيث نجد أن الكثير من الصفا والديون الآجلة يتم الإنفاق على قيمتها المستقبلية باستخدام النقود، ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب أن تكون قيمتها مستقرة نسبياً... لأن تغير قيمتها يترتب عليه نتائج خطيرة.

2.3.2. التضخم

نظراً وأن التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها أغلب اقتصاديا الدول وجب علينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم، أنواعه، وكذلك آثاره.

1.2.3.2. مفهوم التضخم

ويعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، كما جاء في المعجم الوسيط: هو زيادة النقود أو وسائل الدفع على حاجة المعاملات ويرجع أصل التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الإنتاج⁽¹⁾.

وعرف أيضاً التضخم بأنه "الإنخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود"⁽²⁾. ويعرف أيضاً بأنه عبارة "عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لكل السلع والخدمات مما يصاحبه ارتفاع في تكاليف العيشة بشكل عام"⁽³⁾. يرى فريد مان بأن "التضخم هو ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج"⁽⁴⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة يستنتج أن التضخم عبارة عن كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع.

(1) حسين بن سالم جابر الزبيدي، (2011)، **التضخم والكساد**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 32.

(2) شوقي أحمد دنيا (2017)، **النقود والتضخم**، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 180.

(3) هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت (2000)، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 134.

(4) علي بن قدور، محمد بيرير (2018)، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

2.2.3.2. أنواع التضخم

يمكن التمييز بين أنواع التضخم من خلال عدة جوانب.

أولاً: من حيث المنشأ

أ. **التضخم الطلبي:** وهو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي ينشأ هذا التضخم بسبب زيادة الدخول النقدية في يد الأفراد، ولا يقابل هذه الزيادة أي زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على الزيادة النقدية، وبالتالي يزداد الطلب الكلي على العرض الكلي؛

ب. **التضخم التكاليفي:** ينشأ هذا التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف من زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج إلى الارتفاع الأجور، وبالتالي يحدث ما يسمى زيادة التكلفة الحدية على الإيراد الحدي للإنتاجية وبثبات العرض يضطر المنتج إلى استخدام هذا العنصر، ويرفع الثمن ويساعده على هذا الرفع في السعر ثبات العرض وقلة المنافسة⁽¹⁾.

ومما سبق يستنتج أن التضخم التكاليفي ينشأ من قبل البائعين والتضخم الطلبي ينشأ من قبل المشتري.

ثانياً: من حيث الحدة

يمكن التمييز هنا بين ما يعرف بالتضخم الزاحف والتضخم الجامح⁽²⁾:

أ. **التضخم الزاحف:** هذا النوع من التضخم عايش النمو السريع للاقتصاديات المتقدمة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أن الأسعار في ظلّه تتميز بزيادات متتالية مستمرة لكنها غير عنيفة، ثم إن هذا النوع لا يحمل في طياته من العوامل ما يوقف هذه الموجات المتزايدة من الأسعار، كما أنه أصبح ظاهرة عامة لا تقتصر على البلدان الصناعية بل تشمل الدول المتخلفة اقتصادياً، ويختلف حسب درجته من دولة لأخرى ومن سلعة لأخرى، وخطورة هذا النوع من التضخم تتمثل في مفعوله النفسي حيث يتقبله الأفراد لأنه يقدم لهم بجرعات صغيرة لكنها متتالية، كما أنه قد يتحول إلى تضخم جامح؛

ب. **التضخم الجامح:** هذا النوع من التضخم يتميز عن سابقه، فهو أكثر عنفاً وأقوى درجة وقد أشار أجد الاقتصاديين إلى أن معدلاً للتضخم يساوي 5% يسمّر لأربع سنوات متوالتية يعد حداً أقصى للتضخم الزاحف، بحيث يدخل الاقتصاد بعد ذلك في حالة التضخم الجامح الذي عنده تفقد النقود وظائفها الأساسية، كما يترتب عليه انهيار النظام النقدي كله، وعوامل هذا النوع متعددة، منها الحركة غير المحدودة في الأجور والأسعار، وزيادة المعروض النقدي وغير ذلك ومن جوانب خطورة هذا النوع أنه ما إن يبدأ حتى يصبح حلزونيًا متضمناً قوى ذاتية دافعة إلى الأعلى.

ثالثاً: من حيث القطاعات الاقتصادية

(1) نجيب رجب وضاح (2010)، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ص 37-38.

(2) شوقي أحمد دنيا (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

- **التضخم السلعي:** وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار؛
- **التضخم الربحي:** وهذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار،
- **التضخم الرأسمالي:** وهو الضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا قطاعي الاستهلاك والاستثمار؛
- **التضخم الداخلي:** وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي؛
- **التضخم الأجرى:** وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي؛
- **التضخم الإنفاق:** وهو التضخم الذي ينشأ بسبب بالزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى التضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة⁽¹⁾.

3.2.3.2. آثار التضخم

أولاً: الآثار الاجتماعية (عدم العدالة في توزيع الدخل)

يحدث التضخم آثارا مختلفة سلبية أو إيجابية لشرائح وفئات المجتمع المختلفة، يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل وخاصة في حالا التضخم الجامح أو التضخم المتسارع الذي يضعف الثقة بأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام، فيتضرر ذوي الدخل الثابتة إضافة إلى أصحاب المدخرات والدائنين، حيث يؤدي التضخم إلى تآكل الدخل والمدخرات الحقيقية لهذه الفئات وهذا يسبب تدهورا كبيرا في مستوى المعيشة؛ ويستفيد ذوي الدخل غير الثابتة كالتجار ورجال الأعمال و المدينين من تصاعد التضخم، وتكون إستفادة رجال الأعمال من ارتفاع أسعار منتجاتهم، وكذلك يستفيد المدينون، لأن القيمة الحقيقية لديونهم تنخفض بسبب ارتفاع الأسعار وهذا على عكس الدائنين الذين يتضررون من تصاعد التضخم لأن القيمة الحقيقية لأموالهم التي أقترضوها للمدينين تنخفض؛ يسبب ارتفاع التضخم تزعزع الاستقرار الاقتصادي، ومنه إشاعة مناخ غير مشجع للاستثمار مما يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي⁽²⁾.

(1) نجيب رجبوضاح (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2) محمد أحمد الأفندي (2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، اليمن، ص 291.

ثانيا: الأثر على النشاط الاقتصادي

يؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الطلب وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدلات منخفضة وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي عود بنفع كبير على الاقتصاد وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال التضخم، وكلما اقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة الأمر الذي يؤدي إلى بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة إنكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر الاقتصاد بمجموعه⁽¹⁾.

ثالثا: الأثر على التجارة الخارجية

يؤدي التضخم وارتفاع أسعار السلع إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية أي أن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات ويرجع سبب ذلك إلى أنه⁽²⁾:

- عندما ترتفع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي تحجم تلك الدول عن استيراد تلك السلع مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات؛
- عندما ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة في نفس الدولة ولكن بأسعار أقل فإن المجتمع المحلي سوف يترك السلع المحلية ذات الأسعار المرتفعة ويتجه نحو السلع المستوردة، وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يزيد؛
- زيادة حجم الواردات عن الصادرات يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

رابعا: الآثار النقدية للتضخم

تمت الإشارة سابقا أن للنقود ثلاثة وظائف تقليدية هي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة ومستودع للقيمة، ولكن التضخم يؤدي الإضرار بشدة الوظيفتين الأخيرتين، فالزيادة المتسمرة في الأسعار تفقد الناس الثقة في وظيفة النقود كمقياس للقيمة كما تدفعهم لعدم الاحتفاظ بمدخراتهم في حالة السيولة وبالتالي تقل وتتلاشى وظيفة النقود كمستودع للقيمة، والواقع أن النقود تعد مؤسسة اجتماعية تبنى على الثقة التي تجعل التعاملات بين الأفراد تتميز بقدر كبير من الشفافية والإخلاص، فإذا تدهورت هذه الثقة بسبب التضخم فإن الاضطراب يسود المعاملات ويحدث ما يسمى التآكل النقدي، وفي بعض حالات التضخم الجامح تتأثر أيضا الوظيفة الأولى للنقود كوسيط للتبادل حيث يفضل الأفراد إجراءات المبادلات عينيا وليس نقدي أي سلعة مقابل سلعة وليس سلعة مقابل نقود، وكلما فقدت النقود جانبا من قيمتها بسبب التضخم كلما أسرع الأفراد بإنفاقها مما يقلل الميل نحو الادخار ويزيد الميل نحو الاستهلاك، وأخذ هذه

(1) بلعزوز بن علي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 156.

(2) هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 144.

العملية شكلا تراكميا بحيث يؤدي الخوف من تدهور النقود إلى زيادة الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار ومن ثم حدوث مزيد من التدهور في قيمة النقود⁽¹⁾.

3.3.2. علاقة النقود بالتضخم

بما أن النقود هي إحدى أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية نظرا لحساسيتها من جهة، وقدرتها على التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، فإنه إذا استقرت قيمتها انعكس ذلك إيجابا على الأجور والأسعار والدخول، وإذا تقلبت قيمتها حصل الاختلال في الأسعار و الأجور والدخول وتظهر الأمراض الاقتصادية كالركود أو التضخم⁽²⁾، حيث تلعب النقود دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من زاوية العلاقة بين النقود والدورة الاقتصادية وكذلك من حيث العلاقة بين النقود والتضخم حيث يعتبر هذا الأخير ظاهرة نقدية وفقا لأراء المدرسة النقدية (فريدمان يعتبر رائد المدرسة الكلاسيكية)، وغني عن البيان أن الاقتصاديين الكلاسيك قد اعتقدوا أن الزيادة في عرض النقود في ظل التشغيل الكامل للموارد لن تؤدي إلا إلى إشعال لهيب الأسعار وارتفاع معدل التضخم، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يؤدي إلى العبث بمستوى معيشة الأفراد، مرة أخرى فإن هذه الأحداث تؤكد أن استقرار التوازن النقدي له أثر كبير على تحقيق استقرار الأسعار والأجور والتشغيل⁽³⁾.

4.3.2. سياسة استهداف التضخم كأسلوب جديد في تحقيق استقرار الأسعار

إن استهداف التضخم يعد من لمفاهيم الحديثة نسبيا مع تطور أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية وأصبح أكبر هدف من قبل السلطة النقدية للتحكم في معدلا التضخم.

1.4.3.2. مفهوم سياسة استهداف التضخم:

توصف سياسة استهداف التضخم في الكتابات الاقتصادية بأنها عبارة عن "إطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة، وذلك وفق قواعد تعتمد على تبني أهداف صريحة والتزام البنك المركزي بإتباع سياسة متسقة وثابتة في ظل حرية اتخاذ القرار فيما يخص استخدامه للأدوات التي يملكها"⁽⁴⁾.

وتتضمن هذه السياسة خمسة عناصر تتمثل في: الإعلان العام عن أهداف رقمية للتضخم في الأجل المتوسط، الالتزام باستقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، إستراتيجية شاملة للمعلومات التي تتضمن العديد من المتغيرات، زيادة الشفافية في إستراتيجية السياسة النقدية خلال الاتصال بالجمهور و الأسواق حول الخطط والأهداف والقرارات من السلطات النقدية، وأخيرا زيادة المسائلة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف المسطرة حول معدل التضخم⁽⁵⁾. ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير ومن ثم تحقيق استقراره في الأجل الطويل، وتتحدد فعالية

(1) أحمد جمال الدين موسى (2003)، مرجع سبق ذكره، ص ص 110، 111.

(2) علي كنعان (2012)، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(3) محمد أحمد الأفندي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 585.

(4) حبيبة مراح (2021)، سياسة استهداف التضخم في الأسواق الناشئة-دراسة تحليلية لتجربة اندونيسيا، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيزازة، العدد 01، الجزائر، ص 55.

(5) عبد العزيز طيبة، محمد بن مريم (2020)، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 01، الجزائر، ص 50.

السياسة النقدية والائتمانية في رقابتها على مستويات الأسعار بالتحكم في معدلات حجم الإنفاق الكلي، فحين تقوم السلطات النقدية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك تزداد بذلك ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتقل قدرتها على خلق الائتمان فيقل بذلك عرض النقود وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من سعر الخصم ويترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود، وبالتالي إنخفاض عرض النقود مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة عرض النقود وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد على شراء السلع والخدمات، وفي نفس الوقت يتم رفع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب⁽¹⁾.

ويرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي والتوظيف والعمالة، حيث يعتقد النقديون أيضا أن الإنخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم ويحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم⁽²⁾.

2.4.3.2. أهمية سياسة استهداف التضخم

لسياسة استهداف التضخم عدة منافع من بينها ما يلي⁽³⁾:

- تساعد سياسة استهداف التضخم على تعزيز الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية؛
- التخفيف من معدلات التضخم العالية التي تجعل النظام المالي هشا؛
- تعتبر سياسة استهداف التضخم محفز أساسي لإحداث تغيير مؤسسي، بإعطاء البنك المركزي استقلالية أكبر وتحريره من الضغوطات السياسية، مما يمكنه من بلوغ أهدافه المسطرة؛
- يكون تأثير سياسة استهداف التضخم في الأمد الطويل أكبر على التضخم من التأثير على نمو الناتج.

4.2. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

للسياسة النقدية دور مهم وفعال في علاج الاختلال في التوازن الخارجي من خلال مجموعة من الأدوات المناسبة.

1.4.2. مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يتم بالتوازن الخارجي من خلال تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني ويظهر هذا في ميزان المدفوعات الذي يسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي.

(1) علي بن قدور، محمد بيرير (2018)، مرجع سبق ذكره ص ص 142-143.

(2) عبد المطلب عبد الحميد (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) حبيبة مراح (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "سجل أو بيان حسابي منتظم تسجل فيه كافة معاملات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات يشمل جميع المدفوعات إلى الخارج وجميع المقبوضات من الخارج وذلك خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة"⁽¹⁾.

كما يعرف أيضا على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا يعتمد قيما مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين من دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال مدة زمنية عادة كون سنة واحدة، ويتم تسجيل تلك المعاملات في جانبين من ميزان المدفوعات وهما الجانب الدائن والجانب المدين، ففي الجانب الدائن يتم تسجيل جميع المعاملات التي تؤدي إلى دخول عملة أجنبية إلى داخل البلد مثل الصادرات، أما جميع المعاملات التي تؤدي إلى خروج عملة إلى خارج البلد فيتم تسجيلها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات⁽²⁾.

2.4.2. وظائف ميزان المدفوعات وأرصده

فيما يلي عرض لكل من وظائف ومكونات ميزان المدفوعات.

1.2.4.2. وظائف ميزان المدفوعات

- إن ميزان المدفوعات في مختلف الدول يخدم العديد من الأغراض أهمها⁽³⁾:
- يتيح التغيرات في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة من موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني؛
 - تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف؛
 - تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقد، ومن ثم على السياسات المالية والنقدية الواجب إتباعها؛
 - إن عدم الوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة الوازن.

2.2.4.2. أرصدة ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات ثلاث أرصدة رئيسية لكل منها دلالة اقتصادية⁽⁴⁾:

- **رصيد الميزان التجاري:** حيث يعبر هذا الرئيس على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجيات السكان ومدى

(1) جلال جويبة القصاص (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، ص 247.

(2) عبد الرزاق بن عمرة، عبد العزيز مقراني (2021)، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 4، الجزائر، ص 658.

(3) أمال موساوي، فطيمة مشتر (2018)، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة

(2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد 6، الجزائر، ص 154.

(4) الضاوي علوان (2016)، انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 6، الجزائر، ص 239.

الحاجة إلى تغطيتها بالواردات، وبالتالي يبين درجة تبعية الدولة للخارج ودرجة تنافسية صادراتها؛

- **رصيد العمليات الجارية:** الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والدخل والتحويلات، ويقاس التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما، فالرصيد الموجب يعني أن للبلد قدرة على التمويل باعتبار هيمكن من تكوين ادخار صافي خلال تعامله مع الخارج، أما الرصيد السالب يدل على احتياج التمويل؛
- **الرصيد الإجمالي:** رصيد العمليات الجارية + رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ويعبر هذا الرصيد عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف حيث تسجل في الجانب المدين الطلب على العملة الأجنبية وعرض العملة المحلية، وفي الجانب الدائن تسجل طلبا على العملة المحلية أي التحسن في قيمتها.

فوجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور وذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة قد تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

3.4.2. المنهج النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات

ظهر هذا المنهج على يد الاقتصاديين "Fernkel et Johnson" سنة 1976، والذين يرون أن الاختلال في ميزان المدفوعات ناشئ عن اختلال السوق النقدية، حيث يتعلق هذا المنهج بالميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وميزان رأس المال، حيث أن المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات هي ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية الدولية بإزالة الاختلال بين العرض والطلب على النقود، وصيغ هذا النموذج على أن رصيد الميزان ينعكس في صافي الاحتياطات النقدية الدولية الذي يعادل ميزان الجاري مضافا إليه ميزان التحويلات الرأسمالية أي⁽¹⁾:

$$(1) \dots\dots\dots (SB = RMIN = BC + B)$$

حيث:

BC: الميزان التجاري ، RMIN: صافي الاحتياطات النقدية الدولية، B: رأس المال طويل الأجل

SB: رصيد ميزان المدفوعات

إن صافي الاحتياطات النقدية الدولية ترتبط بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود كمايلي:

$$(2) \dots\dots\dots FRMIN = (Md - Ms)$$

حيث Md: الطلب على النقود Ms: عرض النقود

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الفجوة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقد، ويعبر عن دالة الطلب على النقود بالعلاقة التالية:

$$(3) \dots\dots\dots Md = KPY$$

(1) كمال باصور(2016)، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق الوازن الخارجي –بالإشارة لحالة الجزائر للفترة(2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 06، الجزائر، ص ص 64-65.

حيث Y : الدخل الحقيقي، P : متوسط الأسعار، K : مقلوب سرعة دوران النقد ووفقاً للمنهج النقدي أن حجم عرض النقود بالنسبة لدولة ما يتوقف على مضاعف خلق النقود وصافي الاحتياطات الدولية، وكذا على الائتمان كم يلي: (4) $M_s = MBM$ حيث $BM = A + RMIN$ ومنه تصبح المعادلة (4) كما يلي:

$$M_s = M (A + RMIN) \dots \dots \dots (5)$$

حيث M_s : العرض النقدي، BM : القاعدة النقدية، M : مضاعف خلق النقود، A : الائتمان المحلي.

وبما أن سوق النقود يتوازن بتساوي الطلب على النقود والعرض عليها: أي $M_s = M_d$ ومنه:

$$MA + M (RMIN) = KPY \Rightarrow \Delta MA + \Delta M (RMIN) = \Delta KPY$$

$$\Rightarrow \Delta M (RMIN) = \Delta KPY - \Delta MA \dots \dots \dots (6)$$

إن تكافؤ رصيد ميزان المدفوعات مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وهو عبارة عن التغيير في الطلب على النقود مطروحاً منه الغير في الائتمان المحلي وهو ما يوضح أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعد انعكاس للاختلال في السوق النقدية. وعلى ضوء ما سبق، وفهم عمل هذا النموذج في ما يلي سلوك البنك المركزي من خلال سياسته لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات⁽¹⁾:

- **في حالة الفائض** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة على زيادة المعروض النقدي باتباع سياسة نقدية توسعية، حتى يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب عليه، وبالتالي تزداد الأرصدة النقدية بحوزة الأفراد مما كانت عليه، حيث يرغب المقيمين في البلد على إنفاق أرصدتهم الزائدة على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الواردات، ومنه تسوية الفائض في ميزان المدفوعات؛
- **في حالة العجز** يعتمد البنك المركزي في هذه الحالة سياسة نقدية إنكماشية، حيث يعمل على تقليص حجم المعروض النقدي حتى يصبح أقل من الطلب على النقود، مما يؤدي إنخفاض الأرصدة النقدية إلى أقل من المستويات المرغوب فيها في السوق النقدية مما يحدث خلل فيها، هذا ما يجعل المقيمين يسحبون ما لديهم من أرصدة في الخارج إضافة إلى قيامهم ببيع ما يملكون من سلع و أصول مالية إلى غير المقيمين، وتخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الصادرات وواردات رؤوس الأموال من الخارج وبهذا يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً؛
- ومن خلال المنهج النقدي لميزان المدفوعات تم استخلاص أنه إذا كان $M_s > M_d$ هذا يشير إلى وجود فائض في عرض النقود وهذا يعني أن الائتمان المحلي أكبر من الطلب على النقود، ويؤدي هذا الوضع إلى التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون سالباً، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات سالب؛
- إذا كان $M_s < M_d$ أي وجود فائض في الطلب على النقود، مما يعني أن التغيير في الطلب على النقود أكبر من التغيير في الائتمان المحلي، ومنه فإن التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية موجب، وبذلك يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب؛
- إذا كان $M_s = M_d$ أي هناك توازن بين العرض النقدي والطلب على النقود، وهذا ما يعكس المساواة بين التغيير في الائتمان المحلي والتغيير في الطلب على النقود، ومنه فإن التغيرات

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 66.

في الاحتياطات النقدية الدولية مساوية للصفر، ويكون بذلك رصيد ميزان المدفوعات متوازن (مساوي للصفر).

4.4.2. السياسة النقدية والتوازن في ميزان المدفوعات

تهدف السياسة النقدية بالأساس إلى تحقيق الاستقرار النقدي وهذا الاستقرار مرتبط أساساً بالتوازن الخارجي الأمر الذي يتطلب بالضرورة توازن ميزان المدفوعات بإعتباره ممثلاً للتوازن الخارجي، وبما أن التوازن الخارجي يعرف على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات فيما يلي أهم أدوات السياسة النقدية في التأثير على ميزان المدفوعات.

1.4.4.2. سعر الفائدة كأداة للتأثير على ميزان المدفوعات

إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بدرجة كافية، تستطيع الدولة بواسطتها أن تعوض الاختلال الذي يمكن أن يحدث في ميزان المدفوعات الناتج عن المعاملات التجارية، وهنا يبقى سعر صرف العملة قوي، مثل الأوردو والدولار، أما في حالة سعر الصرف الثابت أو شبه الثابت فإن تأثير سعر الفائدة يساهم في أحكام الرقابة المباشرة على عرض النقود والطلب عليها مع تعديل المقابل الخارجي، ومن المعروف أنه عندما يتعرض ميزان المدفوعات الخاص بأي دولة إلى العجز فإنها تقوم بخفض قيمة عملتها الخارجية، أي ترفع سعر الصرف الأجنبي، مما يجعل السلع المستوردة من ذات أسعار مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي، وفي المقابل تنخفض أسعار السلع المصدرة نحو الخارج بالنسبة للمستهلك الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الصادرات وتخفيض الواردات إلا أن هذا الأمر لا يتحقق إلا بتوفير الشروط التالية:

أولاً: بالنسبة للصادرات

- أن يكون العرض المحلي للسلع المصدرة مرناً، بمعنى أن يكون الإنتاج المحلي للسلع المصدرة قابلاً للزيادة حتى تكون له القدرة لمواجهة الطلب المتزايد عليه، دون إحداث أي زيادة في الأسعار المحلية لهذه السلع؛
- أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرناً كذلك؛
- عند قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها يجب ألا يقابله نفس الإجراء من الدول الأخرى التي تنتج نفس السلع.

ثانياً: بالنسبة للواردات

- أن يكون الطلب المحلي على الواردات من السلع مرناً، وحتى يتحقق ذلك يجب على الجهاز الإنتاجي المحلي أن تكون له القدرة على إنتاج سلع محلية بديلة أو مشابهة للسلع الأجنبية حتى لا يستطيع المستهلك المحلي تحويل طلبه من الإنتاج المحلي عند انخفاض سعره بمثيله الأجنبي؛
- أن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية: بمعنى سيقوم المصدر الأجنبي بتخفيض الكمية المعروضة في أسواق الدولة في حالة انخفاض الطلب على منتوجه، أما إذا قام المصدر الأجنبي بتخفيض سعر هذا المنتج المعروض بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة ستبقى أسعار الواردات المحلية مستقرة وثابتة ولن يقل الطلب عليها⁽¹⁾.

(1) وليد بشيشي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص، 245-246.

2.4.4.2 التحكم في المعروض النقدي لتأثير على ميزان المدفوعات

5.2 دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة

1.5.2. عموميات حول النمو الاقتصادي

1.1.5.2. تعريف النمو الاقتصادي

(1) ولید بشیشی (2017)، مرجع سبق ذکره، ص ص 247، 248.

قد عرفه ماتيو كلارك: بأنه " التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد بين فترات زمنية محددة وغالبًا ما يعرف في الأدبيات السائدة ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمقياس للرفاهة الاجتماعية" (1).

كما عُرِف أيضًا بأنه "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم" (2). ويعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه "ظاهرة كمية تتمثل في حدوث الزيادة في الناتج المحلي مما يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، ويجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بزيادة في نصيب الفرد" (3).

ولأجل تحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد لا بد من الاعتماد على بعض المؤشرات الكمية، ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما (4):

- تحديد معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج القومي الصافي،
- أو بتحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

وتستخدم الطريقة الأولى لقياس التوسع الإنتاجي، أما الطريقة الثانية فتستخدم للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين ومقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى.

2.1.5.2. سمات النمو الاقتصادي

- زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي، المرافق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات الأخرى؛
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية؛
- التقدم الاقتصادي (5).

3.1.5.2. مقاييس النمو الاقتصادي

يتم قياس النمو الاقتصادي بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي وحساب معدل نموه وهو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو ويمكن حساب الناتج الوطني، بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا يتم استخدام غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها؛

(1) محمد تقرورت، محمد رملة، عبد الحق بدروني (2021)، قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 01، الجزائر، ص 84.

(2) فطوم حوحو، سهام عيساوي (2016)، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، العدد 05، الجزائر، ص 118.

(3) خيرة أجري، عبد القادر بابا (2017)، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، العدد 01، الجزائر، ص 32.

(4) حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 268.

(5) محمد أحمد بدر الدين، (2017)، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، ص 21.

- متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقاً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد⁽¹⁾.

4.1.5.2. الاتجاهات الفكرية في تحليل النمو الاقتصادي

عند دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي لا بد من استعراض النظريات الاقتصادية بتفحص وإمعان حيث أولت المدارس الفكرية اهتماماً كبيراً وسعياً لبيان عناصر ومصادر النمو الاقتصادي وفيما يلي توضيح الاختلاف في المناهج الفكرية المختلفة في دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 22.

أولاً: نظرية النمو الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور و الأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس،.... وغيرهم)، حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي، ورغم الاختلاف في آراء بعض الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها، كما اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، ويقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقاً لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين، ويعتقدون أنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي، وأن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، وأكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المناسبة للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسا تمويلية منظمة ونظام شرعي وقانوني ونظام كفاء للإنتاج و أوضاع اجتماعية مناسبة، والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن تراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة⁽¹⁾.

ثانياً: نظرية النمو من خلال المدرسة الكينزية

قد بين كينز أسس النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي مستحدثاً دراسات على مستوى الاقتصاد الكلي، و أطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف (Multiplier) الذي بين أثر الاستثمار، وذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبصورة مضاعفة اعتماداً على الميل الحدي للاستهلاك، وبهذا أوضح كينز أن الناتج يرتبط باستخدام اليد العاملة وهذا يرتبط بالاستثمار فيركز التحليل على المنظمين، من خلال الاستمرار بالاستثمار مع بقاء الكفاءة الحدية لرأس المال بمستوى أعلى من معدل الفائدة وأن الخلاف الرئيسي بين كينز والتقليديين يكمن في تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي، فضلاً عن أن تحليل كينز اعتمد على جانب الطلب بينما التقليديون كان تركيزهم على جانب العرض وتحقيق الزيادة بالقدرة الإنتاجية المتوفرة، كما قلل

(1) محمد بلوافي (2013)، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 188.

كينز من أهمية العامل التقني، وكان تأكيداً على أن العامل التقني يعتبر أحد أهم أسباب ظهور الركود الاقتصادي، و أن نموذج هارود ودومار اعتمداً أسس النموذج الكينزي لتصبح التعديلات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توضيح فرضيات النموذج الكينزي وتصحيح نواقص النموذج التقليدي فاستطاعا صياغة نموذج للنمو الاقتصادي وللأمد الطويل، ثم التركيز على القدرة الإنتاجية والطلب الفعال معاً من خلال ربط العلاقة بين الادخار والاستثمار فمعدل النمو يساوي نسبة الادخار مقسومة على معامل رأس المال الحدي وفقاً للصياغة التالية:

$$\frac{b}{v} = \frac{Ay}{y} = \frac{y_1 - y_0}{y_0}$$

حيث أن:

$\frac{Ay}{y}$ معدل أو مقدار النمو البسيط؛

v: يمثل معامل رأس المال الثابت للاستثمار؛

b: الميل الحدي للاستهلاك.

وبافتراض الناتج ينمو بمعدل (g)، فإن الطلب على العمل ينمو بنفس هذا المعدل، بينما عرض العمل ينمو بمعدل طبيعي (n)، فإن استقرار التوازن في سوق العمل بافتراض الاستخدام الكامل يتطلب تحقيق الشرط التالي:

$$g = b / v = n$$

و إذا تحققت هذه المساواة، فإن معدل النمو المرغوب يتطابق مع معدل النمو الطبيعي ويكون معدل نمو جميع المتغيرات واحداً منتظماً، وهذا يعني أنه كلما ازداد تجميع رأس المال كلما ازداد الدخل القومي استناداً إلى افتراضات التقليديين الذي يؤدي فيه الجميع إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد فجوهر النموذج هو تعيين الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأمد الطويل أي تحديد معدل نمو الدخل الحقيقي⁽¹⁾.

ثالثاً: نظرية النمو النيوكلاسيكية

هناك حجر زاوية آخر تستند عليه الحجة النيوكلاسيكية الداعية للسوق الحر، وهو الأكيد على أن تحرير أو انفتاح الأسواق الوطنية سوف يؤدي إلى توفير مقادير إضافية من الاستثمار المحلي والأجنبي وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل التراكم الرأسمالي وبمعايير معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي نجد أن ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلي، الأمر الذي يعمل رأس المال/ العمل، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول التي تعاني من نقص رأس المال، وتعتبر النماذج النيوكلاسيكية القديمة امتداداً مباشراً لنموذج هارود-دومار، ونموذج سولو، حيث يركز النموذجان على أهمية الادخار، ويعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وخلافاً للافتراضات التي اشمل عليها نموذج هارود-دومار، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وافتراض ثبات الغلة بالنسبة

(1) زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم (2019)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، صص 29-31.

للنطاق، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات القلة المشتركة للعنصرين معا، وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي، يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى⁽¹⁾.

رابعا: نظرية النمو الحديثة

إن المبدأ الرئيسي والمحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من إختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، وبشكل أكثر إيجازا فإن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم، ومعدل نمو الـ GNP الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لسولو (ويطلق عليه بواقي سولو)، كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعاً من تشابه الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات، وأغلب الإختلافات النظرية الهامة تنتج من ثلاثة عوامل هي:

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول؛
- وحيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دوراً مهماً في هذه النماذج، فإنه م تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

إن الطريق المفيد والواضح للفرقة بين نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي) والنظرية النيوكلاسيكية هو العرف على العديد من نظريات النمو الداخلي التي يستطيع أن يعبر عنها بهذه المعادلة البسيطة:

$$Y = AK$$

في هذه المعادلة فإن علامة A يقصد بها أن تشير إلى أي عامل يؤثر على التكنولوجيا، و K أيضاً تشمل كل من رأس المال المادي والبشري، لكن لاحظ أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأس المال في هذه المعادلة، لهذا فوجود إمكانيات للاستثمار في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية التي تزيد من المكاسب الخاصة مرة أخرى بكمية كافية تُعوّض تناقص العوائد، تجعل المعامل b في معادلة سولو تعادل وحدة، لهذا فإن معادلة النمو النيوكلاسيكي والتي يمكن اختزالها لتصبح معادلة النمو الداخلي وهي:

(1) ميشيل ب. تودارو (2009)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، ص 149.

$$Y = Ae^{ut} K_b L_I$$

$$Y = Ae$$

إن النتيجة الصافية هي أن النمو المتواصل طويل الأجل ينتج من تزايد معامل الحجم وهي نتيجة ممنوعة وفقاً لنظرية النمو النيوكلاسيكية التقليدية، وبناء عليه، وعلى الرغم من أن نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث فإنها أيضاً قادت إلى العديد من المضامين للنمو التي تكون متعارضة مباشرة مع النظرية التقليدية، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا، علاوة على ذلك فلا يوجد اتجاه لأن تصل مستويات الدخل الفردي في الدول الفقيرة في رأس المال لتلك المستويات في الدول الغنية ذات معدلات الادخار المماثلة، والنتيجة الخطيرة لهذه الحقائق أن الركود الوتقي أو الطويل في واحدة من الدول يقود إلى زيادة مستمرة في فجوة الدخل بين هذه الدول نفسها والدول الأخرى الغنية لكن ربما يكون أهم شكل لنماذج النمو الاقتصادي الداخلي هو أنها تساعد في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تؤدي إلى تضخيم التفاوت في الثروة بين دول العالم الأول والثالث.

فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس المال/ العمل سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكمل في رأس المال البشري أو البحث والتطوير، وبسبب عدم حصول الأفراد على أية مكاسب شخصية ناتجة عن الوفورات الخارجية الموجبة التي تتولد من خلال استثماراتهم، فإن السوق الحرة تقود إلى تراكم ينخفض قليلاً عن المستوى الأمثل لرأس المال، وحيث إن الاستثمارات المكملة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة فالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد⁽¹⁾.

5.1.5.2. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

أولاً: كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من خلال المعادلة يتضح أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد معدل الدخل الحقيقي للفرد، ويزداد هذا الأخير كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضاً فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية، خاصة تلك التي تعاني من الضغط السكاني، والجدير بالملاحظة أن المعادلة

⁽¹⁾ ميشيل ب. تودارو (2009)، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155.

السابقة تستخدم السكان مؤشراً كمياً فقط، إلا أنه توجد هناك اعتبارات نوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلاً تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل فتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد⁽¹⁾.

ثانياً: الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

اهتمت الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي بموضوع الإنفاق العام حيث أوجد (Barro1997) علاقة نسبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنتائج المحلي الخام، حيث أن هذا الإنفاق له أثر سلبي على الناتج وبالتالي على النمو، في حين دراسات أخرى أكدت وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والاستهلاك ومنه علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، كما أيدت دراسات حديثة وجود تأثير بين الإنفاق العام للاستثمار العمومي والخاص ومسار النمو، أما عن الاستثمار الأجنبي المباشر فله دور أساسي في تدويل النشاط الاقتصادي إذ يمثل السبيل الأول لنقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي⁽²⁾.

ثالثاً: تراكم رأس المال

يتكون رأس المال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي كل أصل منتج ينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشاركة في عملية الإنتاج، من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد بالإضافة إلى التعليم والتدريب على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانتها ويعتبر رأس المال البشري من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفاء، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي⁽³⁾.

(1) محمد حربي، موسى عريقات (2006)، مرجع سبق ذكره، ص 270.

(2) حسبية مداني (2017)، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلة لي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 75.

(3) عبد القادر فار (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 93.

رابعاً: التخصص والإنتاج الواسع

قد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيراً فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلاً وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف، ومن هنا يتضح بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين، جزئياً في الأقل، بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية⁽¹⁾.

خامساً: معدل التقدم التكنولوجي

ويتمثل في عدد براءات الاختراع أو حجم الاستثمارات في البحث والتطوير أو حجم الصناعات ذات التقنية العالية المتوسطة وتتباين مستوياتها في تحديد مستوى حسب ظروف الدولة متقدمة كانت أو نامية⁽²⁾.

سادساً: الوضع المالي والمؤسسات

برز دور المؤسسات المالية في تحسين معدل النمو منذ تسعينيات القرن الماضي، وتراوحت تأثيراتها بين الإيجابية والسلبية، وخلصت العديد من الدراسات إلى أن القطاع المالي يسرع من النمو ويحسن من الأداء الاقتصادي للبلد من خلال تسهيل حركية رؤوس الأموال نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، كما أكدت دراسات حديثة أن للتضخم والاستقرار الاقتصادي أثراً على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حيث أن فيشر (1993) أكد أن التضخم يفسر عدم قدرة الحكومة على متابعة الوضعية الاقتصادية للبلد، مما يكون له الأثر على الاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو، أما فيما يخص جانب علاقة الاستقرار الاقتصادي بالنمو فقد ربطها بعض الأكاديميين بعوامل أخرى مثل درجة الثقة في الاقتصاد ومدى وصول السياسات الاقتصادية لتتأجها المرجوة من خلال التنظيم المؤسسي، واستقرار الاقتصاد الكلي؛

سابعاً: المعاملات التجارية الدولية

أقيمت دراسات عن الدول النامية تكشف آثار العلاقة بين مستوى أداء الصادرات والنمو، وبينت بأن الصادرات هي متغير مفسر ويؤدي دوراً هاماً في الدفع من مستوى الناتج المحلي الخام، ولهذا توصي هذه الدراسات الدول النامية بتشجيع الصادرات باعتباره ينشط ويسرع عملية النمو⁽³⁾.

(1) محمد حربي موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 273.

(2) عيفة بوزيان، مصطفى رديف، عامر رضوان (2022)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA - دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 01، الجزائر، ص 77.

(3) حسبية مداني (2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص 75 - 76.

2.5.2. علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي

في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي تلعب الدولة دوراً مهماً في النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية تلعب دوراً جوهرياً في النمو المستدام، لهذا نجد النمو يتوقف على الكفاءة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات والتي تساعد بالقيام بالأدوار الهامة لإنعاش الاقتصاد من كل الجوانب، حيث يستلزم التركيز على مصادر النمو الاقتصادي الحديثة، وقد تركز في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتدخل الدولة في النمو الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود وتنظيم السيولة، وعليه اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بالعلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وأجمعت جميع هذه النظريات على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد بحيث يأتي تأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري (عن طريق سعر الفائدة)، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار، حيث يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود تتجه من كمية النقود المعروضة M إلى الناتج Y، مما يعكس الأثر الذي يتركه التغير في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية حيث يرون أن التغير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل، ويعتبر كينز الذي بني نظريته في ظروف مغايرة من مظاهرها حدوث الكساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب)، توقف العملية الإنتاجية وبالتالي توقف عملية النمو الاقتصادي، ومنه يرى كينز أن زيادة المعروض النقدي في السياسة النقدية يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع حجم الناتج، وهو ما يعرف بدور السياسة النقدية في إطار النموذج الكينزي الخاص بالطلب الفعال⁽¹⁾.

3.5.2. مفاهيم عامة حول البطالة

يعتبر التخفيض من معدلات البطالة الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية في كل دولة والتي تسعى إلى تحقيقه بإحدى سياساتها المالية أو النقدية.

1.3.5.2. تعريف البطالة

تعرف البطالة عند الاقتصاديين بأنها "مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك خلال فترة زمنية معينة"⁽²⁾.

كما تعني "التعطّل الإجباري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج"⁽³⁾.

(1) خيرة أجري، عبد القادر بابا (2017)، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، العدد 20، الجزائر، ص 34.

(2) جميل أحمد محمود خضر، مصطفى شلابي محمد غاني، متولي عبد المؤمن محمد المرسي (2013)، البطالة الأسباب و

الآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)،

المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر، ص 17.

(3) هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وكما عرف البطالة كذلك "إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين غير قادرين على العمل، ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين، وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة"(1).

2.3.5.2. أسباب حدوث البطالة

تحدث البطالة لأسباب معينة لعل من أهمها مايلي(2):

- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة؛
- سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية؛
- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار؛
- زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة؛
- التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه.

3.3.5.2. أنواع البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية وهي كما يلي:

- **البطالة الدورية:** وهي البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية وهي بطالة إجبارية لا إرادية، ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر يصعب تحقيقه؛
- **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة الناشئة عن ترك شخص ما لعمله، بحثا عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة في الانتقال من مكان لآخر داخل الدولة؛
- **البطالة الهيكلية (التقنية):** هي تلك الناتجة عن استبدال عمال حاليين بعمال آخرين يستطيعون تشغيل الآلات الحديثة والمتطورة ومنه التعطل في القوة العاملة نتيجة للتغير الهيكلي الاقتصادي، أي تغير تقنيات الإنتاج أو انتقال صناعات أماكن أخرى للتوطن وهذه من نتائج الطفرة التكنولوجية؛
- **البطالة الموسمية:** ويقصد بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة، وهذه البطالة تنشأ لتغيير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي، حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج(3).
- **البطالة السافرة:** يقصد بالبطالة السافرة هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة والتي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني؛

(1) علي عبد الوهاب نجا(2005)، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، ص4.

(2) محمود الوادي و آخرون(2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 294.

(3) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 51.

- **البطالة المقنعة:** أما البطالة المقنعة فهي تمثل الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج، وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة؛
 - **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:** تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف أحسن إلى غير ذلك من الأسباب في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.
- أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد فهذه الحالة يكون أمام بطالة إجبارية ومثال على ذلك تسريح العمال..... وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد كما أن البطالة الإجبارية يمكن أن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية⁽¹⁾.

4.3.5.2. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

يخلف مشكل البطالة مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة

أ. الآثار الاقتصادية للبطالة

يمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية التي تخلفها مشكلة البطالة في النقطتين التاليتين⁽²⁾:

- ضياع جزء من الإنتاج حيث يعمل المجتمع في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل؛
- فقدان المتعطلين عن العمل لمهاراتهم التي اكتسبوها مع طول فترة البطالة.

ب. الآثار الاجتماعية للبطالة

تتمثل تأثيرات البطالة على المجتمع فيمايلي:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، ومن المعروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر بالرواح والأموال؛
- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئاً على الموارد الاقتصادية من جهة وسبباً في ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين عن العمل لتمويل عاداته السيئة من جهة أخرى؛
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي⁽³⁾.

5.3.5.2. البطالة ومستويات الأجور

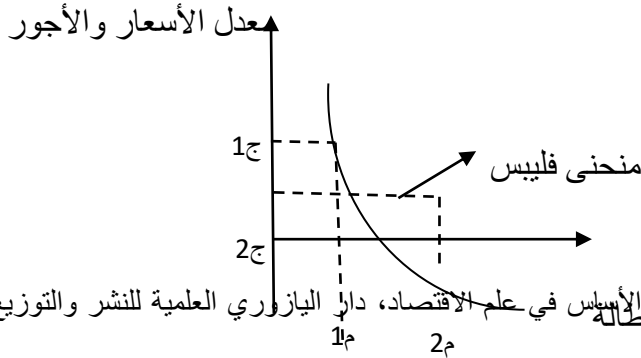
(1) إبراهيم المصري (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 225.

(2) جلال جوييدة القصاص (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، ص 309.

(3) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 249.

مما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين البطالة ومستويات الجور أو العمالة ومستويات الأجور بمعنى أن قرار العامل بالعمل أو عدمه مرتبط بمستوى الجور المدفوع له، فكلما كان الأجر مرتفعاً كلما كان الحافز للعمل أكبر، وكلما انخفض مستوى الأجر فإن الرغبة لدى العامل في العمل تقل وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلاً البطالة (علاقة عكسية) وقد قام الاقتصادي الانجليزي (فيلبس)، بوضع دراسة لهذه العلاقة بين معدل البطالة وتغيرات الأجور طبقاً بمنحنى أطلق عليه منحنى فيلبس وهو مبين في الشكل الموالي (1):

الشكل رقم (2-1) : منحنى فيلبس

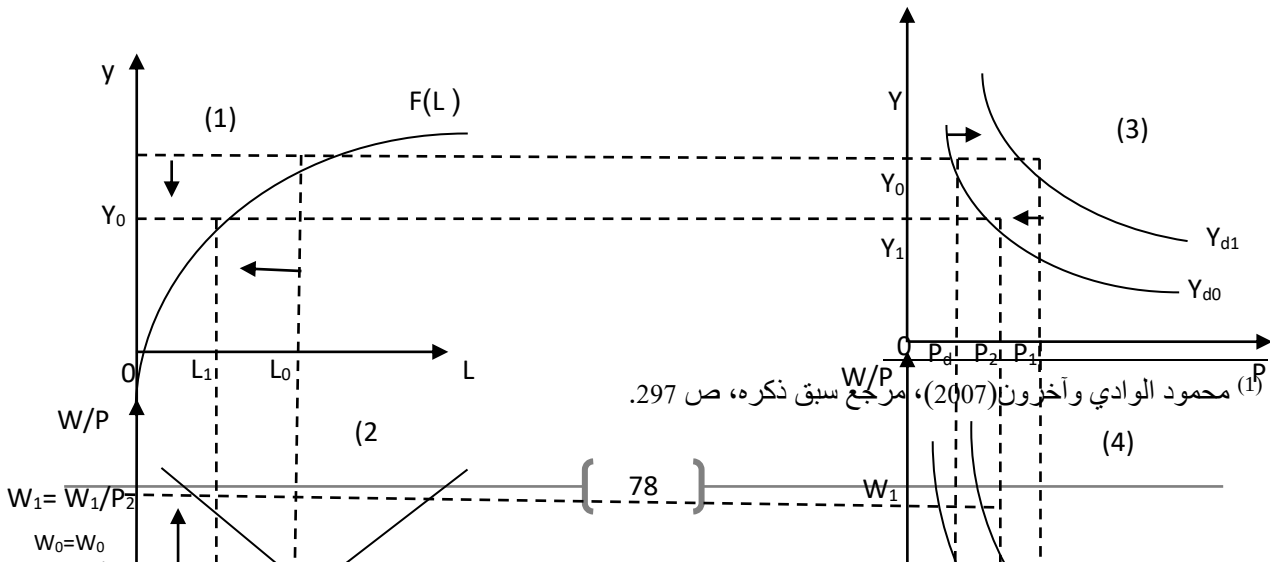


المصدر: محمود الوادي وآخرون (2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 294.

4.5.2. إستراتيجية السياسة النقدية في تقليص معدلات البطالة

تعتبر السياسة النقدية التوسعية هي الأنجع في أوقات الأزمات الطارئة في معالجة جمود الأجور، وما يترتب عليه من كساد وبطالة، فارتفاع الأسعار المترتب على سياسة نقدية توسعية يزيد فيها المعروض النقدي، سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، وهذا من شأنه أن يعمل كحافز لدى منشآت الأعمال على زيادة الاستخدام، وزيادة الإنتاج، وصولاً إلى حالة العمالة الكاملة، وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه بالإمكان زيادة العرض النقدي والتوسع فيه إلى المستوى الذي يؤدي أولاً إلى ارتفاع الأسعار بدرجة كافية تسمح باستعادة مستوى الأجر الحقيقي الذي يتفق مع الاستخدام الكامل للموارد، كما يؤدي ثانياً إلى قيام مستوى الطلب الكلي الفعال يكون كافياً لشراء جميع ما تم إنتاجه عند هذا المستوى من التوظيف، ويمكن توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية كحل لمشكلة الجمود في الأجور من خلال الجزء (4) من الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-2): النموذج الكلاسيكي ودور السياسة النقدية في استعادة التوازن عند العمالة الكاملة



(1) محمود الوادي وآخرون (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 297.

المصدر: أسامة بشير الدباغ (2007)، البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 83.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن الوصول إلى الأجر الحقيقي (w_0)، اللازم لتحقيق التوازن عند العمالة الكاملة، وخاصة في ظروف جمود الأجر النقدي عند المستوى (w_1)، يستدعي سياسة نقدية توسعية تؤدي، أولاً إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من (y_{d0}) إلى (y_{d1})، ومن ثم تؤدي ثانياً إلى ارتفاع الأسعار من (p_0) إلى (p_1) أي بنفس النسبة التي ارتفعت بها الأجور النقدية من (w_0) إلى (w_1) عند ذلك فقط سنجد أن مستوى الأجر الحقيقي الجديد (w_1/p_1) يساوي تماماً المستوى المطلوب لتحقيق العمالة الكاملة، بمعنى أن:

$$w_0 = W_0/P_0 = w_1/p_1$$

وفي هذه الحالة ستكون السياسة النقدية التوسعية قد تجاوزت المشكلة التي خلفها جمود الأجور النقدية، وقدمت حافزاً على زيادة الطلب الكلي بالمقدار الكافي لشراء الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة⁽¹⁾.

(1) أسامة بشير الدباغ (2007)، البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 81، 84.

6.2. خلاصة الفصل

من خلال دراسة الجانب النظري لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تبين أن الاستقرار الاقتصادي يعد من بين المفاهيم الأساسية في النظريات الاقتصادية كونه أحد أهم الأهداف الأساسية لكل اقتصاد وأصبح المطلب الأساسي للسلطات النقدية من أجل تحقيقه وتقوم بذلك من خلال السياسة النقدية لما لها من دور كبير في التأثير عليه من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر في مؤشراتته، ومساهمتها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن دورها في رفع مستويات التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلى استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار ، وكذلك الدور الكبير في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث
مسار السياسة النقدية في
الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.3. مدخل

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد، فعندما كان النظام الاقتصادي الجزائري موجه كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبعد الإصلاحات النقدية التي قامت بها السلطة النقدية من خلال قانون النقد والقرض 10/90، حدثت نقلة نوعية في مسار السياسة النقدية والجهاز المصرفي حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية وكذلك على مستوى السوق النقدي، من خلال إعادة تفعيل دور البنك المركزي والبنوك التجارية في تسيير وإدارة شؤون النقد والمال، مع العديد من التعديلات التي طرأت عليه وهذا ما جعل السياسة النقدية في الجزائر تعرف تطورا مشهودا خلال هذه الفترة.

حيث تم في هذا الفصل التركيز على الإطار القانوني للبنك المركزي الجزائري ومختلف الأدوات النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر بكل أنواعها الكمية والنوعية، مع التطرق كذلك إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر وكل التطورات النقدية التي لازمتها.

2.3. الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر خلال 1990-2022

إن التطرق لموضوع السياسة النقدية في الجزائر يستدعي بالضرورة الولوج للجانب القانوني الذي يحدد أدائها وكيفية عملها والمتمثل في قانون النقد والقرض الذي أدخل تعديلات مهمة وجذرية على مستوى القطاع المصرفي.

1.2.3. قانون النقد والقرض 10/90

قانون النقد والقرض هو تشريع يهدف إلى تحديث وتطوير إطار العمل المالي والمصرفي في الدولة. يتناول هذا القانون عدة جوانب رئيسية تتعلق بإدارة النقد، وتنظيم عمليات الإقراض، وتعزيز الشفافية والمنافسة في القطاع المصرفي. كما يسعى إلى توفير بيئة قانونية أكثر ملائمة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال تبسيط الإجراءات وإدخال أدوات مالية جديدة، يساهم هذا القانون في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

جاء هذا القانون بعد الإصلاحات التي اتخذتها الدولة في السنوات السابقة ولكنها باءت بالفشل، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل استقلالية واسعة، والبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14/04/1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة، كما تم إلغاء الاكنتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات⁽¹⁾.

1.1.2.3. مبادئ قانون النقد والقرض

كرس قانون النقد والقرض أفكار ومبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه حيث سمح قانون رقم 10/90 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة

(1) بلعزوز بن علي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 185.

مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصور التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، أما عن مبادئه الأساسية فإنه يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أولاً: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تُتخذ بناءً على القرارات الحقيقية، مستندةً إلى معايير كمية حقيقية ضمن عملية التخطيط. لذلك، لم تكن الأهداف نقدية بحتة، بل كانت تتمحور حول جمع الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، وقد اعتمد القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، مما جعل السلطة النقدية تحدد هذه الدوائر بناءً على الوضع النقدي السائد، وقد جاء قانون النقد والقرض ليؤكد على هذا الفصل بحيث لم تعد القرارات النقدية مرتبطة بتلك القرارات المعتمدة على الأسس الكمية في إطار الخطة، بل أصبحت تُتخذ استناداً إلى الأهداف النقدية وفقاً للوضع النقدي الذي تُقدّره السلطة. ونتيجةً لهذا الفصل، أتاح قانون النقد والقرض تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة؛
- نشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناءً على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين لا سيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض⁽¹⁾.

ثانياً: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

سابقاً كانت الخزينة تلعب دوراً أساسياً في تدبير التمويل اللازم وبالأخص اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، حيث سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق اللجوء وبسهولة نسبية إلى هذه الموارد لتمويل عجز الخزينة، الأمر الذي أدى إلى حدوث تداخلات بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخل بين أهدافها التي لا تكون دوماً متجانسة، فجاء قانون النقد والقرض بمبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وبالتالي الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضاً يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، حيث يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية⁽²⁾.

(1) فضيلة زواوي، سعاد شكري معمر، محمد قرنتلي (2021)، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات، جامعة زيان عاشور-الجلفة، العدد 01، الجزائر، ص 77.

(2) الطاهر لطرش (2010)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، ص 197.

ثالثاً: الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإنتمان: حيث يركز هذا المبدأ عن إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر في تمويل الاستثمارات العمومية وفتح الباب أمام النظام البنكي ليصبح منح القروض من اختصاصه ولا يخضع لقواعد إدارية و إنما للجدوى الاقتصادية للمشاريع⁽¹⁾.

أ. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقاً موزعة بين عدة مستويات، حيث كانت وزارة المالية تعمل كسلطة نقدية، وكانت الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، متصرفة كما لو كانت هي السلطة النقدية. من جهة أخرى، كان البنك المركزي يمثل السلطة النقدية من خلال احتكاره لإصدار النقود. لذا، جاء قانون النقد والقرض لإلغاء هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث أسس سلطة نقدية واحدة ومستقلة عن أي جهة أخرى. وقد وضعت هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، مما يضمن انسجام السياسة النقدية. كما جعلها مستقلة لضمان تنفيذ هذه السياسة وتحقيق الأهداف النقدية، وتواجدها في الدائرة النقدية، تضمن التحكم في إدارة النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية؛

ب. وضع نظام بنكي على مستويين

قد كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكا للبنوك، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في الأثر على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي وبموجب رأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه و ألغى صراحة الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 وجانفي 1988 اللذان كانا يمثلان قانوناً مرحلة معينة، وباعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة البنكية ويضبط قواعد العمل البنكي منذ صدوره في أفريل 1990، لذلك فإن دراسة هيكل النظام البنكي وآليات عمله سوف تتم في إطار أحكامه⁽²⁾.

2.2.3. أهداف قانون النقد والقرض

يمكن التعرض بإيجاز لأهم أهداف قانون 10-1990 في النقاط التالي⁽³⁾:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
 - إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
 - تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
 - إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة)؛
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- وفي الأخير يمكن القول بأن قانون النقد والقرض وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزياً إلى اقتصاد موجه بالآليات السوق.

⁽¹⁾ إكرام بن عزة ، عبد اللطيف شليل (2018)، تقييم أداء السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 2، الجزائر، ص 184.

⁽²⁾ الطاهر لطرش (2010)، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 198.

⁽³⁾ بلعزوز بن علي (2008)، مرجع سبق ذكره، ص 188.

3.2.3. بنك الجزائر في ضوء قانون النقد والقرض 10/90

جاء قانون النقد والقرض بعدة إصلاحات مست كل من الهيكل التنظيمي للإدارة والمراقبة، فيما يخص البنك المركزي.

3.2.3.1. التعريف ببنك الجزائر

عرفه قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي "بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو يخضع للأحكام التالية"⁽¹⁾:

- يدعى البنك المركزي في علاقته مع الغير "بنك الجزائر"؛
- يعتبر البنك المركزي تاجراً في علاقته مع الغير وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترقى التجارة بقدر ما تنص الأجل القانونية الخاصة به على خلاف ذلك؛
- لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري كما لا يخضع للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة، بل يتبع القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية؛
- يتألف الرأسمال الأولي للبنك المركزي من تخصيص تكتتبه الدولة كُليةً يحدد مبلغه بموجب القانون؛
- يمكن رفع رأسمال البنك المركزي بدمج الاحتياطات بناء على مداومة مجلس الإدارة الموافق عليها بمرسوم؛
- يحدد مقر بنك المركزي في مدينة الجزائر، ويفتح البنك المركزي فروعاً ووكالات في أية مدينة من الجزائر كلما رأى فائدة في ذلك؛
- يمكن البنك المركزي أن يختار مراسلين وممثلين أينما يرى ذلك مناسباً؛
- لا يتم حل البنك المركزي إلا بموجب قانون تحدد بموجبه كليات تصفيته.

3.2.3.2. هيكل بنك الجزائر

يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب له، ومجلس النقد والقرض ومراقبان، يتصرف مجلس النقد والقرض المسمى فيما يلي "المجلس" كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية⁽²⁾.

أولاً: المحافظ

- يعين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية لمدة ستة سنوات، ويعين نواب المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية يحدد فيه رتبة كل واحد منهم لمدة خمس سنوات؛ وبالنسبة لوظائف المحافظ و نوابه فهي تتنافى مع النيابة التشريعية أو مهمة حكومية أو أي وظيفة عمومية فلا يمكنهم أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة وأن يتولوا أي منصب خلال مدة ولايتهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع مالي أو نقدي أو اقتصادي⁽³⁾؛
- عند شغور منصب المحافظ أو في حالة وقوع مانع له، يحل محله النائب الأول للمحافظ، وفي حالة وقوع مانع لهذا الأخير أو أصبح منصبه شاغراً فيحل محله من يليه حسب الترتيب المعد طبقاً للفقرة 2 من المادة 21⁽⁴⁾؛

(1) الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 16، ص 522.

(2) الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 16، ص 523.

(3) المرجع نفسه، ص 523.

(4) المرجع نفسه، ص 523.

- يدير المحافظ أعمال البنك المركزي ويتخذ جميع الإجراءات التنفيذية ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون، كما يوقع المحافظ باسم البنك المركزي جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة وحسابات الربح والخسارة، يشتري ويبيع جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة، كما ينظم مصالح البنك المركزي ويحدد مهامه، يوظف ويعين في الوظائف ويرقى ويعزل مستخدمي البنك المركزي ضمن الشروط المحددة في هذا القانون الأساسي، تستشير الحكومة كلما وجب عليها مناقشة مسائل تخص النقد أو القرض أو مسائل قد تكون لها انعكاسات على الوضع النقدي⁽¹⁾؛
- يحدد المحافظ مهام كل واحد من نوابه ويحدد صلاحياتهم، كما يمكنه أن يفوض صلاحية التوقيع إلى المستخدمين من البنك المركزي، كما يستطيع أن يستعين بمستشارين فنيين خارج دوائر البنك المركزي وأن يعين وكلاء خاصين لتلبية حاجات العمل لمدة معينة ولأعمال محددة⁽²⁾.

ثانياً: مجلس النقد والقرض وصلاحياته

- يتكون المجلس من المحافظ رئيساً، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء، ثلاثة موظفين ساميين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، نظراً لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الاقتضاء⁽³⁾، يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز للمجلس أن يحدث من بين أعضائه لجاناً استشارية بصلاحياتها وتكوينها وقواعدها ويمكنه أن يستشير أية مؤسسة و أي شخص⁽⁴⁾.
- وفي ما يلي أهم صلاحيات المجلس كسلطة نقدية⁽⁵⁾:
- يتداول المجلس في التنظيم العام للبنك المركزي وفي فتح الفروع ووكالاته وإقفالها، يوافق على نظام مستخدمي البنك المركزي وسلم رواتبهم ويصدر الأنظمة التي تطبق على البنك المركزي؛
 - يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات، ويحدد الشروط والشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته ويوقفها؛
 - يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وخلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية؛
 - يقوم بتوزيع الأرباح، ضمن الشروط المنصوص عليها ويوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه، كما يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة للبنك المركزي؛
 - إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بعدة أمور عدة منها إصدار النقد على النحو المنصوص عليه في المادتين 4 و 5 من هذا القانون، أسس وشروط عمليات البنك المركزي ولا سيما فيما يخص الخصم وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة، الأهداف فيما يخص تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية،

(1) المرجع نفسه، ص 523.

(2) المرجع نفسه، ص 524.

(3) المرجع نفسه، ص 524.

(4) الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 16، ص 525.

(5) المرجع نفسه، ص 525.

غرفة المقاصة، بالإضافة إلى الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية ولا سيما فيما يخص تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة الملائمة؛

- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية ولا سيما فيما يخص شروط العمليات المعمول بها؛
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق؛
- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية، والترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

ثالثاً: مراقبة البنك المركزي الجزائري

يقوم بمراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، حيث يقوم المراقبان بمراقبة عامة تشمل جميع دوائر البنك المركزي وأعماله كافة إلا أن مهمة المراقبين لا تشمل قرارات المجلس المتخذة تطبيقاً لأحكام المادتين 44 و 45، يجري المراقبان جماعياً أو فردياً عمليات التحقيق والمراقبة التي يعتبرانها ملائمة، كما يحضران الاجتماعات التي يعقدها المجلس بوصفه مجلساً للإدارة كل منهما بصوت استشاري، يدققان كذلك الحسابات ضمن نفس الشروط التي يعمل وفقها مراجعو الحسابات في نهاية السنة المالية قبل إقرارها من قبل المجلس، كذلك يقدم المراقبان للوزير المكلف بالمالية تقريراً حول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي انتهاء السنة المالية وتسلم نسخة من التقرير للمحافظ كما يمكن للوزير أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول نقاط معينة⁽¹⁾.

4.2.3. البنك المركزي في ضوء تعديلات قانون النقد والقرض

هدفت هذه تعديلات قانون النقد والقرض إلى تحسين النظام المالي والمصرفي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وشملت هذه التعديلات عدة نقاط رئيسية.

1.4.2.3. بنك الجزائر وفقاً للأمر 01/01

أول تعديل لقانون النقد والقرض 10/90 كان الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض، حيث يعتبر الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات النقدية الهادفة في أساسها إلى قسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
 - الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو المكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر⁽²⁾.
- كما قام بإلغاء بعض المواد تمثل فيما يلي:

الجدول رقم (1-3): المواد الملغاة من خلال الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90.

رقم المادة	نص المادة
------------	-----------

(1) المرجع نفسه، ص 526-527.

(2) الطيب فراج، عبد الرحمان بروكي (2017)، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 03، الجزائر، ص 22.

• يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانوناً أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.	المادة 22 من القانون النقد والقرض
• عدم السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال المحافظ ونوابه لمناصبهم في سبيل حصولهم على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية.	الفقرة الثانية من المادة 23 من قانون النقد والقرض

المصدر: الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 14، ص 5.

وفي الجدول التالي بعض المواد المعدلة من طرف الأمر 01/01.
الجدول رقم (2-3): المواد المعدلة من خلال الأمر 01/01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض
10/90.

رقم المادة	نص المادة
المادة 19 من قانون النقد والقرض	وأصبح يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبة، محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان، فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية، يظهر من خلال تعديل هذه المادة 01/01 نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة و آخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.
المادة 23 من قانون النقد والقرض	لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

المصدر: المادة 3 من الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، ص 4.

يظهر من خلال هذه التعديلات نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة و آخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.

2.4.2.3. بنك الجزائر وفقا للأمر 11/03

بعد أكثر من عشرية عن تنفيذ الإصلاح النقدي لسنة 1990، خصوصا أثناء فترات التثبيت والتعديل الهيكلي، تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر في 2003 فجاء القانون رقم 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 لمعالجة الضعف الذي لازال يشوب المنظومة المصرفية الجزائرية، خاصة بعد الفصائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، اللذان كشفاهماون السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي، فأشار هذا القانون لعدة نقاط أهمها:

- حصر السلطة النقدية التي تدير البنك المركزي في الجزائر في هئتين الأولى وزارة المالية وهي المسؤولة على وضع السياسة النقدية كونها المكلفة بالشؤون المالية باعتبارها الوصية على النظام البنكي والمالي، وعلى مستواها توجد مديرية الخزينة والتي تعد الإدارة المسؤولة على البنوك والشؤون المالية، والثانية بنك الجزائر الذي يعمل تحت وصاية وزارة المالية، المحافظ وثلاثة مساعديه يعينون من طرف رئيس الجمهورية يشرف على الإصدار النقدي والقروض؛

- الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
- العمل بقواعد الحيطة والحذر لحماية أموال المودعين وتسليط عقوبات على المخالفين؛
- تقوية الشروط والمعايير التي يعتمد عليها مسيري البنوك ومضاعفة الجزاءات فيما يخص الانحرافات المتعلقة بالنشاطات البنكية؛

- تقوية صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية ABEF (منظمة مركزية المخاطر، منظمة اللجنة المصرفية، مركزية عوارض الدفع) واعتماد قوانينها من طرف بنك الجزائر⁽¹⁾.

كما نصت المادة 35 من الأمر 11-3 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض على عدة تعديلات أهمها⁽²⁾:

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد؛
- يكلف البنك المركزي بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة؛
- توزيع القروض، والسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

مما سبق يترتب أن مهمة السياسة النقدية، على أساس الإطار التنظيمي الملائم، تستند إلى بنك الجزائر والذي يجب عليه أن يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائل استخدامها من طرف مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية.

3.4.2.3. بنك الجزائر من خلال الأمر رقم 10/04

جاء الأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010، إلى تعديل وتميم الأمر رقم 11-03 وليمطي استقلالية أكثر للبنك المركزي حيث جاءت المادة الثانية التي تنص على أن "بنك الجزائر مؤسسة وطنية تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع لالتزامات التسجيل في السجل التجاري". ومن خلال هذا التعديل يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث المقام خاصة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا وأن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وبالتالي أصبح لبنك الجزائر قدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية، في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية وبالتالي يمكن تلخيص ما جاء وفق هذا التعديل في النقاط التالية:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة، علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال؛
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي؛
- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك يجب أو المؤسسات المالية يجب أن يرخص بها مسبقا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض؛
- كمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛

(1) أسماء علام، فاطمة علام (2020)، واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عومار تلجي - الأغواط، العدد 03، الجزائر، ص 459.

(2) بنك الجزائر (2011)، التطور الاقتصادي والنقدي، ص 150.

- يعمل بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية المخاطر للمؤسسات ومركزية مخاطر القروض الاستهلاكية ومركزية الدفع؛
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، و أن تكون هذه الأجهزة ناجعة⁽¹⁾.

4.4.2.3. التعديل على قانون النقد والقرض 2017

- وفق التعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 يمكن للخرينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع فبالإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل الموارد المالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض 10/90 كالآتي⁽²⁾:
- تنص المادة 46 من قانون النقد والقرض بإمكان بنك الجزائر أن يقرض الخزينة العمومية، وذلك بفتح حساب جاري لها على المكشوف ولكن لا يتجاوز رصيدها 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلاً لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية إقراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دج للعام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016، التي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط وباستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادة من مورد مالي جديد وغير تقليدي؛
- التعديل الجديد سمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية مباشرة من السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق؛
- في ظل اعتماد نمط التمويل غير التقليدي فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخرينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها وبدون اعتبار لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، وهذا ما يوفر للخرينة العمومية سيولة هائلة تمكنها من دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني؛
- سمح التعديل الجديد لبنك الجزائر بطباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية وهذا ما يعتبر مصدر للتمويل غير التقليدي للاقتصاد الوطني؛
- وفق الأمر 11/03 من قانون النقد والقرض يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوماً متتالياً أو غير متتالياً، أما بعد التعديل الذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 تم تمديد المدة إلى حد أقصاه 5 سنوات.

⁽¹⁾ رزيقة عبدلي (2019)، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص 121.

⁽²⁾ صالح الدين سعودي، رمضان كزار (2020)، انعكاس تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد 02، الجزائر، ص 452.

3.3. تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

لقد اتسمت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تغيرات خلال الفترة 1990-2022 وهو ما يعكس الاتجاه الذي تسلكه السلطة النقدية من خلال الأثير على العرض النقدي سعياً لتطبيق برامجها المسطرة وصولاً للأهداف المرجوة.

1.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال المرحلة 1994-1990

تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي، وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي⁽¹⁾:

- **الاستعداد الائتماني الأول:** وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب نظراً لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988، حيث عمل هذا الاتفاق على إحداث تغييرا كلياً في المجال النقدي، بعد سنة من تاريخ الاتفاق أين تم صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 14 أفريل 1990، وذلك لتنظيم العلاقة بين السلطة النقدية والخزينة، حيث نتج عن هذا البرنامج نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 11.32% بينما تغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% فقط وهذا ما يفسر حدوث فجوة بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي أدى لارتفاع معدلا التضخم؛

- **الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:** بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 والذي عرف بالاستعداد الثاني وتم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح، أخذت ثلاثة شرائح لكن الشريحة الرابعة توقفت لعدم التزام الدولة بالإصلاحات، حيث استمر تراجع سعر الدينار أين وصل 1 دولار أمريكي إلى 18.5 دينار جزائري بعدما كان يعادل 9 دج سنة 1990، كما زاد نمو الكتلة النقدية M_2 — 20.33% سنة 1991 و 13.76% سنة 1992، مع تراجع معدل السيولة إلى 48.16% سنة 1991 بعد ما كان 61.86% سنة 1990، بالإضافة إلى تواصل ارتفاع معدل التضخم 25.8% سنة 1991؛

- **الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994):** نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكيفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي تضمن تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% في سنة 1994 ومعدل 6% سنة 1995، بالإضافة إلى تخفيض معدلات التضخم وتحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

(1) محمد شاهين (2018)، السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن الاقتصادي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص 178.

2.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو الانكماش حيث كان أهم حدث لها هو تخفيض معدل التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة السابقة، قد تم في هذه المرحلة إدخال استخدام أدوات تتلاءم مع منطق السوق وطبيعته فكان المرور إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، من خلال إدخال نظام الاحتياطات الإلزامية كوسيلة غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية وبموجب هذا القرار فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية احتياطي إجباري نسبته 3% على الودائع البنكية بالدينار، على أساس معدل فائدة يساوي 11.5%، كما شرع ابتداء من ماي 1995 استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السياسة النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة البنوك التجارية ويندرج ذلك في إطار إعطاء وزن أكبر لمعدل الفائدة قصد تعزيز قوي للسوق وزيادة شفافية السياسة النقدية بالتوازي مع ذلك حافظ بنك الجزائر على وسيلة إعادة الخصم كآلية للضبط بالرغم من أنها لم تعد تشكل الوسيلة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك بعد إدخال نظام المناقصات، كذلك اعتماد نظام الأخذ على سبيل الأمانة لفترة 24 ساعة وفترة سبعة أيام، بالإضافة إلى قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم أو في تقديم التسبيقات وتمت عملية بيع وشراء هذه السندات مباشرة مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة⁽¹⁾.

وتميزت هذه الفترة بتسجيل مجموعة من المؤشرات الإيجابية منها⁽²⁾:

- انخفاض معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 بعد أن بلغ 29.78% سنة 1995؛
- تحول عجز الميزانية والمقدر بـ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الإصلاح إلى فائض في الميزانية قدر بـ 2.4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997 مما أدى إلى تحسن حالة ميزان المدفوعات؛
- ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 17.96 مليار دولار عام 2001 بعد مدة 8 سنوات؛
- نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5% عام 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الإصلاح.

3.3.3. السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

شهدت هذه الفترة ارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إل حدوث وفرة مالية كبيرة في الجزائر مما شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث قسمت هذه الفترة إلى مرحلتين: الأولى من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، سعت من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب شغل وضبط معدلات التضخم والرفع من حجم الاستثمارات، أما المرحلة الثانية بدأت من سنة 2005 إلى 2013 كان الهدف الأساسي للدولة خلال هذه المرحلة دعم النمو الاقتصادي وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية يرجع السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير ووفرة في السيولة قادرة

(1) معمر حمداني، مصطفى بناي (2021)، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 02، الجزائر، ص 58.

(2) عنتر بوتيار، تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2017) مع قراءة استشرافية آفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 02، الجزائر، ص 84.

على دعم أي مشروع في مجال التنمية، وبالتالي قد أخذت السياسة النقدية مسارا مختلفا للمسار الذي تبنته في مرحلة التعديل الهيكلي، حيث سلكت اتجاها توسعيا، كما تميزت هذه الفترة بحدوث عدة تعديلات و إصلاحات في الجانب القانوني الذي يخص السياسة النقدية، وكانت على التوالي الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90 حيث أدخل هذا القانون بعض التعديلات التي مست مجلس الإدارة والسلطة النقدية، كذلك الأمر 10/03 الذي أصدر في 26 أوت 2003 الذي جاء لمعالجة الضعف الذي لا يزال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، بالإضافة إلى الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي حدد بعض المهم وأضاف أخرى وغير بعضها⁽¹⁾.

4.3.3. السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2022

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين نظرا لبعض التغيرات والظروف الصحية التي مست العالم المرحلة الأولى من 2015 إلى 2018 في سنتي 2015 و 2016 والعشرة أشهر الأولى من 2017 وبموجب العوامل المستقلة، كان الانخفاض في السيولة المصرفية أكثر حدة من الارتفاعات المرتبطة بضخ السيولة الناتجة عن ضخ عجز تمويل الخزينة العمومية الأمر الذي جعل من السياسة النقدية ابتداء من شهر نوفمبر من سنة 2017 تتجه نحو سياسة التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجياتها من التمويل (2185 مليار دينار في 2017 و 3371.2 مليار دينار في 2018)، طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1557.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018⁽²⁾، أما المرحلة الثانية من 2019 إلى 2022 حيث ركز أداء السياسة النقدية على المستوى العالمي في هذه الفترة حول إنقاذ الاقتصاديات من خلال التأثير على العرض و الذي تسببت الأزمة الصحية (جائحة كورونا covid19) في اضطرابه بشدة أكثر من تركيزه على الطلب كما هو الحال في الأوقات العادية، وهكذا ظلت السياسة النقدية في الجزائر تيسيريته بهدف تحفيز الانتعاش الاقتصادي قدر الإمكان وتخفيف جائحة كورونا على الاقتصاد الحقيقي، واندرجت السياسة النقدية المنتهجة في هذا السياق في تنفيذ "البرنامج الخاص لإعادة التمويل" وقد جاء هذا الإجراء الاستثنائي للسياسة النقدية كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث وضع بنك الجزائر ابتداء من تاريخ أول جويلية 2021 برنامجا خاصا لإعادة التمويل لمدة سنة واحدة وبمبلغ لا يتجاوز 2100 مليار، ويتجلى هذا البرنامج في عمليات تنازل مؤقت لتدفقات السيولة التي تم تحقيقها بمبادرة من بنك الجزائر، وتبلغ مدة استحقاق هذه العمليات سنة واحدة قابلة للتجدد مرتين بمعدل الفائدة التوجيهي لبنك الجزائر وقد تكون موضوع تسديد مسبق السندات التي يقبلها بنك الجزائر كضمان بموجب العمليات الخاصة لإعادة تمويل هي الأدوات التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة لدى البنوك العمومية وهكذا، منذ إطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل أجرى بنك الجزائر أربع عمليات تمويل سنة 2021:

- الأولى بمبلغ 396.11 مليار دينار، في 7 جويلية 2021؛
- الثانية بمبلغ 443.89 مليار دينار، في 4 أوت 2021؛
- الثالثة بمبلغ 420 مليار دينار، في سبتمبر 2021؛
- الرابعة بمبلغ 420 مليار دينار، في 3 نوفمبر 2021؛

(1) بشيشي وليد (2017)، مرجع سبق ذكره، ص ص 449-453.

(2) بنك الجزائر (2016)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 140-142.

وبذلك بلغ برنامج السيولة التي تم ضخها بموجب البرنامج الخاص في نهاية سنة 2021، 1680 مليار دينار منها 508.78 مليار دينار ساهمت في زيادة سيولة البنوك وبالتالي فإن هذا البرنامج يمثل جانب جوهري للسياسة النقدية غير التقليدية التي تتبعها بنك الجزائر لدعم النظام البنكي وإنعاش الاقتصاد الحقيقي في إطار هدف يندرج ضمن إنعاش الاقتصاد لما بعد جائحة كورونا⁽¹⁾.

4.3. تطور الوضع النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

للكتلة النقدية في أي بلد ما مقابل لدى البنك المركزي إلا أن قيمة هذه المقابلات تختلف من سنة لأخرى.

1.4.3. الكتلة النقدية في الجزائر

تتشكل المجاميع النقدية في الجزائر من:

M_1 : (المناحات النقدية) = تتمثل في مجموع الأدوات المالية شديدة السيولة التي يمكن استعمالها في أية لحظة لتسوية أية مبادلة حيث تشمل النقود المركزية (الحسابات الدائنة للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، والنقود القانونية المكونة من النقود الورقية والمعدنية) + نقود الودائع (تحت الطلب) للمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات البريدية⁽²⁾.
 M_2 : تتكون من **النقود القانونية** التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من الأوراق والقطع النقدية المساعدة، حيث تمثل هذه النقود الجزء الأكبر في مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شغلت حيزا كبيرا في تشكيل الكتلة النقدية خلال الفترة الأولى من الاستقلال، وودائع تحت الطلب التي تتكون من الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة، وتعتبر هذه الودائع الأكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل لسرعة تحويلها إلى نقود وتندرج مع النقود القانونية لتمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1)، بالإضافة إلى أشباه النقود التي تمثل الودائع لأجل وهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتمنح مقابل فائدة، فمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياطي، وتوجه هذه الودائع إلى الادخار⁽³⁾.
 M_3 (سيولة الاقتصاد) = M_2 + الأدوات المالية ذا السيولة غير المؤكدة (كأسهم والسندات)⁽⁴⁾.

2.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

يتم الحصول على الكتلة النقدية من خلال الميزانية المجمعة للنظام المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية)، حيث تشكل هذه الكتلة بدورها عنصر من عناصر موجودات الأعوان الاقتصاديين غير الماليين (أسر ومشروعات)، وميزانية النظام البنكي تبين ما يقابل الكتلة النقدية في جانب الموجودات، حيث هذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية والتمثلة في مجموع وسائل الدفع الحاضرة (ذهب و عملات صعبة) التي تستخدم لسد العجز في ميزان المدفوعات بشرط أن تكون هذه الأصول تتمتع بالقبول العام لدى الدول للوفاء بالتزاماتها كما

(1) بنك الجزائر (2022)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 39.

(2) دحمان بن عبد الفتاح (2004)، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 257.

(3) علي صاري (2014)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 7، الجزائر، ص 27.

(4) دحمان بن عبد الفتاح (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 257.

توضح هذه الأصول قدرة الدولة على الاستيراد في المدى القصير، فبالنسبة للجزائر فإن مصدر الأصول الخارجية مرتبط أساساً بإيرادات صادرات قطاع المحروقات في حدود 98%، حيث أنه هناك علاقة طردية بين أسعار المحروقات والأصول الخارجية، وأنه كلما كانت هناك وفرة في قيمة الأصول الخارجية يزيد بنك الجزائر من رفع حجم الكتلة النقدية بالنقد الوطني، وقروض للخرينة العمومية تحت اسم **قروض موجهة للدولة** حيث أنه عندما تواجه الخزينة العمومية صعوبات في مجال النفقات تلجأ إلى الاستلاف من بنك الجزائر والبنوك التجارية من خلال الاكتتاب في سندات الخزينة وكذلك **قروض للاقتصاد الوطني** أي ما يمثل مجموع الأصول غير النقدية الموجودة بحوزة النظام البنكي، أي ما يمثل القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للأسر والمشروعات للقيام بنشاطاتهم والجزء الأكبر من هذه القروض يكون قصير الأجل والحصة الأكبر من هذه القروض تكون قصيرة الأجل والجزء الآخر يكون متوسط الأجل ومن هنا يتجلى مفهوم مقابلات الكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد تعد مرجعاً للإصدار النقود، أي أن البنك المركزي لا يحق له أن يصدر نقوداً إلا بتوفر غطاء نقدي والذي يتمثل في هذه المقابلات⁽¹⁾.

3.4.3. تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر

عرفت مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة تغيرات واختلافات بين السنة والأخرى مما جعل السلطة النقدية تتخذ إجراءات وتدابير للتحكم في السوق النقدي حسب متطلبات الوضع الاقتصادي.

1.3.4.3. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر (1990-1994)

بما أن هذه الفترة عرفت باتجاه السياسة النقدية نحو التوسع من خلال اعتماد الحكومة برامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي ومنه يمكن الاطلاع على أهم التطورات الخاصة بمكونات الكتلة النقدية في هذه الفترة.

⁽¹⁾قويدير معيزي (2008)، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 303-306.

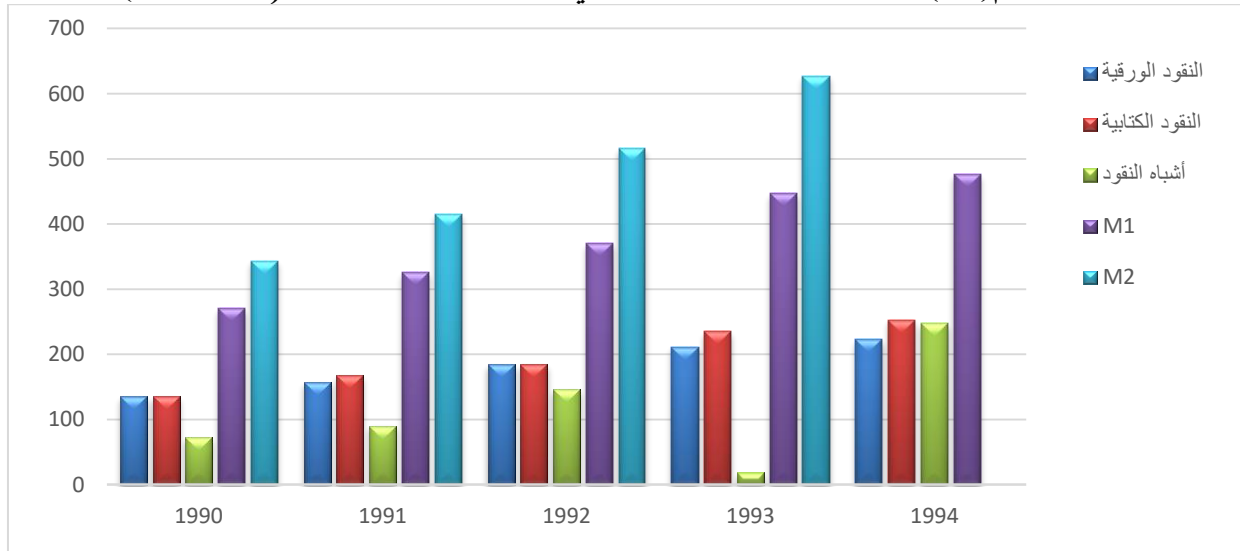
جدول رقم (2-3): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-1994 الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	أشباه النقود	M ₁	M ₂
1990	134.942	135.19	72.923	270.082	343.005
1991	157.20	167.79	90.28	324.99	415.27
1992	184.86	184.86	146.18	369.72	515.902
1993	211.31	235.59	180.52	446.90	627.427
1994	222.99	252.84	247.68	475.83	725.514

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13 النقود والقروض، ص 218. تاريخ الاطلاع 25 مارس 2023 أنظر الرابط <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

من خلال المعطيات الجدول رقم (2-3) تبين إلى أن العرض النقدي خلال هذه الفترة شهد نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت الكتلة النقدية M₂ من 343 مليار دينار في عام 1990 إلى 725.514 مليار دينار في عام 1994، محققة نسبة نمو بلغت 111%. يعود سبب هذا النمو إلى توجه السياسة النقدية التوسعية، والتي كانت تهدف إلى تمويل عجز الميزانية وتلبية احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة. كما تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي التي اتبعتها في السابق، واعتمدت برنامج الاستعداد الائتماني من خلال اتفاقيتين تم توقيعهما في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية. كانت هذه الاتفاقيات تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية من خلال الحد من التدفق النقدي وإصدار النقد لتغطية العجز بشكل متوازن، والشكل الموالي يوضح أكثر.

الشكل رقم (1-3): مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (2-3).

2.3.4.3. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر (1995-2000)

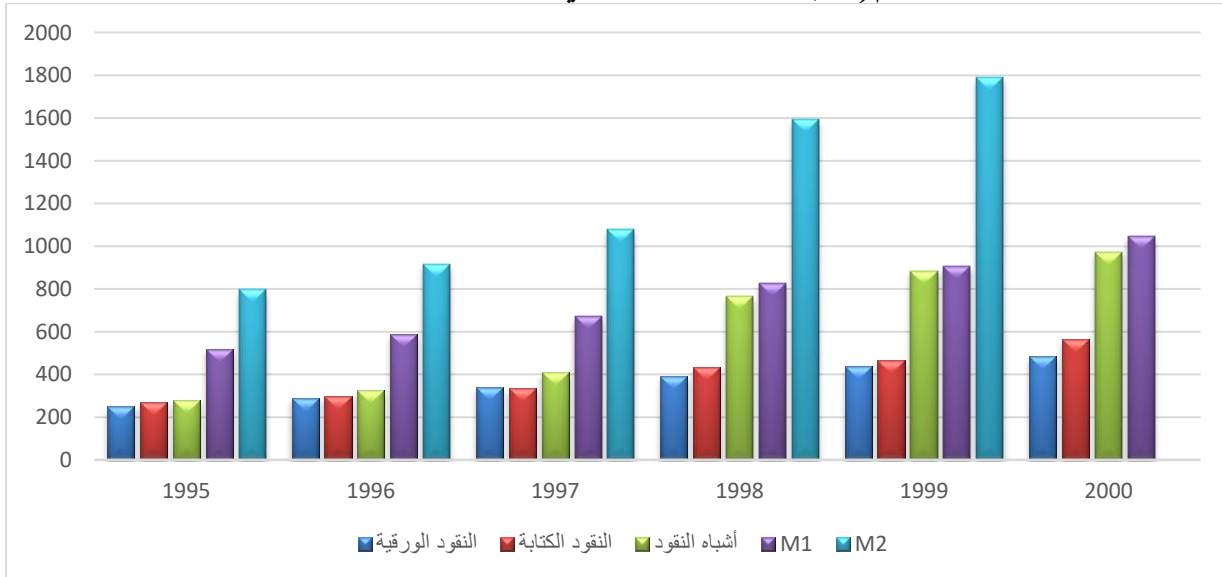
لكل وضع اقتصادي ساد فترة زمنية تحدده وفي هذه الفترة سيتم إبراز تغيرات الكتلة النقدية في الجزائر بكل مكوناتها حسب التغيرات الاقتصادية، محددين أهم الأسباب المؤثرة في ذلك.

جدول رقم (3-3): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 1995-2000 الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	أشباه النقود	M ₁	M ₂
1995	249.77	269.33	280.46	519.10	799.562
1996	290.89	298.21	325.95	589.10	915.058
1997	337.63	333.94	409.95	671.57	1081.518
1998	390.40	435.95	766.10	826.40	1592.462
1999	440.00	465.18	884.20	905.20	1789.350
2000	484.5	563.7	974.3	1048.2	2022.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13 النقود والقروض، ص 218. تاريخ الاطلاع 25 مارس 2023 أنظر الرابط <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

استقراءً للجدول أعلاه نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية M₂ شهد ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقلت الكتلة النقدية من 799.562 مليار دينار في عام 1995 إلى 1789.35 مليار دينار في عام 1999. ويعود هذا النمو إلى التزام السلطات النقدية ببنود الاتفاق في برامج الاستعداد الإنتماني الثلاثة. ومع ذلك، شهدت سنة 2000 تقلصاً في نمو معدل الكتلة النقدية M₂، حيث بلغ معدل التراجع 13%. ويرجع هذا التراجع إلى توجه السياسة النقدية نحو الانكماش، مع التركيز على تخفيض معدل التضخم. كما اتبعت الحكومة برنامج تقشف صارم تمثل في تقليص عجز الميزانية والحد من تمويل الاستثمارات العامة عبر تقليص الانفاق العام، بالإضافة إلى تخفيض أجور العمال وتقليص قيمة العملة، وللوقوف بصورة أكثر اشرافاً ووضوح نورد الشكل التالي: الشكل رقم (2-3): الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-3)

3.3.4.3. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2001-2014)

تميزت هذه الفترة بالتحسن المستمر في أسعار النفط الأمر الذي جعل الوضع الاقتصادي يعرف انتعاشاً لا بأس به ومنه تراجع السياسة النقدية عن التشدد المالي واتجاهها نحو التوسع.

جدول رقم (4-3): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	أشباه النقود	M ₁	M ₂
2001	577.2	661.3	1235.0	1238.5	2473.5
2002	664.7	751.6	1485.2	1416.3	2901.5
2003	781.4	849	1724.0	1630.4	3354.4
2004	874.3	1291.3	1478.7	2165.6	3644.3
2005	921.0	1516.5	1632.9	2437.5	4070.4
2006	1081.4	2096.4	1649.8	3177.8	4827.6
2007	1284.5	2949.1	1761.0	4233.6	5994.6
2008	1540.0	3424.9	1991.0	4964.9	6955.9
2009	1829.4	3114.8	2228.9	4944.2	7173.1
2010	2098.6	3657.8	2524.3	5756.4	8280.7
2011	2571.5	4570.2	2787.5	7141.7	9929.2
2012	2952.3	4729.5	3331.5	7681.8	11013.3
2013	3204.0	5045.8	3691.7	8249.8	11941.5
2014	9603.0	5944.1	4083.7	9603.0	13686.7

المصدر: - بنك الجزائر (2004)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 131.

- بنك الجزائر (2008)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 183.

- بنك الجزائر (2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 179.

- بنك الجزائر (2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 223.

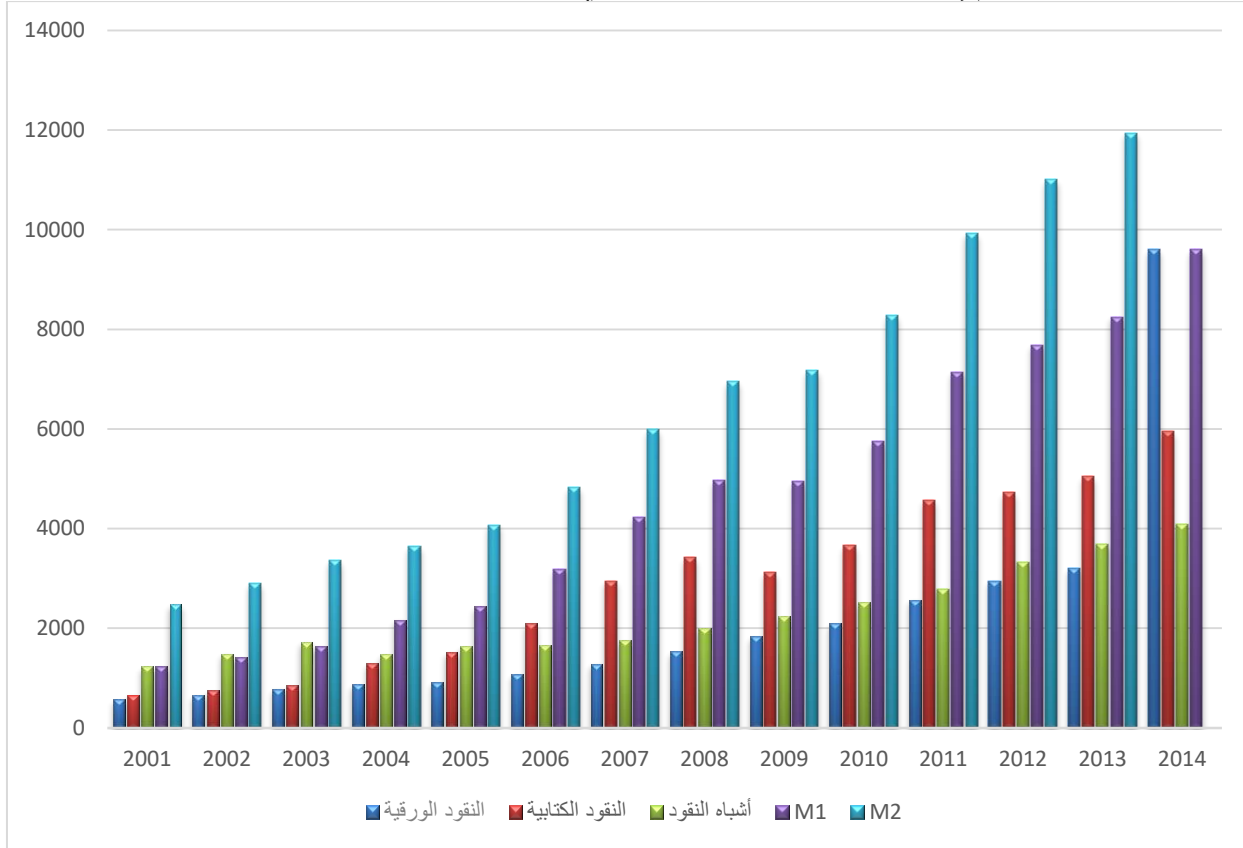
من خلال الجدول السابق يلاحظ أن الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014 عرفت توسعا نقديا في المجمع النقدي M₂ حيث قدر سنة 2001 بـ 2473.5 مليار دينار ليعرف نموا معتبرا في السنة المالية قدر بـ 17% وهذا راجع إلى بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الأمر الذي أدى بالسلطة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة.

كما تزامنت هذه الفترة مع برنامج تنمية الجنوب، وكذلك ارتفاع الودائع لأجل التي تزايد حجمها بسبب الادخار المالي لشركة سوناطراك نتيجة ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى حدوث وفرة في الفوائض المالية لدى الخزينة أما في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005 فقد انخفض معدل نمو الكتلة النقدية M₂ رغم ارتفاع ودائع تحت الطلب إلا أن الانخفاض الحاد في قيمة أشباه النقود من 1724 مليار دينار سنة 2003 إلى 1478.7 سنة 2004 أدى إلى حدوث هذا التباطؤ في نسبة نمو الكتلة النقدية، أما فيما يخص الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008 فقد شهد عودة في نمو الكتلة النقدية M₂، ويعود السبب في هذا النمو إلى تزايد في جانب النقود القانونية حيث سجلت عمليات سحب كبيرة بين سنتي 2005 و 2006.

أما سنة 2009 عرفت انخفاض في نسبة نمو الكتلة النقدية بـ 3% وهذه نتيجة التزايد الحاد للأزمة المالية الدولية سنة 2008، مما أدى كذلك إلى انخفاض بحوالي 9.05% في الودائع تحت الطلب وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك في خلق الائتمان (أشباه النقود)، لتشهد سنة

2010 ارتفاع ملحوظ في نمو عرض النقود مرة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الودائع لأجل ليستمر ارتفاع نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2011 بمعدل 17.89% ويرجع هذا إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها ودائع لأجل وودائع تحت الطلب أما سنة 2012 فقد عرفت تراجعاً في نمو الكتلة النقدية وذلك بسبب تأثر الاقتصاد بالأزمة الأوربية كما استمرت وتيرة التوسع النقدي في الانخفاض خلال سنة 2013 ليصل إلى أدنى مستوى له في السنوات الأربعة الأخيرة نتيجة تراجع ودائع قطاع المحروقات، وبغية الوقوف على تطورات الكتلة النقدية لنفس الفترة نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (4-3).

4.3.4.3. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2015-2022)

سيتم خلال هذه الفترة تسليط الضوء على التغيرات في الكتلة النقدية بجميع مكوناتها وفقاً للتغيرات الاقتصادية، مع تحديد أهم الأسباب المؤثرة في هذه التغيرات.

جدول رقم (5-3): تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2015-2022 الوحدة مليار دينار

السنوات	النقد الورقية	النقد الكتابية	أشباه النقود	M ₁	M ₂
2015	4108.1	5153.1	4443.3	9261.2	13704.5
2016	4497.2	4909.8	4409.3	9407.0	13816.3
2017	4716.9	5549.1	4708.5	10266.1	14974.6
2018	4926.8	6477.3	5232.6	11404.1	16636.6
2019	5437.6	5537.2	5531.4	10975.2	16506.6
2020	6138.3	5763.5	5757.8	11901.8	17659.6
2021	6712.3	6918.1	6457.2	13630.4	20087.5
2022	7124.3	7371.1	6992.9	14495.3	21488.2

المصدر: - بنك الجزائر (2017)، التطور الاقتصادي والنقدي، ص 148.

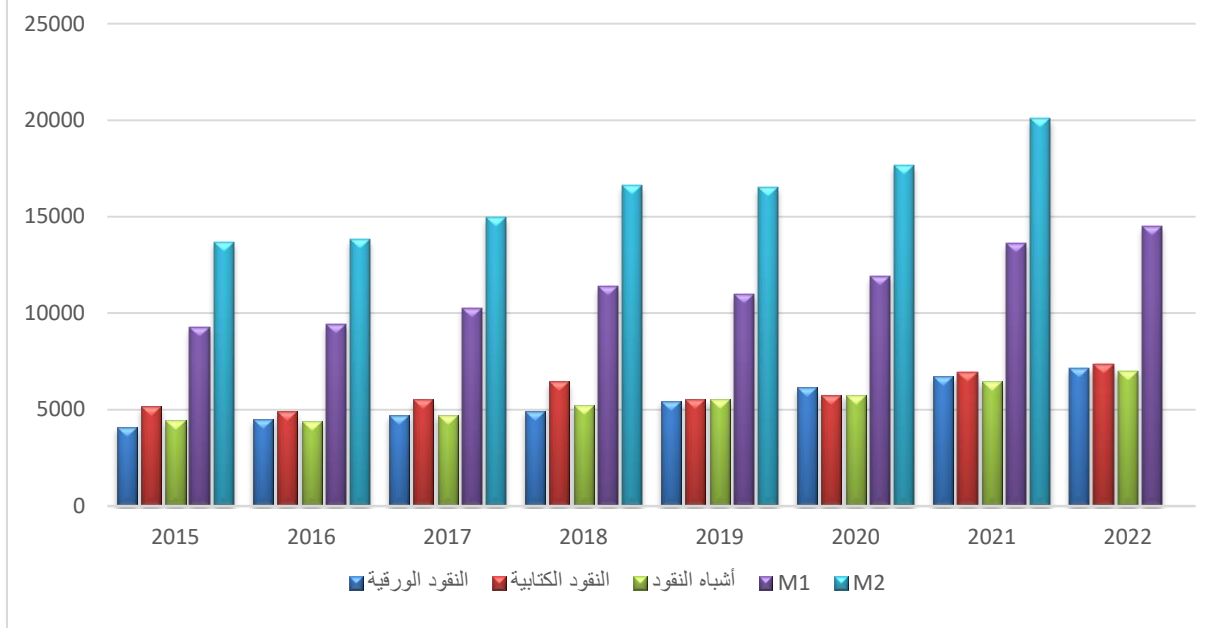
- بنك الجزائر (2021)، التطور الاقتصادي والنقدي، ص 112.

من خلال الجدول رقم (5-3)، يتبين أنه في سنتي 2015 و 2016، لم تشهد الكتلة النقدية M₂ زيادة ملحوظة، حيث سجلت نسبتي 0.1% و 0.8% على التوالي. لكن في عام 2017، حققت نمواً قدره 8.3%، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب في المصارف، الناتجة عن تسديد الشركة الوطنية للمحروقات جزءاً من مستحققاتها للخزينة العمومية (452 مليار دينار) في أواخر 2017، وقد أدت هذه الزيادة في الودائع إلى ارتفاع المجمع النقدي M₁ بحوالي 9%، رغم تراجع نمو كل من التداول النقدي الورقي والودائع في مراكز الصكوك البريدية.

بعد عامين من النمو المستدام بنسبة 8.4% في 2017 و 11.1% في 2018، انخفضت الكتلة النقدية M₂ بنسبة 0.8% في 2019، منتقلة من 16636.7 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 16510.7 مليار دينار في نهاية 2019، ويعزى هذا التراجع الطفيف إلى الانخفاض الكبير في الودائع تحت الطلب في المصارف (بما في ذلك بنك الجزائر) بنسبة 19.0% بينما سجلت الودائع لأجل ارتفاعاً بنسبة 5.7% والنقد المتداول بنسبة 10.4% ويعود الانخفاض الكبير في الودائع تحت الطلب بشكل أساسي إلى تراجع ودائع الشركة الوطنية للمحروقات، مما أدى إلى انخفاض المجمع النقدي M₁ بنسبة 3.7%، رغم الارتفاعات المسجلة في النقد المتداول وودائع الخزينة ومراكز الصكوك البريدية.

في عام 2020، لوحظ زيادة في التداول النقدي خارج البنك بمقدار 703.1 مليار دينار، وهو ما يزيد بكثير عن الزيادات المسجلة في عامي 2019 (510.8 مليار دينار) و 2018 (209 مليار دينار). ويعكس هذا الارتفاع تسارع تحويل الودائع إلى عملة نقدية، مما شكل عاملاً مستقلاً في تراجع السيولة المصرفية، وحتى نتمكن من إعطاء صورة واضحة حول مكونات الكتلة النقدية في الجزائر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (4-3): تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-5)

4.4.3. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

عرفت مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة تغيرات وتطورات من سنة لأخرى وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية الوطنية، وفيما يلي أهم التطورات والأسباب المفسرة لها.

1.4.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1994-1990)

بما أن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر تمثل أداة هامة لفهم كيفية إدارة السياسة النقدية في البلاد وتأثيرها على الاقتصاد فيما يلي سيتم التطرق لتطورات مقابلات الكتلة النقدية وأهم الأسباب المؤدية لذلك خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-6): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-1990 الوحدة

مليار دينار

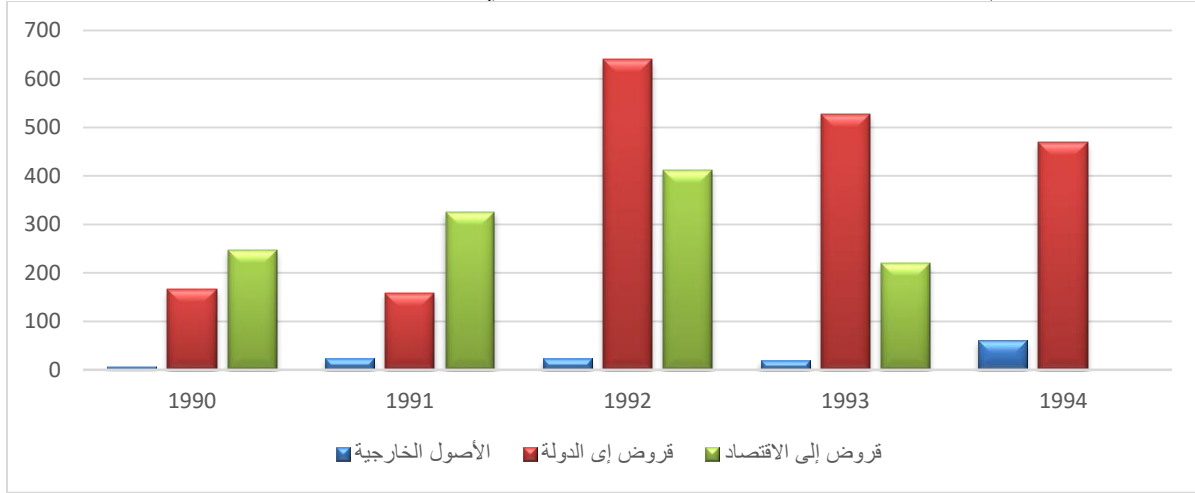
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
الأصول الخارجية	6.535	24.286	22.641	19.618	60.399
قروض إلى الدولة	167.043	158.970	639.244	527.835	468.537
قروض إلى الاقتصاد	246.979	325.848	412.310	220.249	305.843

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 13 النقود والقروض، ص 218. تاريخ الاطلاع 27 مارس 2023 أنظر الرابط <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

من خلال الجدول رقم (3-6) يلاحظ أن قيمة الأصول الخارجية سنة 1990 كانت منخفضة حيث قدرت بـ 6.535 مليار دج نتيجة تراجع أسعار النفط ثم عادت في الارتفاع مرة أخرى لتبلغ 24.248 مليار دج سنة 1991، بعدها انخفضت في السنتين الموالتين 1992 و 1993 حيث زامن هذا الانخفاض مع تطبيق الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات التي شرعت الدولة في تطبيقها وبالتالي إتباع سياسة نقدية انكماشية ، أما في سنة 1994 فقد عادت الأصول

الخارجية إلى الارتفاع مرة أخرى وهذا مع إلى ارتفاع أسعار النفط وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية الأمر الذي جعل أهم مصدر للنمو خلال هذه الفترة هو الأصول الخارجية، حيث انتقلت الكتلة النقدية M_2 من 343 مليار دينار سنة 1900 إلى 725.514 مليار دينار سنة 1994 بنسبة نمو قدرت بـ 111، أما فيما يخص القروض الموجهة للدولة عرفت تزايد خلال طول الفترة ماعدا سنة 1994 التي عرفت تراجع طفيف قيمتها وهذا لا يعني أنها منخفضة جدا ما يفسر تزايد ديون البنك المركزي باتجاه الخزينة العمومية التي تعاني نقص في الإيرادات خلال هذه الفترة، أما فيما يخص القروض إلى الاقتصاد فقد عرفت كذلك ارتفاعا خلال طول الفترة.

الشكل رقم (3-5): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1994)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-6)

2.4.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (1995-2000)

بما أن مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر أداة أساسية لفهم كيفية إدارة السياسة النقدية وتأثيرها على الاقتصاد، سيتم فيما يلي استعراض تطورات هذه المقابلات وأبرز الأسباب التي أدت إليها خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000 الوحدة مليار دينار

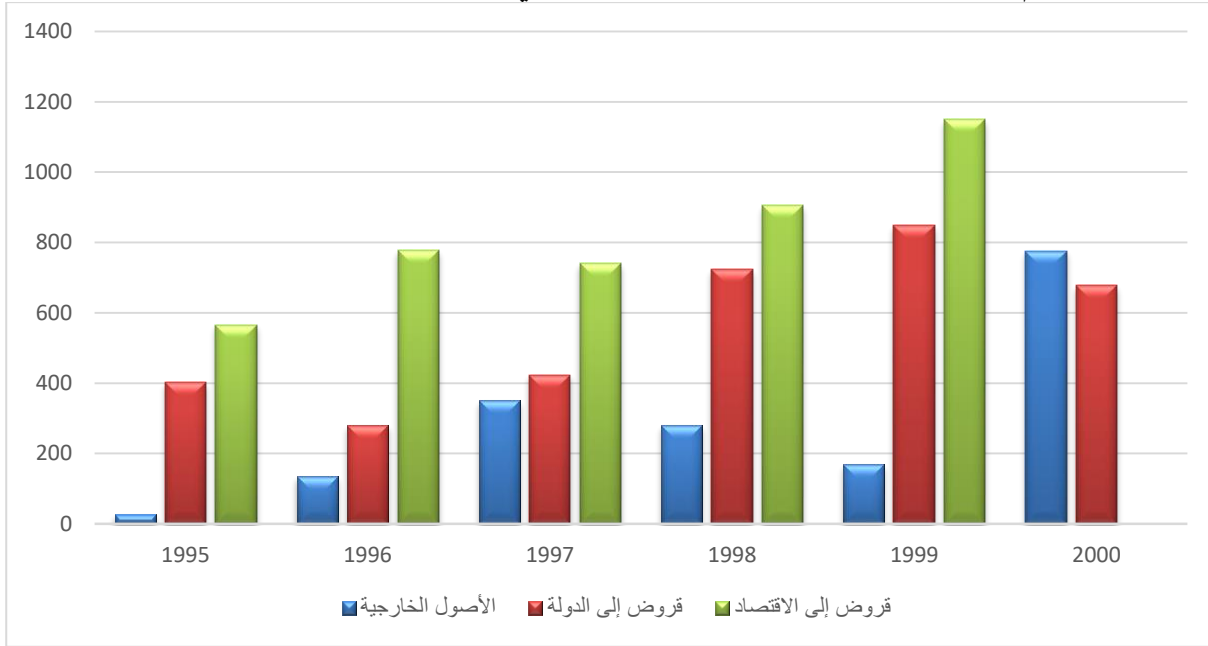
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأصول الخارجي	26.298	133.949	350.309	280.710	169.618	775.9
قروض إلى الدولة	401.587	280.548	423.650	723.181	847.899	677.5
قروض إلى الاقتصاد	565.644	776.843	741.281	906.181	1150.733	993.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 2011-1962، الفصل 13 النقود والقروض، ص 219. تاريخ الاطلاع 27 مارس 2023 أنظر الرابط <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211>

من خلال معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أنه بالنسبة للفترة 1995-2000 القروض الموجهة للاقتصاد عرفت ارتفاعا من 565.644 مليار دينار سنة 1995 إلى 1150.733 سنة 1999 وهذا النمو، الراجع إلى السيولة الفائضة بالبنوك نتيجة التزام السلطات النقدية ببنود برامج الاستعداد الائتماني الثلاثة، أما سنة 2000 فقد عرفت تقلص في قيمتها حيث قدرت بـ 993.7 مليار دينار، بسبب توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو الانكماش ومنه تراجع في نسبة السيولة لدى البنوك التجارية حيث كان الهدف الرئيسي تخفيض معدل التضخم، بالإضافة إلى عمل الحكومة

على تخفيض حجم الانفاق العام متبعة بذلك برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية، الحد من تمويل الاستثمارات، أما فيما يخص قيمة الأصول الخارجية فقد عرفت تزايد خلال طول الفترة وهذا يعود إلى تحسن سعر صرف الأورو مقابل الدولار، ومن جهة أخرى يلاحظ أن نسبة القروض المقدمة إلى الدولة كانت موجبة طول الفترة قيمتها متغيرة من سنة لأخرى بين الصعود والنزول وهذا ما يفسر استدامة الخزينة العمومية من بنك الجزائر خلال طول الفترة، نتيجة تراجع إيراداتها المرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط التي عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة نتيجة متغيرات وأحداث على المستوى الدولي كما مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم(6-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم(7-3).

3.4.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2013)

لكل فترة زمنية أوضاع اقتصادية سائدة ومن خلال هذه الفترة سنقوم بالتطرق لأهم التغيرات التي مرت بها مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وأهم الأسباب المفسرة لذلك.

الجدول رقم(3-8): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 الوحدة مليار

دينار

السنوات	الأصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2001	1310.8	1648.1	1078.4
2002	1755.7	1845.4	1266.8
2003	2342.6	1803.6	1380.2
2004	3119.2	-20.6	1535.0
2005	4179.7	-933.2	1779.8
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10885.7	-3488.9	3086.5
2010	11996.5	-3392.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14490.0	-3334.0	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3

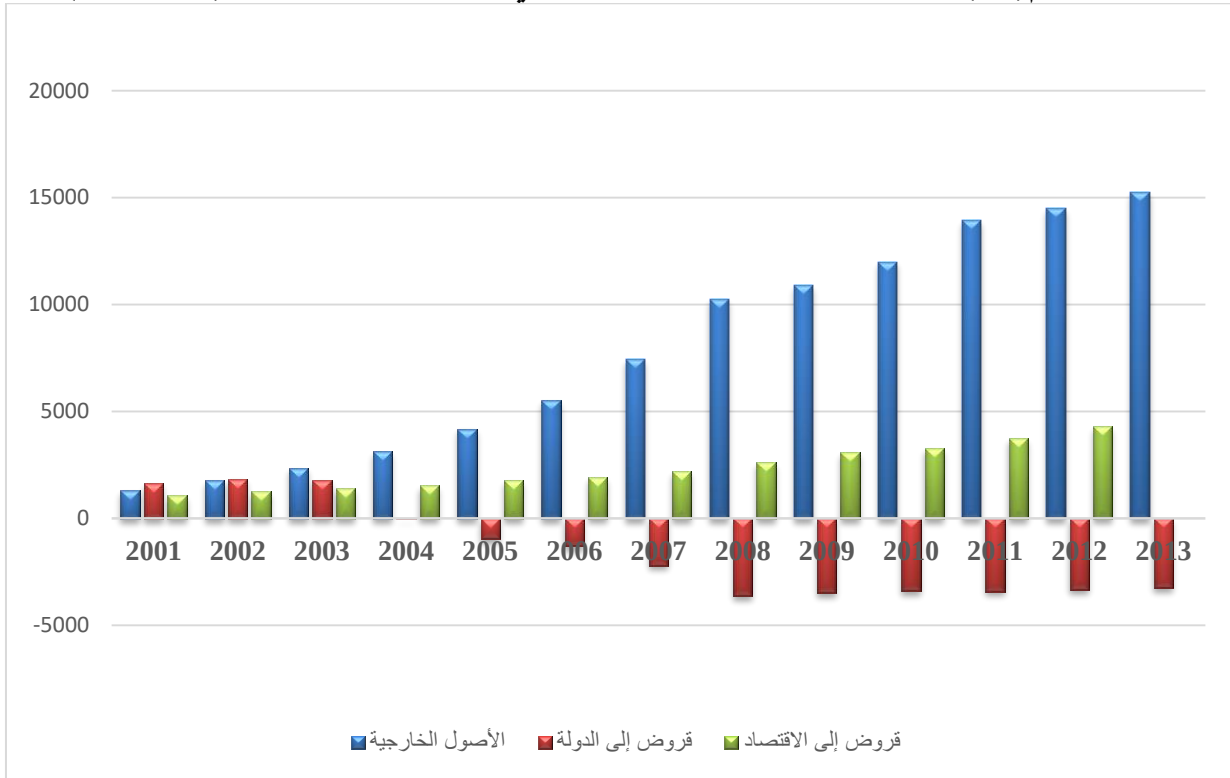
المصدر: - بنك الجزائر (2004)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 131.
- بنك الجزائر (2008)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 183.
- بنك الجزائر (2013)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 153.

من خلال معطيات الجدول، يتبين أن الأصول الخارجية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من 2001 إلى 2013، حيث ارتفعت من 1310.8 مليار دينار في عام 2001 إلى 15225.2 مليار دينار، بمعدل نمو متفاوت من سنة لأخرى. وقد وصلت الأصول الخارجية إلى ذروتها التاريخية في عام 2008، حيث سجلت نسبة نمو قدرها 38.2% مقارنة بالسنوات الخمس السابقة التي شهدت مستويات نمو متقاربة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة المحدد الأساسي في التوسع النقدي في سنة 2010، خاصة بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 التي تبعها تعزيز قوي للأصول الخارجية التي ارتفعت قيمتها بـ 10.2% سنة 2010.

تظهر الأرقام مرة أخرى أن الأصول الخارجية تعد مصدراً مهماً للنمو النقدي بالمفهوم M2 ورغم عودة الأصول الخارجية لدورها في إنشاء النقود عام 2010، استمرت حيوية القروض في الاقتصاد خلال فترة تميزت بارتفاع نسبي في صافي الديون الحكومية على النظام المصرفي. في عام 2013، سجل النمو في هذا السياق 1.91%، مقارنةً بـ 7.31% في عام 2012، مما يعكس تطورات الوضع الخارجي، على الرغم من دورها المحدود في سياسة إنشاء النقود في 2013، حافظت الأصول الخارجية على مكانة معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية. فقد بلغ صافي الموجودات الخارجية إلى M2 نسبة 1.275 في نهاية 2013، بعد أن ارتفعت من 0.834 في نهاية 2004 وبلغت 1.473 في نهاية 2008، هذا يعكس أهمية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني.

كما سجلت السنة نفسها رقمًا قياسيًا في نمو قروض الاقتصاد بالمفهوم الحقيقي، مدعومًا بتدخل المصارف المحلية غير المرتبطة بادخار قطاع المحروقات. وقد ارتفعت نسبة القروض للاقتصاد إلى M2 إلى 45.1% في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 41.3% في نهاية ديسمبر 2012، مما يشير إلى تحفيز ملحوظ في الوساطة المالية من حيث تخصيص القروض. أما فيما يخص القروض الموجهة إلى الدولة خلال هذه الفترة فقد عرفت تقلصا كبيرا وهذا راجع إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة وتحولها من مدين إلى دائن لدى بنك الجزائر الأمر الذي وهذا ما انعكس القيم السالبة في الجدول، حيث دعم ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة من هذه الفترة خزينة الدولة، وجعلها تقوم بتسديد ديونها تجاه البنك المركزي والشكل التالي يبرز ما تم التطرق إليه.

الشكل رقم (3-7): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (3-8)

4.4.4.3. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2014-2022)

تميز كل فترة زمنية ظروف اقتصادية خاصة، وفي هذا السياق، سنستعرض أبرز التغيرات التي شهدتها مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، بالإضافة إلى أهم الأسباب التي تفسر هذه التغيرات.

جدول رقم (9-3) تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 الوحدة مليار دينار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول الخارجية	15734.5	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	7598.7	6518.2	6559.1	7338.1
قروض إلى الدولة	-1992.3	567.5	2682.2	4691.9	6325.7	7023.9	9353.5	12908.7	13376.7
قروض إلى الاقتصاد	6504.6	7277.5	7909.9	8880.0	9976.3	10857.8	11182.3	9794.7	10039.9

المصدر: - بنك الجزائر (2017)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 148.

- بنك الجزائر (2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 159.

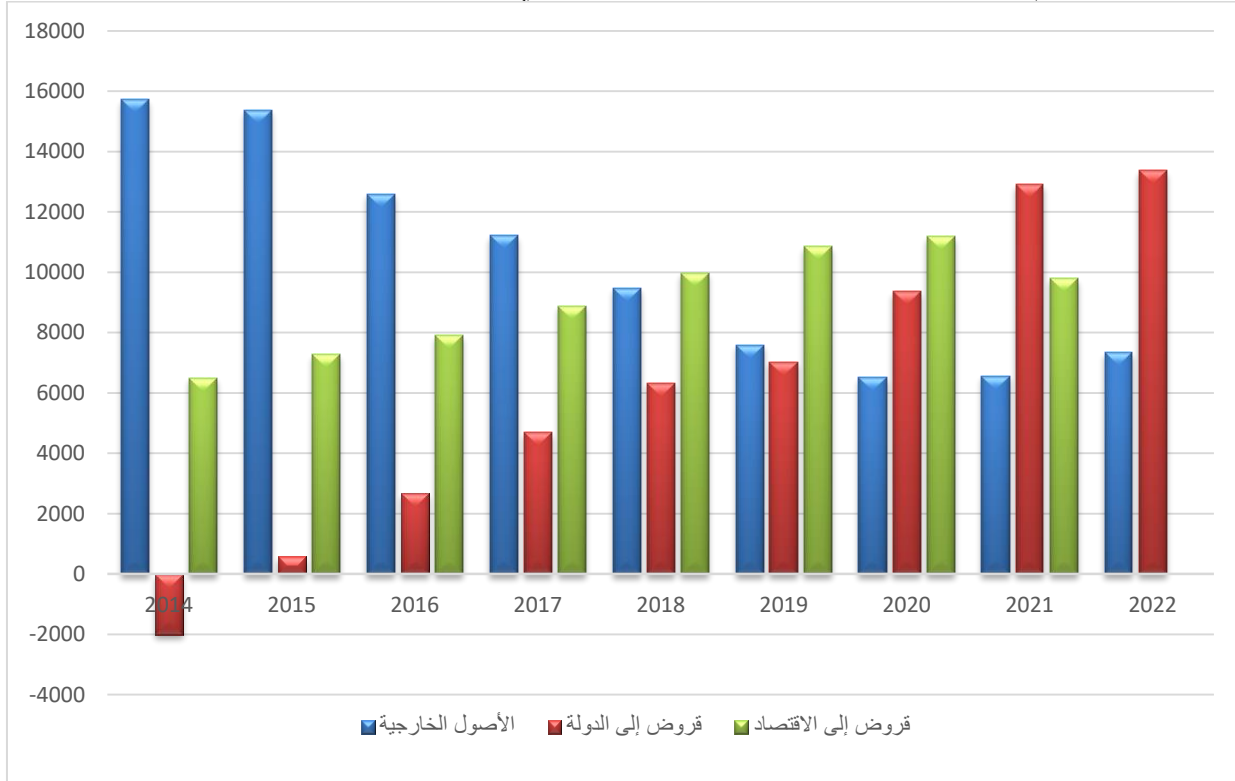
- بنك الجزائر (2022)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 10.

يتضح من المعلومات السابقة أن الأصول الخارجية شهدت تراجعاً بنسبة 10.9% في عام 2017، بعد انخفاض أكبر بلغ 18.1% في عام 2016، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو الذي يمثل جزءاً من احتياطات الصرف.

أما بالنسبة لصافي القروض الموجهة للدولة، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2015 إلى 2022، حيث انتقلت من 567.5 مليار دينار في عام 2015 إلى 13376.7 مليار دينار في عام 2022 ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، مما أدى إلى توسع الكتلة النقدية M_2 فقد ارتفع صافي قروض بنك الجزائر الموجهة للدولة بمقدار 1697.9 مليار دينار، باستثناء عام 2014 حيث كانت نسبة القروض الموجهة للدولة سالبة، وقدرت بـ (1992.3) مليار دينار، وهو ما يعكس عدم لجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي بسبب وجود وفرة مالية في الخزينة العمومية.

من جهة أخرى شهدت صافي القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعاً خلال الفترة من 2015 إلى 2020، لكن في عام 2021، تراجعت قيمتها من 11180.19 مليار دينار في عام 2020 إلى 9836.62 مليار دينار في عام 2021، ويعزى هذا الانخفاض إلى تحويل القروض طويلة الأجل المجمعة في البنوك العمومية إلى سندات خزينة بأجل استحقاق تتراوح بين 10 و 15 سنة، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (8-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2022-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (9-3).

5.3. تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تؤثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال جملة من الأدوات وفيما يلي عرض وتقييم لأدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

1.5.3. معدل الاحتياطي القانوني

الاحتياطيات الإلزامية هي وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية فهي لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بوجود تشكل ودائع من طرف المصارف لدى بنك الجزائر على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي) قصد تغطية مستوى الاحتياطيات الإلزامية التنظيمية، ولم يعتمد البنك المركزي هذه الأداة إلا بعد صدور قانون النقد والقرض والذي سمح له بتطبيق هذا المعدل شرط أن لا يتعدى 28% إلا في حالة الضرورة المثبتة قانونيا، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يخضع البنوك إلى غرامة مالية تساوي 1% من المبلغ الناقص، وتم فرض الاحتياطي القانوني أول مرة سنة 1994 بنسبة قدرت بـ 2.5% إلا أنها لم تطبق فعليا وبقيت هذه الأداة بدون تفعيل إلى غاية أفريل 2001 نظراً لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك فقد أعيد تحديد إطارها العملي في سنة 2004، من خلال الأمر رقم 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطيات الإلزامية في المصارف، والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطيات والقاعدة التي تسحب عليها، وفترة تكوين الاحتياطيات والمكافئة المتعلقة بها وكذا العقوبات المطبقة في حالة عدم تكوين الاحتياطيات⁽¹⁾. والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

جدول رقم (10-3): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

⁽¹⁾ بنك الجزائر (2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 174-175.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الاحتياطي القانوني	2,5%	3%	4,25%	6,25%	6,5%	6,5%
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الاحتياطي القانوني	6,5%	6,5%	8%	8%	9%	9%
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الاحتياطي القانوني	11%	12%	12%	12%	8%	4%
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
نسبة الاحتياطي القانوني	10%	10%	3%	2%	2%	

المصدر: فائزة لعراف (2021)، قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 02، الجزائر، ص 223.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2019، ص 19.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2022، ص 17.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2015 حيث قدر ب 2.5% خلال سنة 2000 ليصل إلى 12% سنة 2015 وهذا ما يفسر إتباع بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية من أجل امتصاص السيولة، معتمدا بدرجة كبيرة على هذه الأداة للتحكم في التضخم في ظل التوسع الكبير للقروض الموجهة للاقتصاد خلال هذه الفترة، ويمكن الهدف من الزيادة في نسبة هذا المعدل خلال هذه الفترة في دعم الاستقرار المالي خاصة وأن هدف الاستقرار النقدي والمالي بارزا في التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010)، أما بالنسبة للسنتين الموالتين 2016-2017 فقد تم خفض معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% ثم إلى 4% بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك بالإضافة إلى رغبة بنك الجزائر في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل تراجع أسعار النفط، ليعاود رفعه مرة أخرى إلى 10% سنة 2019 وهذا راجع إلى التمويل غير التقليدي الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم خاصة في السنتين 2018-2019 الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى الرفع من قيمة هذه الأداة من أجل التقليل من معدلات التضخم ليعيد خفضه مرة أخرى في سنة 2020 إلى 3%، وهذا بسبب تقلص السيولة المصرفية بشكل حاد نتيجة العجز المسجل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والأثر الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا covid19، حيث أدى هذا التقلص في السيولة المصرفية لاتخاذ تدابير من شأنها تصحيح الوضع وإعطاء فرصة أكبر للبنوك في منح الإئتمان كما سمحت تدابير السياسة النقدية المتخذة من طرف البنك المركزي بتحسين مستوى السيولة المصرفية بارتفاع بلغ قدره 36.9% مقارنة بنهاية سبتمبر 2020، واستمر تخفيض الحد الأدنى لمعدل الاحتياطيات الإلزامية إلى 2% لسنتي 2021 و 2022 حيث يهدف هذا التخفيض التدريجي والمتتالي لهذه المعدلات إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد في سياق ركود السوق المالي.

2.5.3. معدل إعادة الخصم

والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2022)

جدول رقم (3-11): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2022)

المعدل	إلى	ابتداء من
%10.50	1991/09/30	1990/05/22
%11.50	1994/04/09	1991/10/1
%15.00	1995/08/01	1994/04/10
%14.00	1996/08/27	1995/8/02
%13.00	1997/04/20	1996/08/28
%12.5	1997/06/28	1997/04/21
%12.00	1997/11/17	1997/06/29
%11.00	1998/02/08	1997/11/18
%9.5	1999/09/08	1998/02/09
%8.5	2000/01/06	1999/09/09
%7.5	2000/10/21	2000/01/27
%6.00	2002/01/19	2000/10/22
%5.5	2003/05/31	2002/10/20
%4.50	2004/03/06	2003/06/01
%4.0	2016/09/30	2004/03/07
%3.5	2017/04/30	2016/10/01
%3.75	2022	2017/05/01

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص 19.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الثاني، 2022، ص 17.

• الفترة الأولى من 1990/05/22 إلى 1995/08/01

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) أن معدل إعادة الخصم خلال هذه الفترة اتسم بالارتفاع من سنة إلى أخرى حيث قدر بـ 10.5% سنة 1990 ليبلغ 15% سنة 1995 ويرجع السبب في هذا الارتفاع المستمر إلى السياسة الصارمة المطبقة من طرف البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان والتحكم في معدل التضخم الذي كان نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار خلال هذه الفترة وكذلك أن أسعار الفائدة كانت سالبة وأقل من معدل التضخم، الأمر الذي أدى إلى تراجع فعالية هذه الأداة.

• الفترة الثانية من 1995/08/02 إلى 2004/03/06

انخفض المعدل بنقطة واحدة في نهاية سنة 1995 إلى 14% ليستمر في الانخفاض خلال هذه الفترة و يصل إلى معدل 9.5% سنة 1998 والتي تزامنت مع فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر هذا المعدل في الانخفاض خلال طول هذه الفترة ليصل إلى 4% سنة 2004 ويفسر سبب خفض هذه النسبة من طرف بنك الجزائر إلى القدرة على التحكم في معدلات التضخم بالإضافة إلى تسجيل معدلات فائدة إيجابية وهو ما أعطى نوع من المصادقية لهذه الأداة، بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها مما جعلها تحجم عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي؛

• الفترة الثالثة من 2004/03/07 إلى 2016/09/30

تميزت هذه الفترة بثبات معدل إعادة الخصم في نسبة قدرت بـ 4% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة ما ساهم في توفير سيولة للدولة الأمر الذي جعل الاعتماد على هذه الأداة يقل نوعاً، خاصة وأن هذه الفترة عرفت استقرار نقدي ومالي، بالإضافة إلى انخفاض معدل التضخم بالاقتصاد؛

• الفترة الرابعة من سنة 2016/10/01 إلى 2017/04/30

في هذه الفترة عمل بنك الجزائر على تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3.5%، ويعود سبب ذلك إلى نقص السيولة المصرفية التي مست الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة النفطية، الأمر الذي دفع بالسياسة النقدية إلى تخفيض هذه النسبة محاولة إعادة السيولة إلى الجهاز المصرفي؛

• الفترة الخامسة من 2017 إلى 2022

قام البنك المركزي بإعادة رفع معدل إعادة الخصم إلى 3.75% ابتداء من 2017/12/31 وإبقاءه ثابت على هذه القيمة خلال السنوات الخمسة الأخيرة وهذا راجع إلى تنفيذ التمويل النقدي غير التقليدي اعتباراً من نوفمبر 2017 الذي أدى إلى ارتفاع السيولة المصرفية بشكل واضح في نهاية سنة 2018، كما تجسد مواصلة التمويل النقدي لاحتياجات الخزينة العمومية، إلى ارتفاع جديد في مستوى السيولة التي بلغت ذروتها في 22 جانفي 2019، الأمر الذي أدى إلى إلغاء هذا النوع من التمويل لبقية سنة 2019 لتسببه في ارتفاع معدلات التضخم والذي بقيت أثارها حتى سنة 2022 بالرغم من انخفاض نسبة السيولة خلال السنتين الأخيرتين.

3.5.3. عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه العمليات في تدخل البنك المركزي في سوق النقد ببيع أو يشتري على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض ولا يجوز في أي حال من الأحوال، أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات، لا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات عامة وفقا للمواد السابقة 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزان السنة المالية السابقة⁽¹⁾، رغم فعالية أداة السوق المفتوحة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسطة يقدر ب 14.94% وتتم العملية بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك و المؤسسات المالية أن تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء وسعر البيع، ويتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار ويختار أحسنها وتتضمن عروض هذه التسعيرات المبلغ الإجمالي المبلغ الإجمالي للسندات المباعة وتاريخ العملية وتاريخ القيمة وتاريخ الاستحقاق وعدد الأيام بين تاريخ القيمة وتاريخ استحقاق السند وكذا معدل الفائدة الاسمي، وتعتبر عمليا السوق المفتوحة أداة لها دور قوي وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها، لكن لم يتمكن استعمالها في السوق النقدية من طرف بنك الجزائر خلال عام 2002، كما هو الحال بالنسبة لسنة 2001⁽²⁾.

4.5.3. الأدوات المستحدثة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بالنظر إلى فائض السيولة منذ بداية 2002، والذي تحول إلى ظاهرة هيكلية، استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة، ويتعلق الأمر بكل من استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة للفائدة، حيث أكد النظام رقم 91-08 المتضمن تنظيم السوق النقدية، في بابه الثالث أنه يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل بواسطة:

- عمليات أخذ أو منح على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة وأن هذه العمليات ليست آلية ولا بتكاليف ثابتة؛
- عمليات أمانة لمدة سبعة (07) أيام؛
- عمليات أخرى يحتفظ بنك الجزائر بإمكانية إدخالها وأن هذه العمليات المنتظمة يمكن إنجازها في أي وقت ولكن لصالح المصارف فقط؛

كما تتضمن التعليمات رقم 02-2022 المؤرخة في 11 أبريل 2002 إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية، حيث يتعلق الأمر بعمليات استرجاع للسيولة على بياض تتم عن طريق مناقصات فورية والتي يمكن أن تكون في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، يتم مكافأتها بمعدل فائدة يحدد بالنسبة لكل عملية مناقصة، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بمعدلات تعكس تطور الوضع في السوق النقدية، بالإضافة إلى التعليمات رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة، ويتعلق الأمر بتسهيل دائمة يتم القيام بها على بياض ويخصصها بنك الجزائر لصالح المصارف بشكل حصري، حيث يمكن هذه الأخيرة من اللجوء إلى هذه التسهيل بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقا، ويمكنه تغييره حسب تقلبات السوق وتطور هيكل المعدلات⁽³⁾.

(1) الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 16، ص 529.

(2) وليد بشيشي (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 489.

(3) بنك الجزائر (2008)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 181-182.

6.3. خلاصة الفصل

من خلال التطرق إلى واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 من عدة جوانب بدءاً من السلطة النقدية وأهم التعديلات التي طرأت عليها، بالإضافة إلى تطورات كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها تبين أنه حدثت عدة تغيرات في المنظومة المصرفية من خلال قانون النقد والقرض وتعديلاته التي ضبقت إدارة وتسيير البنك المركزي من كل الجوانب، كما تبين أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة مرت بالعديد من المحطات والتطورات ، حيث تم برم عدة اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولي في إطار ما يسمى ببرامج الاستعداد الإئتماني وبرامج التسهيل التمويلي، مستعملة العديد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في الكتلة النقدية مع استحداث عدة أدوات جديدة في السوق النقدية، كما تبين أن السياسة النقدية خلال هذه الفترة تغير بين الانكماشية والتوسعية حسب الوضع الاقتصادي السائد في كل فترة.

الفصل الرابع
دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية
على أهداف الاقتصاد في
الجزائر للفترة 1990-2022

1.4. مدخل

بعدما تم التطرق للجانب النظري والذي تمحور حول المفهوم العام للسياسة النقدية وإبراز دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال التعرض لأهم التطورات التي مرت بها مكونات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، سيتم في هذا الفصل التطبيقي التطرق إلى قياس أثر السياسة النقدية من خلال معدل الكتلة النقدية M_2 على المتغيرات الأربعة لمربع كالدور السحري (البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي) والتي تمثل بدورها الأهداف النهائية للسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية ككل خلال الفترة (1990-2022) حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على تطبيق نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي يعتبر أكثر نموذج ملائم لهذه الدراسة، كونه يعطي أفضل النتائج لمعاملات النموذج المقدر في الأجل الطويل.

2.4. الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع في الدراسة

يعد التحليل القياسي خطوة مهمة في دراسة الظواهر الاقتصادية والاعتماد عليه أثناء التحليل الاقتصادي يكون أكثر دقة ومصداقية.

1.2.4. مفاهيم عامة حول النمذجة القياسية

النمذجة القياسية أداة إحصائية مهمة تُستخدم لتطبيق الطرق القياسية في مجالات متعددة، وذلك بهدف صياغة وتطوير النظرية الاقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنستعرض مفهوم الاقتصاد القياسي، وأهداف النمذجة القياسية، بالإضافة إلى مختلف المراحل العلمية التي تمر بها.

1.1.2.4. الاقتصاد القياسي وأهداف النمذجة القياسية

يعتبر الاقتصاد القياسي أداة حيوية لتحليل البيانات وتقديم رؤى مستندة إلى الأدلة حول كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على المجتمع.

أ. مفهوم الاقتصاد القياسي

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه "أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الكمي، أين يقوم بصياغة وتقدير واختبار تحليل النماذج الاقتصادية مستخدماً النظرية الاقتصادية والإحصاء والرياضيات، بهدف اختيار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية⁽¹⁾.

ب. أهداف النمذجة القياسية

- تتمثل النمذجة القياسية في تحقيق ثلاثة أهداف وهي كما يلي⁽²⁾:
- اختيار النظريات الاقتصادية والتحقق من مدى هذه النظرية مع الواقع الفعلي، ومن ثم يمكن قبولها أو رفضها أو تعديلها والتوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة؛
- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية تعتبر مهمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

(1) دليلة ضالع (2018)، دور الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 215.

(2) المرجع نفسه، ص 215.

- المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية تعتبر مهمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- المساعدة في وضع وتقييم السياسات الاقتصادية من خلال وفير التنبؤات عن المتغيرات الاقتصادية في المستقبل.

2.2.4. استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية، العناصر المكونة للسلاسل الزمنية، بالإضافة إلى طرق واختبارات الكشف عن استقرارية السلال الزمنية.

1.2.2.4. مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية

يطلق مصطلح الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي تمتاز بثبات توقعها، تباينها وتبايناتها المشتركة عبر الزمن⁽¹⁾، من خلال دراسة السلسلة الزمنية لأي ظاهرة اقتصادية يمكن أن نميز بين نوعين من هذه السلاسل، فهناك سلاسل تحتوي على صدمات وذات اتجاه زمني وهي السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين أن السلاسل المستقرة هي تلك التي لا تحتوي إلا على المركبة العشوائية ولا وجود فيها لاتجاه زمني، وعلى العموم يمكن القول عن سلسلة زمنية ما أنها سلسلة مستقرة إذا كان كل من وسطها الحسابي، تباينها، وتباينها المشترك ثابت ومستقل عن الزمن⁽²⁾.

2.2.2.4. العناصر المكونة للسلاسل الزمنية

تتمثل مكونات السلاسل الزمنية فيما يلي⁽³⁾:

- **الاتجاه العام:** ويعني تطور السلسلة في الأجل الطويل، ويأخذ إحدى الحالتين إما اتجاه عام تزايد أو اتجاه عام تناقصي ويكون في الحالة الأولى إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن، ويأخذ الحالة الثانية في حالة ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك يمكن أن يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحنى، ويبرز الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية؛
- **التغيرات الموسمية:** تشير هذه المركبة إلى التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن تغير الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية، وتبين التغيرات المتماثلة أو المتشابهة التي تظهر في الأسابيع أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومثال على ذلك التغيرات في عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى أو من يوم إلى آخر في إحدى المحطات، أو تغيرات مبيعات الألبسة القطنية من فصل إلى آخر في السنة الواحدة؛

(1) أشواق بن قدور (2015)، أسواق رأس المال والتقلبات الاقتصادية دراسة نظرية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 167.

(2) سرير عبد القادر (2019)، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر ص 149.

(3) عبد القادر فار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

- **التغيرات الدورية:** وهي تلك التغيرات التي تمس قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة، والتغيرات الدورية تقيس فترة أو دورة الغير للمعطيات، وقد تختلف التغيرات من حيث مدتها أو من حيث ارتفاعها، ومن العوامل المسببة لهذه الدورات التغيرات في السياسات النقدية والمالية، التغيرات في حجم الإنفاق الرأسمالي، الخ.....
- **التغيرات العشوائية:** وهي التحركات الفجائية في السلسلة الزمنية التي تعود للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين، الحروب والاضطرابات العمالية، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات العرضية للتغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة.

3.2.2.4. طرق واختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية

للقيام بدراسة أي علاقة في الأجلين الطويل والقصير يستوجب الأمر دراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في التقدير لتقادي التقدير المزيف، ويوجد العديد من الطرق التي يمكننا إتباعها في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

أ. تحليل دالة الارتباط الذاتي (ACF)

هي دالة تقيس درجة الارتباط الخطي بين المتغيرات التي تقع على السلسلة نفسها أو العملية العشوائية، خلال فترات زمنية مختلفة، وهي ذات أهمية كبيرة في إبراز الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية ويعبر عن دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي⁽¹⁾:

$$PK = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - y)}{\sum_{t=1}^n (y_t - y)} \quad \text{أو} \quad PK = \frac{Y_K}{Y_0}$$

حيث أن: y_t التغيرات عند الفجوة k ، y_0 التباين كما هو محدد من قبل، غ: متوسط العينة، n عدد المشاهدات، ونلاحظ لما $k=0$ ، $P_0=1$

وتمثل دالة الارتباط الذاتي بالبيان، بحيث تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي بين -1 و+1، وبذلك فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه، وفي هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k ؛ يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة، وذلك بالاعتماد على احصائية (Ljung-Box)؛

$$\bullet \text{ صيغة الاختبار: } H_0 = P_1 = P_2 = P_3 = \dots = 0$$

يوجد على الأقل معامل واحد يختلف عن الصفر H_1

• **تكوين الاختبار:** يتم إحصائية (LB) انطلاقا من القانون الآتي: تتبع هذه الإحصائية كأي تربيع χ^2 بدرجات حرية h ؛

• **القرار:** يتم رفض فرضية العدم H_0 : إذا كان $\chi^2 > Q$ وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أنه يوجد على الأقل معامل واحد للارتباط ذاتي يختلف عن 0، أي أن السلسلة غير مستقلة.

(1) أمانة موعزة (2024)، دورة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، صص 212-213.

ب. اختبارات جذر الوحدة

تتمثل اختبارات جذر الوحدة فيما يلي:

(1) اختبار ديكي- فولر DF

هو أحد أهم اختبارات الكشف عن جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، حيث يعتمد على ثلاثة نماذج للانحدار الذاتي لاختبار فرضية العدم والفرضية البديلة على النحو التالي:

$$Y_T = \phi y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1) \text{ نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى}$$

$$Y_T = \phi y_{t-1} + \beta_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2) \text{ نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت.}$$

$$Y_T = \phi y_{t-1} + \beta_t + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3) \text{ نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام.}$$

$$\begin{cases} H_0: \phi=1 \\ H_1: \phi<1 \end{cases}$$

يتم اختبار الفرضيتين H_0 و H_1 بالاعتماد على نتائج الإحصائية (t-statistic)، فإذا كانت القيمة الإحصائية t المحسوبة أكبر من القيمة أكبر من القيمة الجدولة t_{Tab} ($t_{\phi} \geq t_{Tab}$)، فإنه يتم قبول فرضية العدم ($H_0: \phi=1$) عند القيمة المختارة α ، وبالتالي وجود جذر الوحدة ومنه فإن بيانات السلسلة الزمنية (y_t) غير مستقرة؛

(2) اختبار ديكي- فولر الموسع ADF

جاء هذا الاختبار الموسع ضمن مساعي (Dickey-Fuller) لتفادي مشاكل ارتباط الأخطاء، حيث يعتمد على اختيار الفرضية البديلة باستعمال النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث تكون ε_T تشويش أبيض أي أن البواقي تتميز بالاستقلالية التامة، أما (p) فمثل فترة الإبطاء الزمني التي يتم اختيارها على أساس المفاضلة بين معيار (Akaike) أو معيار (Schwarz).⁽¹⁾

⁽¹⁾جلول شرارة (2023)، الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية-دراسة قياسية-؛ أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسماعيل معسكر؛ الجزائر؛ ص230.

3 اختبار فيليبس وبيرون (PP) Philips-Perron

يقوم هذا الاختبار على تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي- فالر وذلك للأخذ بعين الاعتبار مشكلة غير تباين الحد العشوائي، ويتم في أربع خطوات⁽¹⁾:

- تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لاختبار ديكي- فالر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصائيات المرتبطة بها؛
- تقدير تباين المدى القصير: $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ حيث e_t يمثل باقي التقدير؛
- تقدير معامل المصحح (المسمى بالتباين طويل المدى) s_t^2 المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدرة مسبقا حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^{t-1} \left[1 - \left(\frac{i}{t}\right)\right] \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

- ولتقدير هذا التباين يجب تحديد عدد التأخرات I المقدرة بدلالة عدد المشاهدات n.

$$L = 4 \left(\frac{n}{120} \right)^{2/9}$$

إحصائية فيليب بيرون (pp):

$$t_{\varphi}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\varphi - 1)}{\delta_{\varphi}} + \frac{n(k-1)^{\sigma}}{\sqrt{k}}$$

حيث: $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$ وتقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون فإذا تبين أن pp أكبر

من القيم الجدولية فنقول عن السلسلة أنها تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

4 اختبار kpss

اقترح Philips، Shmidt Shin و Kwiatkowsk سنة 1992 استخدام مضاعف لاغرونج لاختبار فرضية العدم التي تقر بأن السلسلة مستقرة، وهذا بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث المقترحين في اختبار ADF، وحساب المجموع الجزئي لباقي لتقدير $S_t^2 = \sum_{i=1}^t 1 e_t$ ، ثم يتم تقدير التباين طويل الأجل S_t^2 مثل اختبار فيليبس بيرون، وتعطى علاقة مضاعف لاغرونج بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{s^2} \sum_{t=1}^n s_t^2$$

ويتم رفض فرضية العدم التي تشير بأن السلسلة غير مستقرة إذا كانت LM المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (والتي تطابق القيمة الجدولية لاختبار ADF)، أي أن السلسلة تكون مستقرة إذا كانت قيمة LM أقل من القيمة الحرجة⁽²⁾.

3.2.4 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL هو اختبار يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، فحسب pesaran فإنه يمكن اعتماده في حالة كون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(0) أو مستقرة عند الفرق الأول I(1) أو خليط بينهما ويبقى المانع الوحيد

(1) رزيقة عبدلي (2019)، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص 214.

(2) أمانة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص 215.

لهذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)I، بالإضافة إلى ذلك فإن منهجية pesaran لها مميزات أفضل في حالة الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة، بالنظر إلى الاختبارات المعتادة للتكامل المشترك، كما يمكننا هذا النموذج (ARDL) من تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة، ويمكن لكل متغير في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، أن يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء، كما يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجل القصير، و أن اختبارات التشخيص يمكن الاستناد إليها بصفة كبيرة، واختبار طول الفترات الموزعة K يستخدم عموما معيارين وهما: Akaik Information Critien (Aic) و Schartz Criterion (Sch)، حيث يتم اختبار طول الفترة بالاعتماد على أدنى قيمة لكل من (Aic) و (Sch) حيث أثر المتغير المستقل x على y في السلاسل الزمنية قد تحكمه فترة زمنية طويلة نسبيا للتأثير النهائي على المتغير (y) حيث أن الاستجابة توزع على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الفعل ورد الفعل طويلة نسبيا فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب إدخالها في النموذج، ومبدأ نماذج الإبطاء يكون بضم سلسلة متغيرات الإبطاء المستقلة لضمان عملية التعديل حسب النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = a_0x_t + a_1x_{t-1} + a_2x_{t-2} + \dots + a_px_{t-p} + u_t$$

ويظهر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي y_t ، الذي يعتمد على القيم السابقة لـ (Y) والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي (AR (p) Autoregressive model، ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = B_1Y_{t-1} + B_2Y_{t-2} + \dots + B_pY_{t-p} + \varepsilon_t$$

والطريقة البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي هي إدماج المتغيرات الداخلية المتباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة، ويمكن التعبير عن معادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) (Autoressive distributed) كما يلي:

$$Y_t = B_0 + B_1y_{t-1} + B_2y_{t-2} + \dots + B_p y_{t-p} + a_0x_t + a_1x_{t-1} + a_2x_{t-2} + \dots + a_px_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t مفسر بالقيم المبطة للمتغير ذاته، كما يتضمن مكونات إبطاء موزعة، وذلك في شكل إبطاء موزعة، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير المستقل X ؛ B_0 : يمثل الحد الثابت؛ p : عدد فترات الإبطاء للمتغير Y_t ؛

q : عدد فترات الإبطاء للمتغير x_t ؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي؛ T : الاتجاه الزمني⁽¹⁾.

3.4. فحص ومعالجة البيانات المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المبحث وصف لكل من متغيرات الدراسة، النماذج القياسية المستخدمة واختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

1.3.4. وصف متغيرات ونموذج الدراسة

من خلال هذا الفرع سيتم تحديد كافة المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة مع إبراز النموذج المستخدم خلال الفترة (1990-2022).

(1) حسبية مداني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص 321-323.

1.1.3.4. وصف متغيرات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغير تفسيري واحد وهو "الكتلة النقدية"، وذلك لتحليل تأثيره على عدة متغيرات تابعة في الاقتصاد الجزائري، وهي كالتالي النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات. حيث يتعلق هذا باستخدام الكتلة النقدية كمؤشر لفهم وتقييم أثرها على الاستقرار الاقتصادي.

وفي مايلي شرح لكل من هذه المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

أ. **المتغير المستقل:** يتمثل في السياسة النقدية والذي تم التعبير عنها بقيمة الكتلة النقدية M_2 (مليار دينار).

ب. **المتغيرات التابعة:** والمتمثلة في:

- **النمو الاقتصادي:** تم التعبير عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)، وهو مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية؛
- **البطالة:** تعتبر مؤشر لنسبة العمالة في السوق الجزائري تم التعبير عنها بمعدلات البطالة السنوية (نسبة مئوية) وهي كذلك مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية؛
- **التضخم:** يعتبر مؤشر للمستوى العام للأسعار وتم التعبير عنه بمعدلات التضخم السنوية (نسبة مئوية)، وهو كذلك من أبرز مؤشرات الاستقرار الداخلية؛
- **ميزان المدفوعات:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على رصيد الميزان الجاري (نسبة مئوية) لتمثيل التوازن الخارجي وذلك لاشتماله على جميع السلع المادية وغير المادية للدولة مع الدول الخارجية وكونه بند مهم في ميزان المدفوعات وكذلك أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

2.1.3.4. النموذج المستخدم في الدراسة

تم استخدام عينة تتألف من 33 مشاهدة في هذه الدراسة، تستند إلى قاعدة بيانات زمنية للجزائر، وتشتمل على فترة زمنية تمتد من عام 1990 إلى عام 2022. (T= 33) حيث يتيح هذا الاختيار للدراسة تحليل التطورات والتغيرات على مدى السنوات الثلاثة والثلاثين الماضية. ولإجراء دراسة تطبيقية حول الظاهرة المعنية، تم توصيف مجموعة من النماذج القياسية المستخدم في الدراسة، والتي تصيغت على الشكل التالي:

$$PIB = f(M_2)$$

$$CHO = f(M_2)$$

$$INF = f(M_2)$$

$$BC = f(M_2)$$

ولتنفيذ هذه النماذج، تم استخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر، حيث تمتد الفترة الزمنية لمدة 33 عامًا، أي تشمل الفترة من عام 1990 إلى عام 2022. (T= 33) بهذا يكون عدد المشاهدات 33 مشاهدة وبناء على هذه العينة، يمكن كتابة الصيغة الأساسية للنماذج على النحو التالي:

$$PIB_t = C + \beta_1 M_{2t} + \varepsilon_t$$

$$CHO_t = C + \beta_1 M_{2t} + \varepsilon_t$$

$$INF_t = C + \beta_1 M_{2t} + \varepsilon_t$$

$$BC_t = C + \beta_1 M_{2t} + \varepsilon_t$$

2.3.4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يعتبر التحليل الإحصائي المنهجية الأولى في جميع الدراسات التطبيقية التي تدرس العلاقة بين المتغيرات، وذلك لاعتماده على العديد من الأدوات والأساليب الإحصائية بما في ذلك مقاييس التشتت والنزعة المركزية، وهو ما سيتم التعرض إليه خلال هذا المطلب، كما سنستخدم طريقة التحليل الشعاعي (ACP) بغرض تفسير قوة علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

1.2.3.4. التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

من خلال هذا الفرع سيتم استظهار مجموعة من الاختبارات الوصفية لتبيان أهم خصائص البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

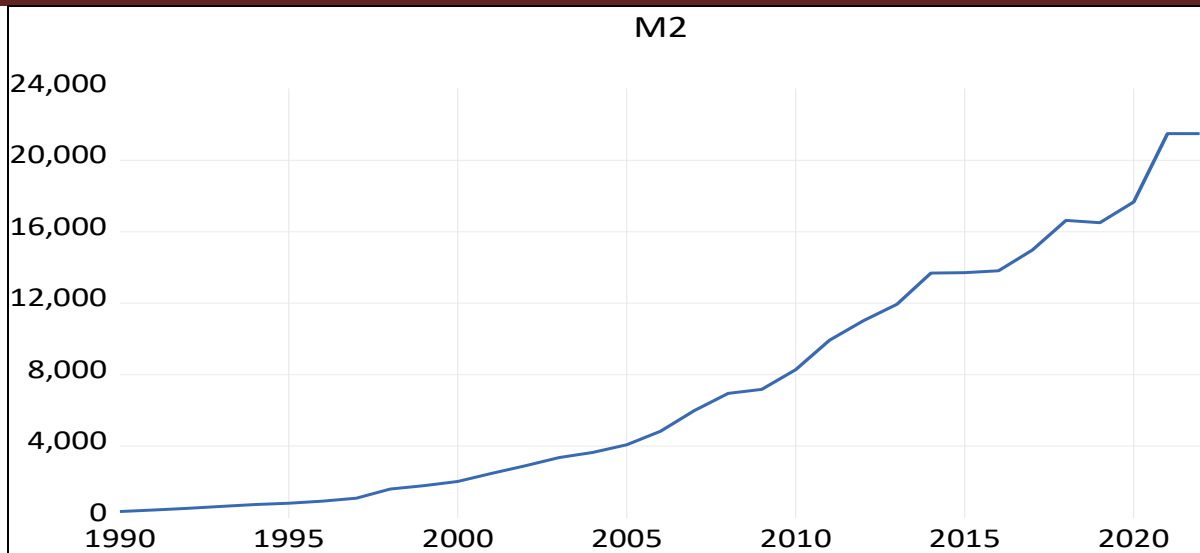
الجدول رقم (1-4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N=33	M2	PIB	INF	CHO	BC
المتوسط الحسابي	8.294101	0.024727	-2.922650	-1.815787	7.788921
الوسيط	8.482105	0.029000	-3.036554	-2.009915	8.020836
أكبر قيمة	9.975259	0.069000	0.29800	0.292900	21.9082
أصغر قيمة	5.837745	-0.051000	0.01400	0.098000	-28.6265
الانحراف المعياري	1.288773	0.023261	1.013278	0.416229	0.863899

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

أ. بالنسبة للكتلة النقدية (M_2): يتضح من قيم المتغير M_2 أن تطور قيمة الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أكبر قيمة قدرت بـ 9.97 سنة 2022 وأدنى قيمة قدرت بـ 5.83 سنة 1990 بمتوسط بلغ 8.29، وانحراف معياري قدر بـ 1.28.

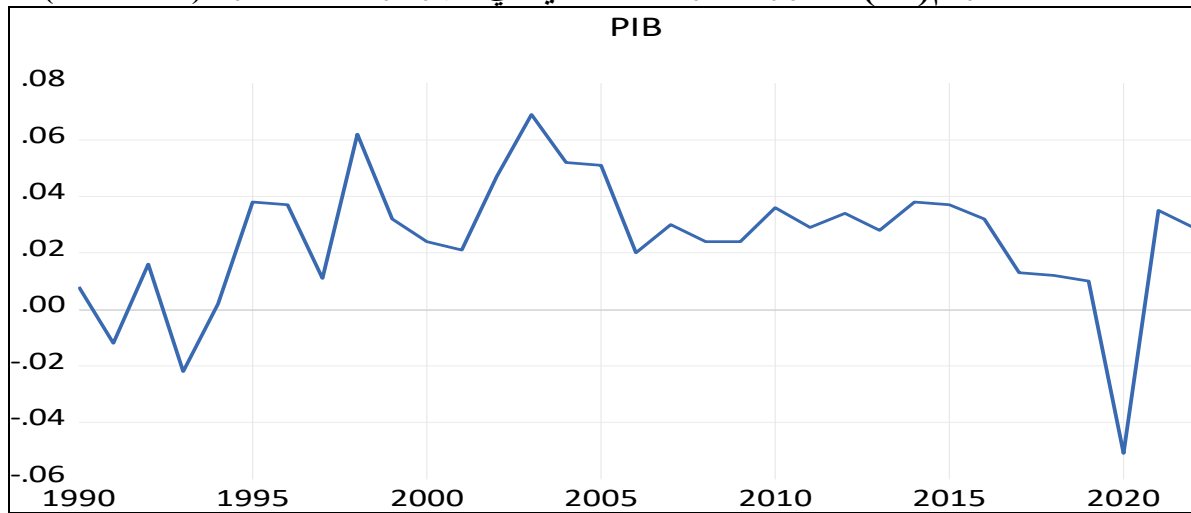
الشكل رقم (1-4): نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2022-1990)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

ب. بالنسبة للنمو الاقتصادي (PIB): يتضح من خلال قيم المتغير (PIB) أن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان محصوراً بين أعلى قيمة 6.9% سنة 2003 وأدنى قيمة -5.1% سنة 2020، بمتوسط بلغ 0.024 وانحراف معياري قدر بـ 0.023.

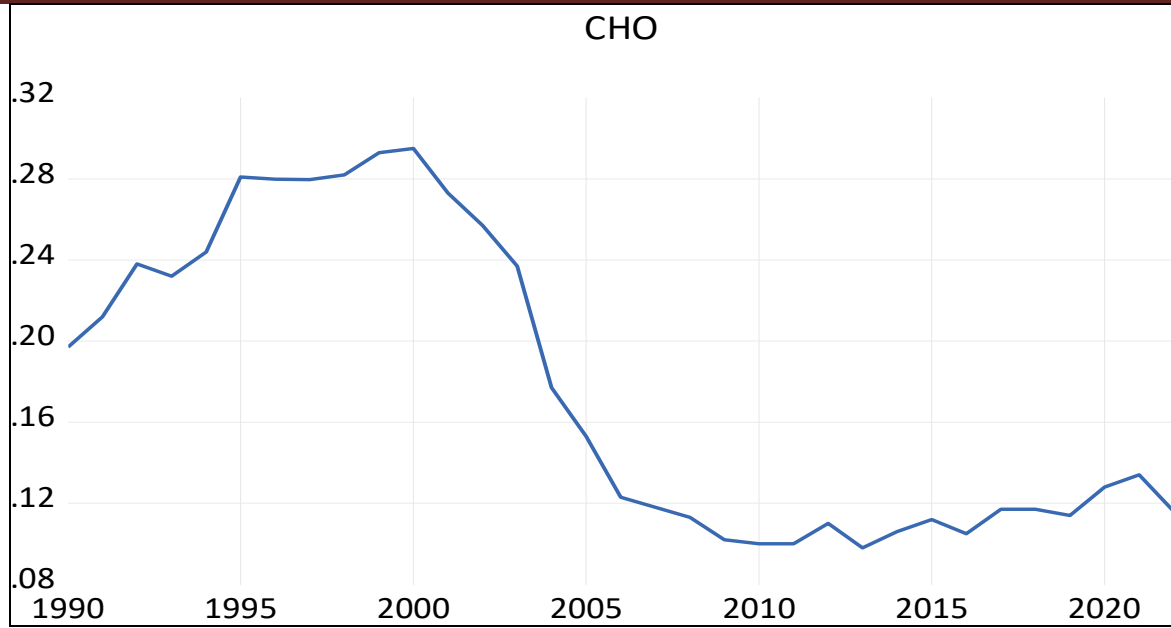
الشكل رقم (2-4): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

ج. بالنسبة للبطالة (CHO): تبين من قيم المتغير (CHO) البطالة خلال هذه الفترة كانت محصورة بين أكبر قيمة قدرت بـ 29.29% سنة 1999 وأصغر قيمة بلغت 9.8% سنة 2013، بمتوسط حسابي قدر بـ 1.81 وانحراف معياري 0.41.

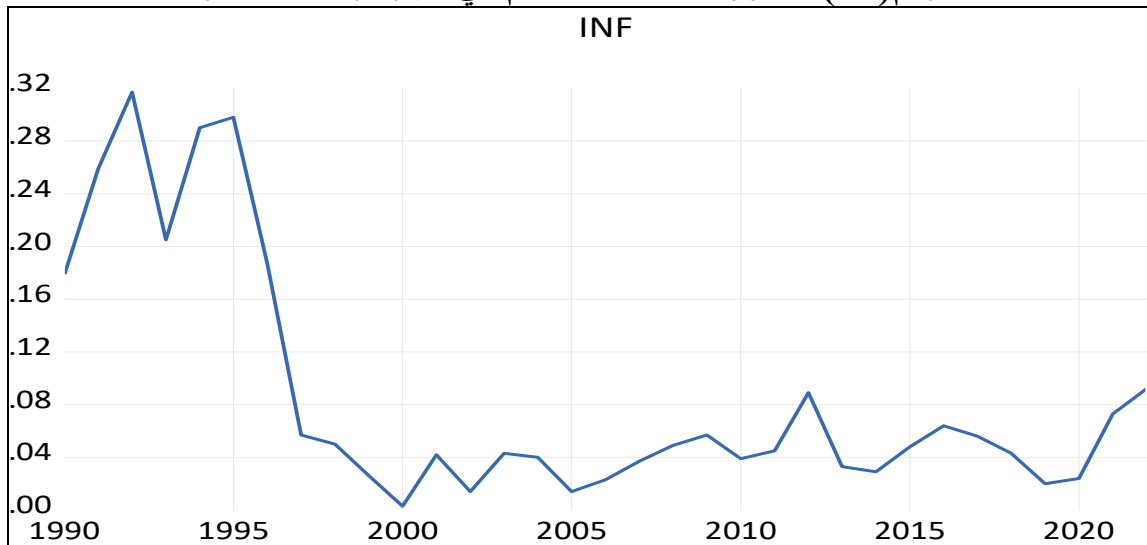
الشكل رقم (3-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2022



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews12.

د. بالنسبة للتضخم (INF): يتضح من قيم المتغير (INF) أن التضخم خلال فترة الدراسة انحصر بين أعلى 29.8% قيمة سنة 1995 وبين أصغر قيمة سنة بمتوسط بلغ سنة 1.14% سنة 2005 وانحراف معياري قدر بـ 1.01.

الشكل رقم (4-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2022

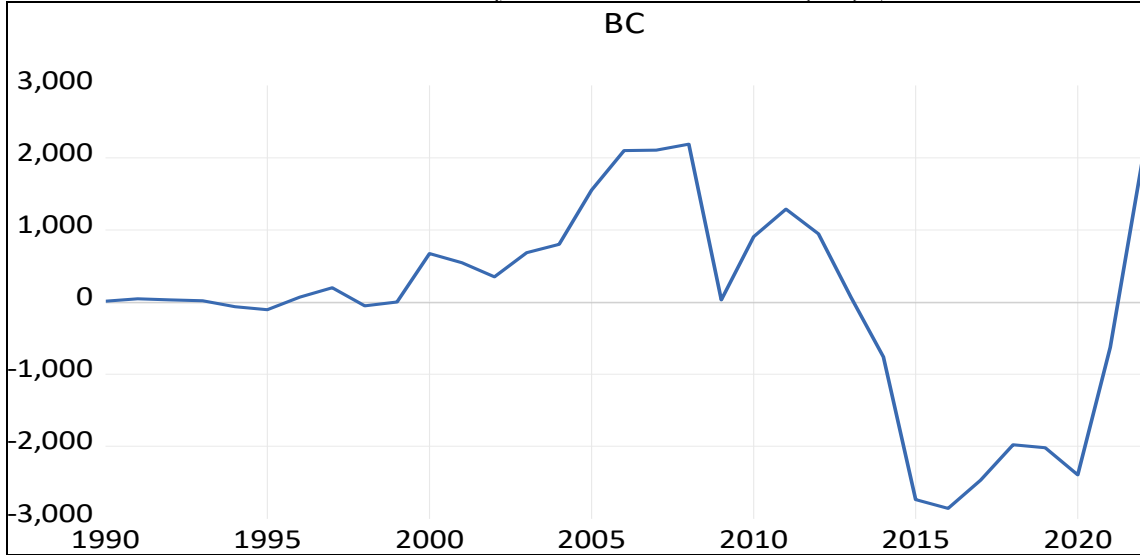


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

هـ. بالنسبة لميزان المدفوعات

يتضح من قيم المتغير (BC) أن ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة انحصر بين أعلى قيمة 21.90% سنة 2007 وبين أصغر سنة -28.62% قيمة 2016 سنة بمتوسط بلغ 7.78 وانحراف معياري قدر بـ 0.86.

الشكل رقم (4-5): ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2022



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

2.2.3.4. التحليل الشعاعي (ACP) لمتغيرات الدراسة

سيتم تطبيق هذه الدراسة باستخدام تقنية التحليل الشعاعي بالمكونات الأساسية (ACP) والتي تعرف بقدرتها على فحص الهيكل والعلاقات في البيانات بشكل فعال. حيث تسمح بتقديم المعلومات بشكل بصري على شكل رسوم بيانية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، مما يسهل فهم العلاقات بين المتغيرات، كما تقوم بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية، مما يسمح بإظهار وتحليل سريع للارتباطات بين هذه المتغيرات.

أ. دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سيتم في هذه المرحلة عرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، وذلك لتقييم قوة الارتباط بين هذه المتغيرات وتحديد طبيعة العلاقات بينها، وذلك لضمان أن النموذج الذي سيتم تقديره يكون مبنياً على متغيرات مفسرة تظهر ارتباطاً قوياً وكاملاً مع الظاهرة المدروسة، حيث أن هذه المصفوفة ستتمكن من تحديد العلاقات الإيجابية أو السلبية بين المتغيرات، وتحدد قوتها باستخدام معاملات الارتباط الخطي، حيث أن تحقيق ارتباط قوي وكامل بين المتغيرات المفسرة والظاهرة المراد دراستها سيقول من نسبة الخطأ وسوء التقدير في النموذج المستخدم، مما يساهم في زيادة دقة وقوة التحليل.

الجدول رقم (2-4): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

ميزان المدفوعات	البطالة	التضخم	النمو الاقتصادي	الكتلة النقدية	ارتباط التباين
M ₂				1.610604 1.000000	
PIB			0.205441 1.000000	0.591252 0.515864	
INF		0.995618 1.000000	0.033959 0.300303	0.809149 0.808213	
CHO	0.167997 1.000000	0.073365 0.179388	0.008627 0.046438	-0.425358 -0.817730	
BC	0.102453 0.293829	0.015615 0.018395	0.104997 0.272303	-0.408743 -0.578595	0.723705 1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال معطيات الجدول رقم (2-4)، تبين أن هناك علاقة طردية قوية بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، حيث يبلغ معامل الارتباط 0,515864، وهذا يعني أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للعلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم، يوجد ارتباط طردي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.808213 وهذا يعني أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم. كما يوجد كذلك ارتباط سلبي قوي بين الكتلة النقدية والبطالة، حيث بلغ معامل الارتباط -0,817730، هذا يشير إلى أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة. أما فيما يخص العلاقة بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات، يوجد هناك ارتباط سلبي، حيث بلغ معامل الارتباط -0,578595، وهذا ما يشير إلى أن الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض في ميزان المدفوعات.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي بين متغيرات الدراسة

يسمح هذا الاختبار من تحديد ما إذا كانت المتغيرات التابعة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. ففي حالة إتباع المتغير التابع للتوزيع الطبيعي في سياق الانحدار الخطي فإنه يطلق عليه اسم "الانحدار الخطي العام"، أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي فيطلق عليه "بالانحدار الخطي المعمم".

ويعد هذا الاختبار ضرورياً قبل إجراء أي تقدير في سياق الانحدار الخطي، حيث يساعد في فحص دقة التقدير والتحقق من عدم وجود تحيز، ويساهم في تحديد مدى ملائمة البيانات للاستخدام في النماذج الإحصائية، مما يعزز جودة وقوة التحليل والاستنتاجات التي يمكن الوصول إليها.

جدول رقم (3-4): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

N=33	M ₂	PIB	INF	CHO	BC
Jarque-Bera	2.698751	4.521319	0.757588	4.146102	33.52051
Probability	0.259402	0.190999	0.684687	0.125801	0.261557
Observations	33	33	33	33	33

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام مخرجات برنامج Eviews 12

استناداً إلى الجدول رقم (3-4) تبين أن جميع المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات) تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدامها في سياق الانحدار الخطي العام.

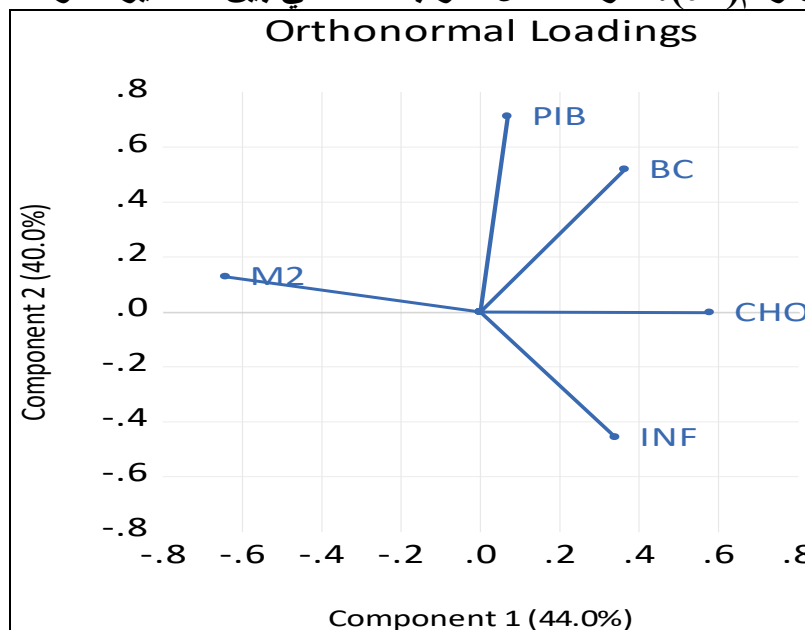
بالإضافة إلى ذلك، يتضح أن قيمة الاحتمالية للمتغير التفسيري أكبر من 0.05 هذا يعني أنه نقبل الفرضية الصفرية، ونرفض الفرضية البديلة وبناءً على ذلك، يمكننا الاستنتاج بأن المتغير التفسيري يتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤكد أن الانحدار الذي سيتم استخدامه في هذا النموذج هو الانحدار الخطي العام.

ج. دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

من خلال الشكل رقم (4-6) يُلاحظ أن المتغيرات سُمِّتْ على مستوى ثنائي الأبعاد F1 و F2 يعود ذلك إلى أن مجموع القيم الذاتية للمحور الشعاعي الأول F1 والمحور الشعاعي الثاني F2 يشكل نسبة كبيرة من الكثافة الإجمالية (Inertie totale)، وهي حوالي 89.7%. هذا يعني أننا سنمثل المتغيرات على مستوى محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد.

تلك النسبة الكبيرة للكثافة الإجمالية تشير إلى أن المحاور الشعاعية F1 و F2 يحتويان على معلومات هامة ومعبرة عن تباين البيانات. بالتالي، يمكننا الاعتماد بشكل كبير على هاتين المحاورين في تمثيل وفهم البيانات، حيث يمكن أن تكون تمثيلات ثنائية الأبعاد مفيدة لتحليل وفهم العلاقات والارتباطات بين المتغيرات.

الشكل رقم (4-6): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق، يُمكن التأكيد على أن المتغير المستقل له علاقة بجميع المتغيرات التابعة. حيث تتراوح هذه العلاقة بين إيجابية وسلبية، كما أوضحنا سابقاً في مصفوفة معاملات الارتباط الخطي. وهو ما يظهر صحة النتائج التي تم الحصول عليها مسبقاً، حيث يتماشى هذا التأكيد مع ما يظهره دائرة معاملات الارتباط الخطي، وهذا ما يعزز مدى قوة واتساق العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ويُظهر أن النموذج الذي تم استخدامه يستند على تفاعلات معنوية ومهمة، يمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة جداً في فهم تأثير المتغير المستقل على متغيرات الدراسة وكيفية تباينها.

3.3.4. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

توفر السلاسل الزمنية مجموعة من القياسات المرتبة زمنياً، وتستخدم في الاقتصاد لتحليل الاتجاهات والدورات الاقتصادية، ويُستخدم مصطلح "جذر الوحدة" لوصف سلسلة زمنية غير ثابتة، ويُشير وجود جذر الوحدة إلى أن المتغيرات التوجيهية للسلسلة تتغير مع مرور الزمن، وهو أداة إحصائية تُستخدم لتحديد استقرار السلسلة الزمنية.

ومن بين الاختبارات المستخدمة في هذا السياق هو اختبار Dickey-Fuller المعزز (ADF) الذي يستخدم لفحص الثبات في السلسلة الزمنية ويتم تعزيزه ليأخذ في اعتباره الاتجاهات الخطية، أما اختبار Phillips-Perron (PP) فيعد بديلاً أكثر فعالية لبعض الظروف، وفي حالة ما إذا كانت السلسلة الزمنية غير ثابتة، يمكن تحويلها إلى سلسلة ثابتة باستخدام تحويلات مثل الفروق الأولى أو الثانية أو أعلى، حيث تعرف هذه التحويلات بالتكامل من الدرجة الأولى أو الثانية أو الأعلى.

عندما تصبح السلسلة الزمنية ثابتة، يُمكن استخدامها في نماذج الانحدار الخطي العام، والتي تتطلب ثبات البيانات للحصول على نتائج صحيحة ويُشدد على أهمية هذا الشرط لتجنب الانحدار الزائف، حيث يمكن أن تؤدي الإهمال في هذا الصدد إلى ظهور علاقات غير واقعية بين المتغيرات والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذين الاختبارين.

الجدول رقم (4-4): اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع ADF

بأخذ الفرق الأول			عند المستوى الأول			معيار المقارنة	السلاسل الزمنية
بدونها	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	بدونها	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط		
-6.2099 0.0000	-6.2453 0.0001	-6.0849 0.0000	0.1309 07165	-4.8017 0.0027	-4.8464 0.0004	T-stat Prob	PIB
-7.9438 0.0000	-7.9219 0.0000	-7.8278 0.0000	-0.3211 0.5615	-2.5822 0.2902	-2.6524 0.0934	T-stat Prob	INF
-3.6478 0.0007	-3.6573 0.0410	-3.7177 0.0087	0.8110 0.8824	-3.1336 0.1177	-0.4787 0.8828	T-stat Prob	CHO
-4.9142 0.0000	-4.7004 0.0038	-4.8151 0.0005	-0.0443 0.6605	-4.0165 0.0215	-2.5474 0.1146	T-stat Prob	BC
-3.1912 0.0021	-5.6930 0.0003	-3.0445 0.0027	1.1454 0.9309	0.3028 0.9977	-3.6122 0.0115	T-stat Prob	M ₂

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال اختبار ADF لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، تم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال مقارنة t الجدولية مع t المحسوبة عند مستوى المعنوية 5% و 10%. تؤكد نتائج الاختبار بأن جميع متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات) غير مستقرة عند المستوى الأول ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى (1) I، (متكاملة من الدرجة الأولى) وذلك عند مستوى المعنوية 5% و 10%. ولا توجد متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني. (2) I.

الجدول رقم (5-4): اختبار الاستقرار لفيليبس بيرون (PP)

بأخذ الفرق الأول			عند المستوى الأول			معيار المقارنة	السلاسل الزمنية
بدونها	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط	بدونها	ثابت واتجاه عام	ثابت فقط		
-15.4617 0.0000	-16.8916 0.0000	-14.4904 0.0000	-0.4916 0.4952	-4.8025 0.0027	-4.8545 0.0004	T-stat Prob	PIB
-8.0023 0.0000	-8.3203 0.0000	-7.9798 0.0000	-0.5045 0.4899	-2.4695 0.3399	-2.5291 0.1183	T-stat Prob	INF
-3.8317 0.0004	-3.8153 0.0291	-3.8592 0.0060	0.4170 0.7976	-1.9216 0.6201	-0.8760 0.7828	T-stat Prob	CHO
-4.0477 0.0002	-3.7862 0.0311	-3.8713 0.0060	-0.0136 0.6707	-1.9874 0.5858	-1.9812 0.29311	T-stat Prob	BC
-2.8056 0.0479	-7.7611 0.0000	-3.9774 0.0046	4.9169 1.0000	0.1023 0.9959	-5.4963 0.0001	T-stat Prob	M ₂

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال اختبار PP لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، تم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال مقارنة t الجدولية مع t المحسوبة عند مستوى المعنوية 5% و 10%. تؤكد نتائج الاختبارين أن جميع متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، وميزان المدفوعات) غير مستقرة عند المستوى الأول ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى (1) I، (متكاملة من الدرجة الأولى) وذلك عند مستوى المعنوية 5% و 10%. ولا توجد متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني. (2) I.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL الذي يقيم وجود علاقة طويلة الأمد للمتغيرات التي تم تحديدها كمتمكاملة من الدرجة الأولى (1) I.

4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على متغيرات مربع كالدور بتطبيق منهجية ARDL يتضمن هذا المبحث قياس أثر الكتلة النقدية والمتمثلة في المتغير المستقل على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات والتي تعتبر متغيرات تابعة.

1.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي يتضمن هذا الفرع كل من اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، وتحديد فترة الإبطاء المثلى بالإضافة إلى تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير.

1.1.4.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود « Bound-Test » اختبار "BOUND TEST" لـ (Pesaran (2001 هو أداة إحصائية تستخدم للتحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. حيث تشير هذه العلاقة إلى أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل، حتى وإن كانت تتأرجح في الأجل القصير.

الجدول رقم (4-6): اختبار Bound TEST للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة لاختبار F-statistique
وجود علاقة تكامل مشترك	3.51	3.02	10%	7.571789
	4.16	3.62	5%	
	4.79	4.18	2.5%	
	5.58	4.94	1%	

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال الجدول رقم (4-6)، نلاحظ أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 7.571789. هذه القيمة أكبر من القيم الجدولية العليا والقيمة الدنيا عند مستوى المعنوية 1% وهذا ما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

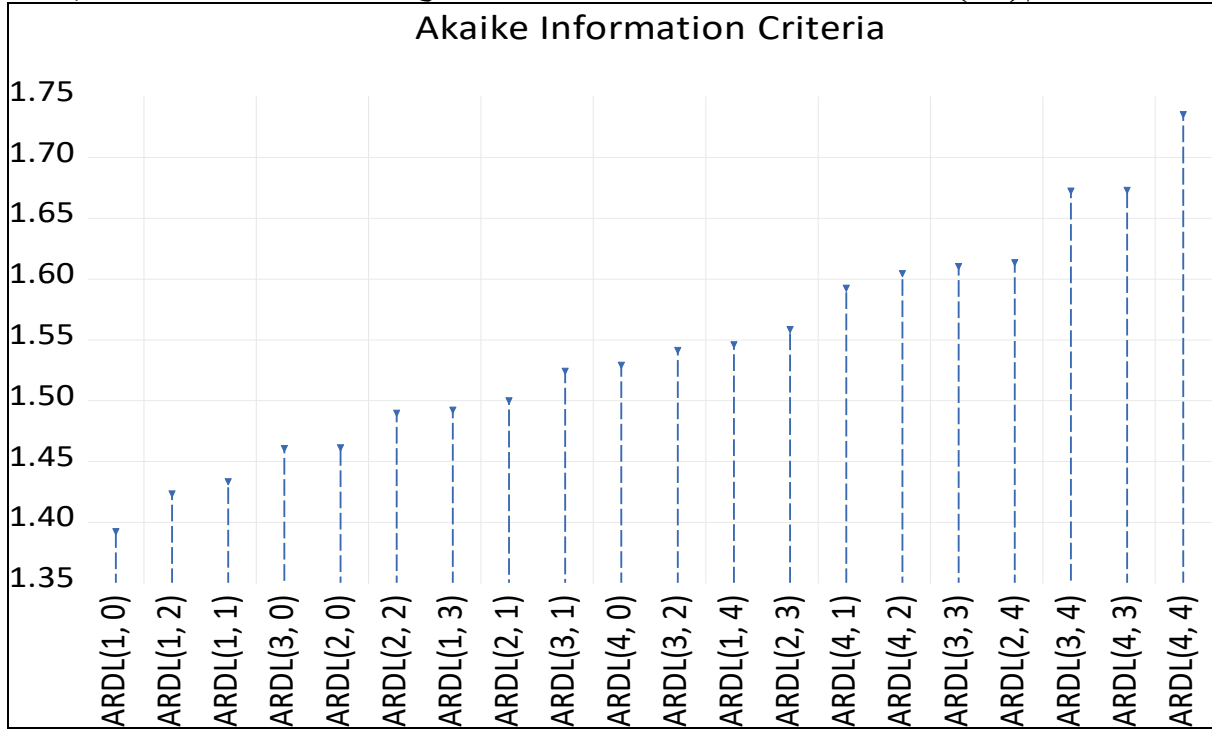
بناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات. هذا يعني أن الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الكتلة النقدية سيؤثر على النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وهذه النتائج توفر دليلاً قوياً على العلاقة بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

2.1.4.4. تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة، وذلك بعد التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

أ. تحديد فترة الإبطاء المثلى

وتمثل الفترة الزمنية التي يستغرقها المتغير للعودة إلى التوازن بعد أي اضطراب وفيما يلي سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام معيار AKAIKE.

الشكل رقم (4-7): اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

استنادا إلى الشكل أعلاه وباستخدام (معيار AIC معلومات أكايكي)، يظهر أن النموذج ARDL (1,0) هو النموذج الأمثل من بين أفضل 20 نموذجا، حيث يُشير هذا الاختيار في سياق هذه الدراسة، أن النموذج ARDL(1,0) لا يتضمن أي تأخيرات للمتغير المستقل ولكنه يتضمن تأخيرا واحداً للمتغير التابع وهو الأكثر ملائمة.

وبالتالي يتضح من هذه النتيجة أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير التابع يمكن أن تكون مهمة في تفسير العلاقات بين المتغيرات، بضمان تأخير واحد للمتغير التابع، كما يمكن للنموذج ARDL (1,0) تحقيق توازن بين الدقة والبساطة في التفسير، ومنه يُظهر أهمية اختيار النموذج المناسب في سياق التحليل الاقتصادي، لأنهم يمكن أن يؤدي اختيار نموذج غير مناسب إلى تفسير غير دقيق للعلاقات بين المتغيرات، وبالتالي تم صياغة نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$PIB_t = c + a_1 PIB_{t-1} + b_0 M_{2t} + e_t$$

حيث:

C: الحد الثابت؛

T: اتجاه الزمن؛

e_t حد الخطأ العشوائي؛

a, b معاملات العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ب. تقدير معاملات نموذج ARDL في الأجل الطويل

سيتم قياس العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الكتلة النقدية ومؤشر النمو الاقتصادي في إطار نموذج $ARDL(1,0)$ حيث سيتم الحصول على مقدرات معاملات النموذج كما موضح في الشكل الآتي:

الجدول رقم (4-7): نتائج تقدير نموذج للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الاحتمال
M_2	0.071289	0.0010
C	-2.517574	0.0008
0.725036		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-7) يمكن كتابة معادلة نموذج النمو الاقتصادي بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(PIB) = 0.0713 \times M_2 - 2.5176$$

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأخيرة في تقدير النموذج $ARDL$ وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (4-8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الاحتمال Prob
$PIB(-1)$	-0.877557	0.0000
M_2	0.101289	0.0010
C	-2.209306	0.0063

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

انطلاقاً من نتائج الجدول رقم (4-8) يمكننا كتابة معادلة النمو الاقتصادي بدلالة متغير الكتلة النقدية كما يلي:

$$D(PIB) = -0.877554 \times PIB(-1) + 0.101289 \times M_2 - 2.209306$$

3.1.4.4. تقييم النتائج المقدرة إحصائياً

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج $ARDL$ سيتم تفسير مقدرات معاملات النموذج إحصائياً بالنسبة للنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الأول الخاص بالنمو الاقتصادي أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.725036$ وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 73% من التغيرات التي طرأت على النمو الاقتصادي يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري ألا وهو الكتلة النقدية، بينما 27% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية؛
- **اختبار فيشر:** بلغت القيمة الاحتمالية لفيلشر تساوي $prob(F - statistic) = 0.000000$ وهذا يشير إلى أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5%، وبالتالي يمكن القول إن المتغير المستقل (M_2) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (النمو الاقتصادي)؛
- **معامل تصحيح الخطأ:** تشير نتائج الأجل القصير في النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات

إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالبا للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات والذي بلغ في هذا النموذج 0.87- كما أنها ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0.0000، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى القصير؛

- **نتائج معنوية المعالم المقدرة:** ومنه تشير نتائج الأجل القصير إلى أن جميع معالم النموذج جاءت منسقة مع النظرية الاقتصادية خاصة وأن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت موجبة، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، وكذلك بالنسبة لنتائج الأجل الطويل حيث جاءت هي كذلك تشير إلى أن كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، خاصة وأن إشارة معاملات الكتلة النقدية جاءت موجبة وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.

4.1.4.4. تقدير النتائج المقدرة اقتصاديا

أظهرت نتائج النموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي والتي ظهرت من خلال الجدول رقم (4-8) والجدول رقم (4-7) وجود تأثير إيجابي للكتلة النقدية M_2 على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير ولكن ضعيف إذ نلاحظ أن زيادة M_2 — 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.101289) في الأجل القصير وبمقدار (0.071289) في الأجل الطويل، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية التي ترى بأن أي زيادة في الكتلة النقدية توافقه زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية هذا الطلب ومنه زيادة الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بفعل أثر المضاعف. وقد أبدت نتائج تقدير النموذج توافق مع الواقع الاقتصادي الجزائري، لكن الزيادة في النمو كانت ضئيلة مقارنة بالزيادة الضخمة في كمية النقود وهذا ما يفسر أن هذه الأخير وجهت للإنفاق العام بغرض إنعاش ودعم نمو الاقتصادي، وما يعاب على الاقتصاد الجزائري كذلك كونه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى حيث استحوذ هذا القطاع على الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لفترة طويلة وبالتالي أصبح المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وهذا ما يجعل معدلات النمو غير مستقرة ولا تتسم بالاستدامة إذ تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن للدولة التحكم فيها راجعة إلى أسواق الطاقة العالمية، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ونقص مرونته تجاه الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في كمية النقود، مقارنة بقطاع الخدمات الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وقطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة في هذه القطاعات، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي ضعيفا وهشا خاصة خارج قطاع المحروقات، مما يستصعب الاعتماد عليه في مجال التنمية والتوظيف، ومن هنا يتضح أن السياسة الاقتصادية للدولة عجزت عن خلق ذلك الاقتصاد الحقيقي المتنوع والمتكامل الخالق للثروة للقيمة المضافة و القادر على مواجهة الأزمات والخروج منها بحيث أصبحت المعالم الهيكلية لهذا الاقتصاد مرآة تعكس التغيرات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

2.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على البطالة

يتضمن هذا الفرع كل من اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، وتحديد فترة الإبطاء المثلى بالإضافة إلى تقدير معاملات النموذج في الأجلين الطويل والقصير لنموذج البطالة.

1.2.4.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود « Bound-Test »

يمكن هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الكتلة النقدية (المتغير المستقل) والبطالة (المتغير التابع) حيث يجب أن تشير هذه العلاقة إلى أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل، حتى وإن كانت تتأرجح في الأجل القصير.

جدول رقم (4-9): اختبار Bund TEST للنموذج الخاص بالبطالة

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة F-statistic لاختبار
وجود علاقة تكامل مشترك	3.51	3.02	%10	8.819761
	4.16	3.62	%5	
	4.79	4.18	%2.5	
	5.58	4.94	%1	

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج 12 Eviews.

من خلال مخرجات الجدول الذي في الأعلى نجد أن قيمة فيشر F الإحصائية تبلغ 8.819761، وهذه القيمة تتجاوز القيم الجدولية العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 1% وهذا ما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (معدل البطالة)، وبناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات مما يعني أن الكتلة النقدية ومعدل البطالة مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الكتلة النقدية سيؤثر على معدل البطالة والعكس صحيح، إذ أن هذه النتائج توفر دليلاً قوياً على العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة.

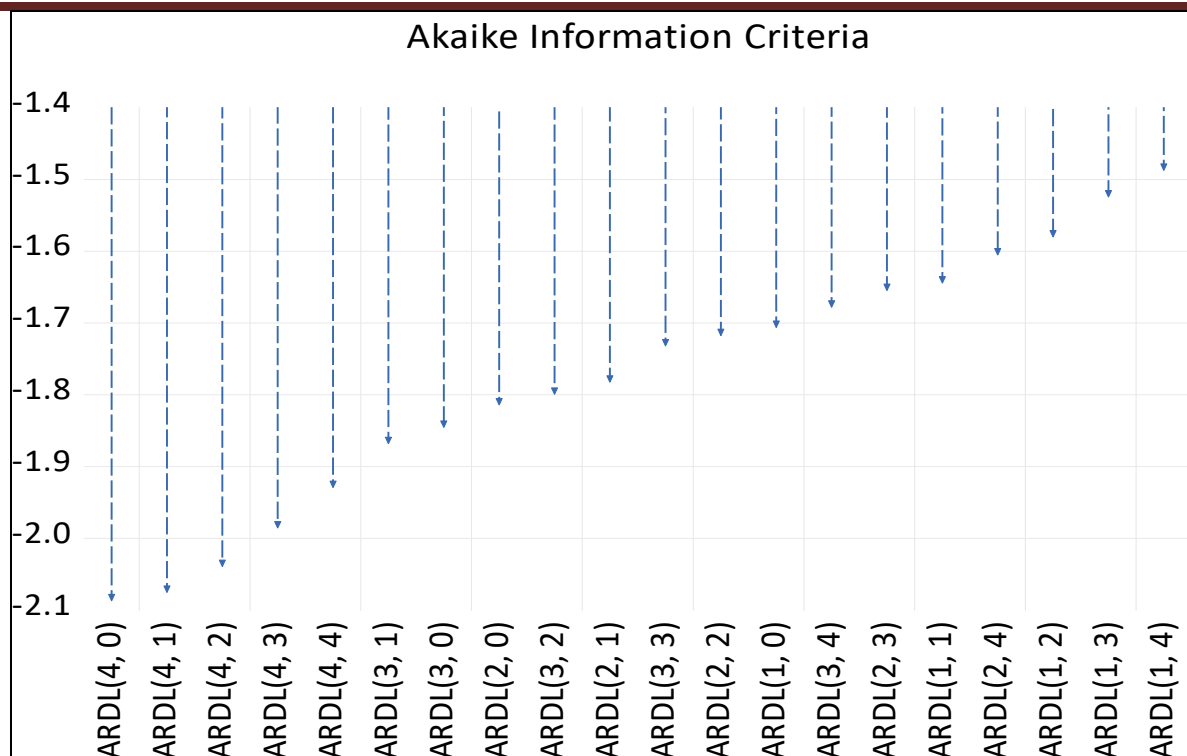
2.2.4.4. تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة، وذلك بعد التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (البطالة).

أ. تحديد فترة الإبطاء المثلى

فيما يلي سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام معيار AKAIKE.

الشكل رقم (4-8): اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالبطالة



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج 12 Views.

استناداً إلى الشكل الذي تم ملاحظته واستخدام (معيار AIC معلومات أكايكي)، يظهر أن النموذج ARDL(4,0) هو النموذج الأمثل من بين أفضل 20 نموذجاً، حيث يشير هذا الاختيار إلى أنه في سياق هذه الدراسة، النموذج ARDL(4,0) لا يتضمن أي تأخيرات للمتغير المستقل ولكنه يتضمن أربعة تأخيرات للمتغير التابع هو الأكثر ملائمة.

حيث تبين هذه النتيجة أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير التابع يمكن أن تكون مهمة في تفسير العلاقات بين المتغيرات، بتضمين أربع تأخيرات للمتغير التابع، وبالتالي يمكن للنموذج ARDL(4,0) تقديم توازن بين الدقة والبساطة في التفسير وهو الاختيار الذي يُظهر أهمية اختيار النموذج المناسب في سياق التحليل الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي اختيار نموذج غير مناسب إلى تفسير غير دقيق للعلاقات بين المتغيرات، وبالتالي يمكن صياغة نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$CHO_t = c + a_1CHO_{t-1} + a_2CHO_{t-2} + a_3CHO_{t-3} + a_4CHO_{t-4} + b_0M_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث:

c الحد الثابت؛

T اتجاه الزمن؛

ε حد الخطأ العشوائي؛

a, b معاملات العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ب. تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

وفقاً للنموذج المختار في هذه الدراسة ARDL(4,0) فإن الجدول القادم يعرض المعاملات المقدرة للنموذج على مدى الطويل كما هو موضح.

الجدول رقم (4-10): نتائج تقدير نموذج البطالة في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال
M ₂	-0.303272	0.0001

0.1809	0.739747	C
0.972646		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول يمكن كتابة معادلة نموذج البطالة بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(CHO) = -0.303272 \times M_2 + 0.739747$$

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل، سنقوم بالتطرق إلى الخطوة الأخيرة في تقدير النموذج ARDL، وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الكتلة النقدية والبطالة من خلال النموذج الثاني ARDL(4.0)، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الاحتمال prob
CHO(-1)	0.174775	0.0036
DCHO(-1)	0.152812	0.0196
DCHO(-2)	0.193879	0.3854
DCHO(-3)	0.516510	0.0082
M ₂	-0.071652	0.0196
C	0.174775	0.2476

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

انطلاقاً من الجدول رقم (4-11) يمكننا كتابة معادلة نموذج البطالة بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل القصير كما يلي:

$$D(CHO) = -0.236264 \times CHO(-1) - 0.071658 \times M_2 + 0.174775$$

3.2.4.4. تقييم النتائج المقدرة إحصائياً

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL سيتم تفسير مقدرات معاملات النموذج إحصائياً بالنسبة للبطالة في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الثاني الخاص بالبطالة أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.972646$ وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 97% من التغيرات التي طرأت على البطالة يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري ألا وهو الكتلة النقدية، بينما 3% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.
- **اختبار فيشر:** قيمة الاحتمالية لفيش تساوي 0,000000 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5% وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل قادرة على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.
- **معامل تصحيح الخطأ:** تشير نتائج الأجل القصير في النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالباً للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات والذي بلغ في هذا النموذج 23-%، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى القصير.

نتائج معنوية المعالم المقدرة: تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت منسقة مع النظرية الاقتصادية خاصة وأن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت سالبة، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين البطالة، كذلك بالنسبة لنتائج الأجل الطويل كانت كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، وذلك أن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت سالبة ومعنوية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين معدل البطالة.

4.2.4.4. تقييم النتائج المقدرة اقتصاديا

أظهرت نتائج تقدير نموذج $ARDL$ الخاص بالبطالة والموضحة من خلال الجدول رقم (4-10) والجدول رقم (4-11) بوجود تأثير سلبي للكتلة النقدية M_2 على البطالة في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل، إذ يرافق الزيادة في الكتلة النقدية M_2 — 1 دينار انخفاض في معدل البطالة بمقدار (0.071652) في الأجل القصير وبمقدار (0.303272) في الأجل الطويل، لتكون هذه النتائج متطابقة للنظرية الاقتصادية التي ترى بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة الإنتاج المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العمالة كذلك جاءت هذه النتائج متوافقة والاقتصاد الجزائري حيث كان فيه توجيه الكتلة النقدية نحو الإنفاق العام لدفع وتيرة التشغيل من خلال البرامج التنموية المختلفة ودعم أجهزة التشغيل صف إلى ذلك شراء السلم الاجتماعي، لكن كان تأثيره ضعيف نوعا ما في التخفيف من معدلات البطالة خلال فترة الدراسة خاصة على المدى القصير مقارنة مع المبالغ الضخمة التي ضخّت في الاقتصاد للتخفيف من مشكلة البطالة، على الرغم من الارتفاع الملحوظ في نسب العمالة خلال هذه الفترة خاصة في قطاع الخدمات، ويعزى هذا إلى أن المناصب المستحدثة هي مناصب مؤقتة وظرفية وذلك راجع لارتباط توفير هذه المناصب بتطور إنفاق الدولة من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة، كما أن هذه المناصب جاءت في إطار العقود وبرامج الإدماج المؤقتة، والتي تزامنت مع تطبيق السلطات لبرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

3.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على التضخم

يتضمن هذا الفرع كل من اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، وتحديد فترة الإبطاء المثلى بالإضافة إلى تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير.

1.3.4.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود « Bound-Test »

يمكن هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الكتلة النقدية (المتغير المستقل) والتضخم (المتغير التابع)، حيث يجب أن تشير هذه العلاقة إلى أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل حتى وإن كانت تتأرجح في الأجل القصير.

جدول رقم (4-12): اختبار Bund TEST للنموذج الخاص بالتضخم

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة لاختبار F-statistique
وجود علاقة تكامل مشترك	3.51	3.02	10%	10.52776
	4.16	3.62	5%	
	4.79	4.18	2.5%	
	5.58	4.94	1%	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

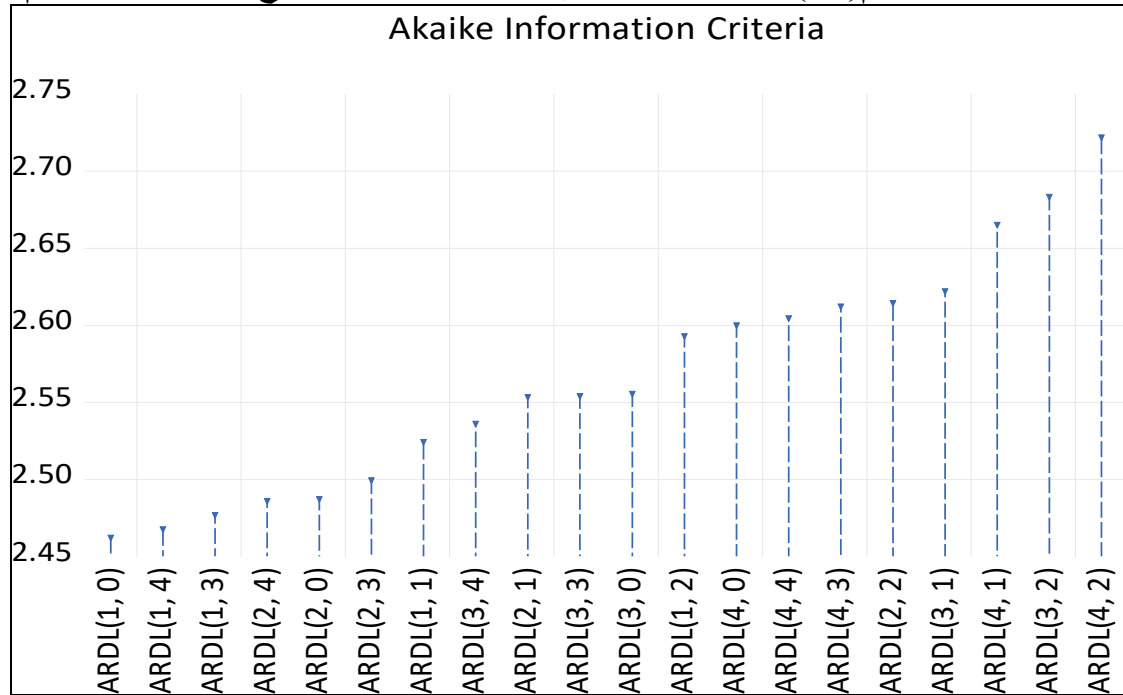
نجد من خلال الجدول أن قيمة فيشر F الإحصائية تبلغ 10.52776 هذه القيمة تتجاوز القيم الجدولية العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 1% حيث يشير هذا إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (التضخم). وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يعني أن الكتلة النقدية والتضخم مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأن أي تغيير في الكتلة النقدية سيؤثر على التضخم والعكس صحيح، ومنه هذه النتائج توفر دليلاً قوياً على العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم.

2.3.4.4. تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة، وذلك بعد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (التضخم).

أ. تحديد فترة الإبطاء المثلى

فيما يلي سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام معيار AKAIKE. الشكل رقم (4-9): اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بالتضخم



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

استناداً إلى الشكل الذي تم ملاحظته واستخدام معيار AIC معلومات أكايكي، يظهر أن النموذج ARDL (1,0) هو النموذج الأمثل من بين أفضل 20 نموذجاً. يشير هذا الاختيار إلى أنه في سياق هذه الدراسة، النموذج ARDL (1,0) الذي لا يتضمن أي تأخيرات للمتغير المستقل ولكنه يتضمن تأخيراً واحداً للمتغير التابع هو الأكثر ملائمة.

حيث توضح هذه النتيجة أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير التابع يمكن أن تكون مهمة في تفسير العلاقات بين المتغيرات. بتضمين تأخير واحد للمتغير التابع، يمكن للنموذج ARDL (1,0) تحقيق توازن بين الدقة والبساطة في التفسير.

ومنه هذا الاختيار يُظهر أهمية اختيار النموذج المناسب في سياق التحليل الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي اختيار نموذج غير مناسب إلى تفسير غير دقيق للعلاقات بين المتغيرات. يمكن صياغة نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$INF = c + a_1 INF_{t-1} + b_0 M_{2t} + \varepsilon_t$$

حيث:

C الحد الثابت؛ T اتجاه الزمن؛

ε حد الخطأ العشوائي؛ a, b معاملات العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ب. تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

وفقا للنموذج المختار في هذه الدراسة (1,0) ARDL فإن الجدول القادم يعرض المعاملات المقدرة للنموذج على مدى الطويل.

الجدول رقم (4-13): نتائج تقدير نموذج التضخم في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال
M ₂	0.2995	0.0270
C	-0.9248	0.6958
		0.0115748

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-13) يمكن كتابة معادلة نموذج التضخم بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(INF) = 0.2995 \times M_2 - 0.9248$$

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل، سنقوم بالتطرق إلى الخطوة الأخيرة في تقدير النموذج ARDL، وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الكتلة النقدية والتضخم من خلال نموذج (1,0) ARDL، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال prob
INF(-1)	-0.427642	0.0129
M ₂	0.146195	0.0129
C	-0.395495	0.6870

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

انطلاقا من الجدول رقم (4-14) يمكننا كتابة معادلة نموذج البطالة بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل القصير كما يلي:

$$D(INF) = -0.427642 \times INF(-1) + 0.176195 \times M_2 - 0.395495$$

3.3.4.4. تقييم النتائج المقدرة إحصائيا

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL سيتم تفسير مقدرات معاملات النموذج إحصائياً بالنسبة للتضخم في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الثالث الخاص بالتضخم أن معامل التحديد $R^2 = 0.636325$ وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 64% من التغيرات التي طرأت على التضخم يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري ألا وهو الكتلة النقدية، بينما 36% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية؛
- **اختبار فيشر:** نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لفيش تساوي 0,000025 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5% وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل (الكتلة النقدية) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (التضخم)؛
- **معامل تصحيح الخطأ:** تشير نتائج الأجل القصير في النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالباً للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونجده في هذا النموذج بلغ 42-%، وذو معنوية إحصائية قوية بلغت 0,0129، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى القصير؛
- **نتائج معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت منسقة مع النظرية الاقتصادية خاصة وأن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت موجبة ومعنوية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين التضخم، كذلك بالنسبة لنتائج الأجل الطويل كانت كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية، وذلك أن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت موجبة ومعنوية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين معدل التضخم.

4.3.4.4. تقييم النتائج المقدرة اقتصادياً

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم والموضحة في الجدول رقم (4-13) والجدول رقم (4-14) وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والتضخم في الأجلين الطويل والقصير، وتفسر بأن الزيادة بـ 1 مليار دينار في الكتلة النقدية ترافقها زيادة في معدلات التضخم بمقدار (0.14619) في الأجل القصير، وبمقدار (0.2995) في الأجل الطويل، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية التي ترى بأن الزيادة في عرض النقود في ظل التشغيل الكامل للموارد لن تؤدي إلا إلى إشعال لهيب الأسعار وارتفاع معدل التضخم، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يؤدي إلى العبث بمستوى معيشة الأفراد، وهو ما يتوافق وطبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أن الارتفاع في كمية النقود M_2 داخل الاقتصاد الجزائري أثر بشكل مباشر على الارتفاع في المستوى العام للنقود وذلك نتيجة زيادة الطلب الكلي في المقابل ضعف الطاقة الإنتاجية اللازمة التي جعلت العرض أقل من الطلب وعدم القدرة على تلبية الرغبات من سلع وخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يشهد جمود الجهاز الإنتاجي وعدم تكيفه مع التغيرات في حزم النقدية M_2 لذا انعكس ذلك على المستوى العام للأسعار.

4.4.4. قياس أثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات

يتضمن هذا الفرع كل من اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، وتحديد فترة الإبطاء المثلى بالإضافة إلى تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير.

1.4.4.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود "BOUND"- TEST

يمكن هذا الاختبار التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الكتلة النقدية (المتغير المستقل) وميزان المدفوعات (المتغير التابع) حيث يجب أن تشير هذه العلاقة إلى أن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل، حتى وإن كانت تتأرجح في الأجل القصير.

جدول رقم (4-15): نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

النتيجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستويات المعنوية	القيمة المحسوبة اختبار F-statistique
وجود علاقة تكامل مشترك	3.51	3.02	10%	11.54935
	4.16	3.62	5%	
	4.79	4.18	2.5%	
	5.58	4.94	1%	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

يبين لنا الجدول رقم (4-15) أن قيمة فيشر F الإحصائية تبلغ 11.54935 هذه القيمة تتجاوز القيم الجدولية العليا والدنيا عند مستوى المعنوية 1% هذا يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات).

وبناءً على هذه النتائج، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا يعني أن الكتلة النقدية وميزان المدفوعات مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الكتلة النقدية سيؤثر على ميزان المدفوعات والعكس صحيح، حيث أن هذه النتائج توفر دليلاً قوياً على العلاقة بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات.

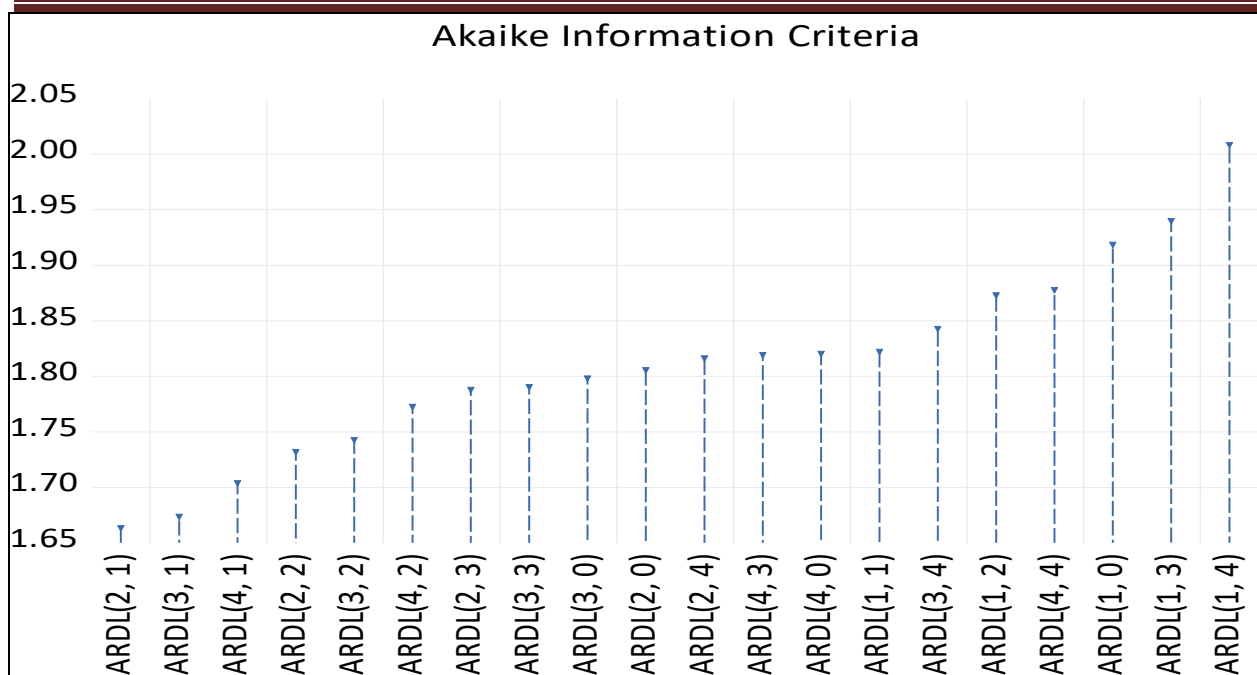
2.4.4.4. تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة، وذلك بعد التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات).

أ. تحديد فترة الإبطاء المثلى

فيما يلي سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام معيار AKAIKE.

الشكل رقم (4-10): اختيار فترات الإبطاء الملائمة للنموذج الخاص بميزان المدفوعات



المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

استناداً إلى الشكل الذي تم ملاحظته واستخدام معيار (AIC معلومات أكايكي)، يظهر أن النموذج ARDL (2,1) هو النموذج الأمثل من بين أفضل 20 نموذجاً، حيث يشير هذا الاختيار إلى أنه في سياق هذه الدراسة، النموذج ARDL(2,1) الذي يتضمن تأخيراً واحداً للمتغير المستقل وتأخيرين للمتغير التابع هو الأكثر ملائمة.

توضح هذه النتيجة أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير المستقل والتابع قد تكون مهمة في تفسير العلاقات بين المتغيرات، وذلك بتضمين تأخير واحد للمتغير المستقل وتأخيرين للمتغير التابع، يمكن للنموذج ARDL (2,1) تحقيق توازن بين الدقة والبساطة في التفسير.

هذا الاختيار يُظهر أهمية اختيار النموذج المناسب في سياق التحليل الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي اختيار نموذج غير مناسب إلى تفسير غير دقيق للعلاقات بين المتغيرات ومنه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفق الصيغة التالية:

$$BC_t = \phi + a_1 BC_{t-1} + a_2 BC_{t-2} + b_0 DEP_t + b_1 DEP_{t-1} \varepsilon_t$$

حيث:

C الحد الثابت؛

T اتجاه الزمن؛

ε حد الخطأ العشوائي؛

a, b معاملات العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ب. تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

وفقا للنموذج المختار في هذه الدراسة (2,1) ARDL فإن الجدول القادم يبين نتائج تقدير النموذج (2,1) ARDL، على مدى الطويل.

الجدول رقم (4-16): نتائج تقدير نموذج ميزان المدفوعات في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال
M ₂	-0.013585	0.0001
C	6.675916	0.0087
		0.729659

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-16) يمكن كتابة معادلة نموذج ميزان المدفوعات بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(BC) = -0.013585 \times M_2 + 6.675916$$

ج. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأخيرة في تقدير النموذج ARDL وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات

الجدول رقم (4-17): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال prob
BC(-1)	-0.400432	0.0000
BC(-2)	-0.424882	0.0179
M ₂	-0.320018	0.0000
M ₂ (-1)	-0.276453	0.0000
C	2.673251	0.0854

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

انطلاقا من الجدول رقم (4-17) يمكننا كتابة معادلة نموذج ميزان المدفوعات بدلالة متغير الكتلة النقدية في الأجل القصير كما يلي:

$$D(BC) = -0.400432 \times BC(-1) - 0.320018 \times M_2 + 2.673251$$

3.4.4.4. تقييم النتائج المقدرة إحصائيا

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL سيتم تفسير مقدرات معلمات النموذج إحصائيا بالنسبة للميزان المدفوعات في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من خلال جدول تقدير النموذج الأول الخاص بميزان المدفوعات أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.729659$ وهو معدل جد مقبول وهذا يعني أن 73% من التغيرات التي طرأت على ميزان المدفوعات يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري ألا وهو الكتلة النقدية، بينما 27% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات اقتصادية أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية؛
- **اختبار فيشر:** كما تبين أن القيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0,000000 أي أن النموذج له دلالة معنوية عند المستوى 5%، وبالتالي يمكن القول أن المتغير المستقل قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع؛
- **معامل تصحيح الخطأ:** تشير نتائج الأجل القصير في النموذج أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، والذي يجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالبا للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، بلغ في هذا النموذج -40%؛ $BC(-1)^* = -0.40$ ، ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0,0033، وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى القصير؛
- **نتائج معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت منسقة مع النظرية الاقتصادية خاصة وأن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت سالبة ومعنوية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين ميزان المدفوعات، كذلك بالنسبة لنتائج الأجل الطويل كانت كل معالم النموذج معنوية ومتوافقة مع الواقع الاقتصادي، وذلك أن إشارة معامل الكتلة النقدية جاءت سالبة ومعنوية، وهذا ما يدل على وجود علاقة بينها وبين معدل ميزان المدفوعات.

4.4.4.4. تقييم النتائج المقدرة اقتصاديا

من خلال نتائج ARDL الخاصة بميزان المدفوعات والمبينة في الجدول رقم (4-16) و الجدول رقم (4-17) تبين وجود تأثير سلبي قوي للكتلة النقدية M_2 على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، حيث أن زيادة الكتلة النقدية بـ 1 دينار يؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بمقدار (0.320018) في الأجل القصير ومقدار (0.013585) في الأجل الطويل، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية التي ترى بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الكلي حيث قد يساهم هذا الأخير في زيادة قيمة الصادرات وبالتالي انخفاض في قيمة الواردات، ويمكن تفسير هذه النتيجة في الاقتصاد الجزائري بأن الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية بحتة مقارنة بمختلف الصادرات الأخرى نتيجة تخلف القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى الاعتماد على الخارج لسد الفجوة بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي بالإضافة كذلك إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية من جهة وضعف الآلة الإنتاجية الوطنية من جهة أخرى وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي الأمر الذي جعل رصيد ميزان المدفوعات للبلد يتراجع على الرغم من ارتفاع معدل الكتلة النقدية في الاقتصاد وهذا ما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلاد .

5.4. تقييم النتائج المقدرة قياسي

من أجل التأكد من صلاحية النماذج المقدرة وملاءمتها للتحليل وخلوها من المشاكل القياسية سنقوم من خلال هذا المبحث بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

1.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالنمو الاقتصادي

تتضمن هذه الاختبارات كل من اختبار عدم الثبات، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي.

1.1.5.4. اختبار عدم ثبات التباين

من أجل الكشف عن مشكلة عدم الثبات من عدمها سيتم إجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الموالي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

جدول رقم (4-18): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob-F-statistic	0.9354
	Prob- chi-Square	0.9327
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob-F-statistic	0.6323
	Prob- chi-Square	0.6078

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

بالنظر إلى الاختبارين السابقين، يتضح أن قيمة Prob-Chi-Square لاختبار ARCH هي 0.9327، وقيمة Chi-Square لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY تساوي 0.06078 وهما أكبر بكثير من مستوى المعنوية البالغ 5%. مما يؤدي إلى قبول فرضية عدم الثبات التي تشير إلى ثبات التباين أو تجانسها، وبناءً على ذلك يمكننا الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

2.1.5.4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

سيتم من خلال هذا الفرع الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر وذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH-GODFREY	Prob-F-statistic	0.4364
	Prob- chi-Square	0.3855

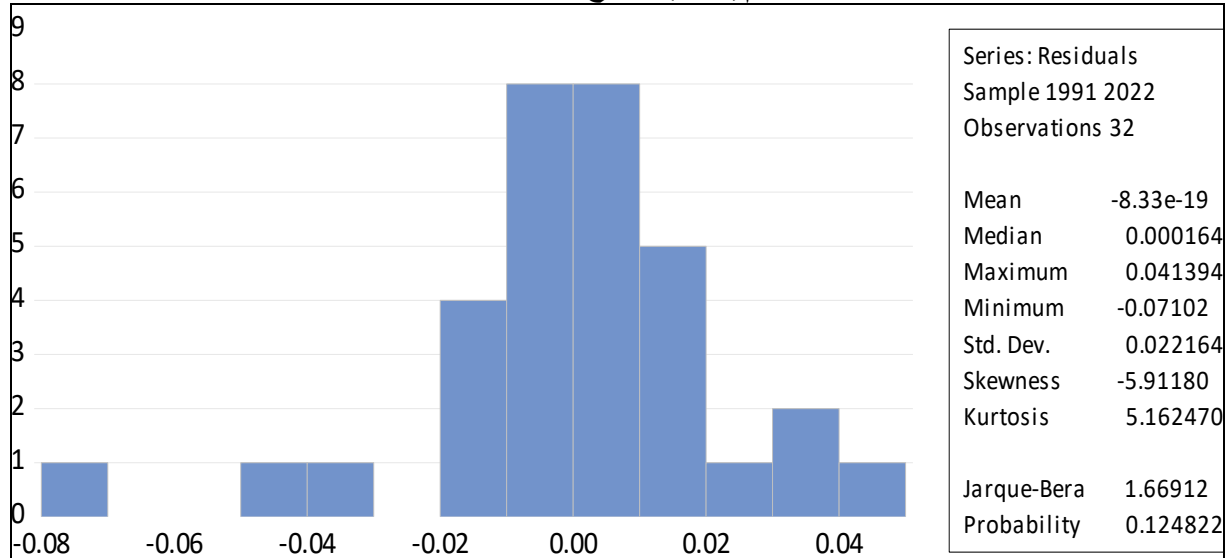
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

من الجدول السابق، يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST هي 0.3855، وهذا أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

3.1.5.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

سنعتمد على اختبار Jarque-Bera، بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

الشكل رقم (4-11): نتائج اختبار JARQUE-BERRA



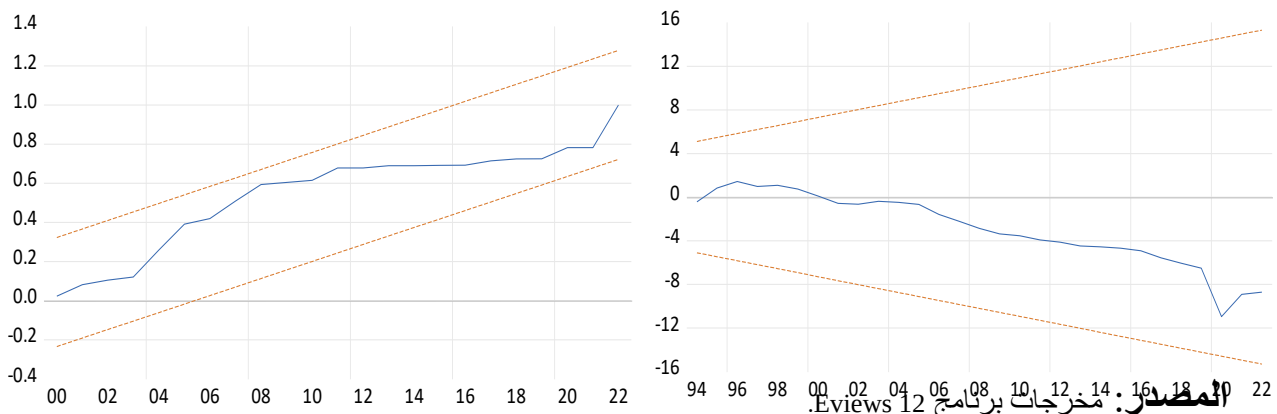
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من الشكل السابق، يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية JARQUE-BERRA هي 0,124822، وهذا أكبر من 5 %، وهذا يشير إلى أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً عند مستوى المعنوية 5%.

4.1.5.4. اختبار استقرار الهيكل للنموذج

يمكن الغرض من هذا الاختبار في التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

الشكل رقم (4-12): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي



نلاحظ من الشكل (4-12) أن كل من المنحنى CUSUM والممنحنى البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ يقع داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%.

2.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالبطالة

تتضمن هذه الاختبارات كل من اختبار عدم الثبات، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة.

1.2.5.4. اختبار عدم الثبات

بهدف الكشف عن مشكلة عدم الثبات من عدمها سيتم إجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الموالي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

جدول رقم (4-20): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطالة

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob-F-statistic	0.7508
	Prob- chi-Square	0.7396
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob-F-statistic	0.5105
	Prob- chi-Square	0.4596

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

بالنظر إلى الاختبارين السابقين، يتضح أن قيمة Prob-Chi-Square لاختبار ARCH هي 0.7396 وقيمة Prob-Chi-Square لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY قدرت بـ 0.4596 وهما أكبر بكثير من مستوى المعنوية البالغ 5%. مما يؤدي إلى قبول فرضية عدم الثبات التي تشير إلى ثبات التباين أو تجانسه، وبناءً على ذلك يمكننا الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

2.2.5.4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

سيتم من خلال هذا الفرع الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر وذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-21): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH-GODFREY	Prob-F-statistic	0.4166
	Prob- chi-Square	0.3134

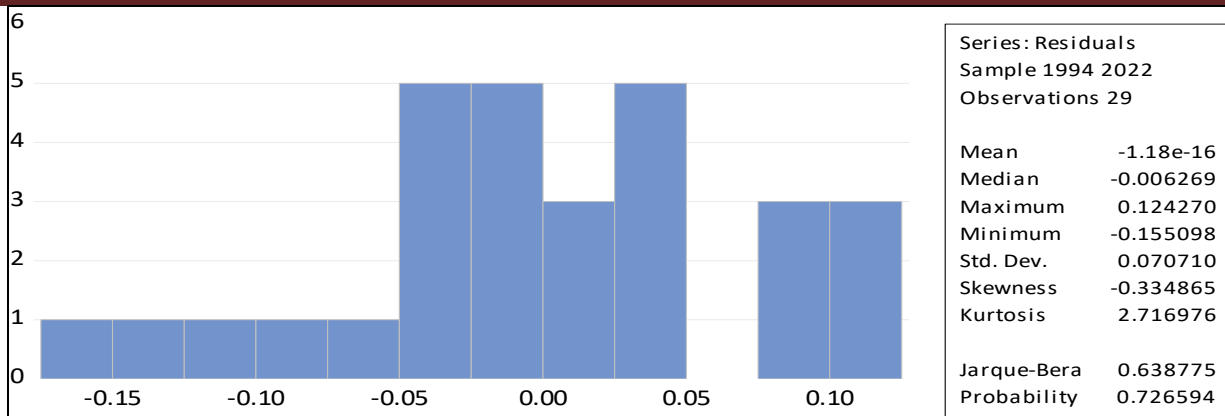
المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.3134 وهي أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء في النموذج عند مستوى المعنوية 5%.

3.2.5.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

سيتم الاعتماد في هذا الفرع على اختبار Jarque-Bera، بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر.

الشكل رقم (4-13): نتائج اختبار JARQUE-BERRA



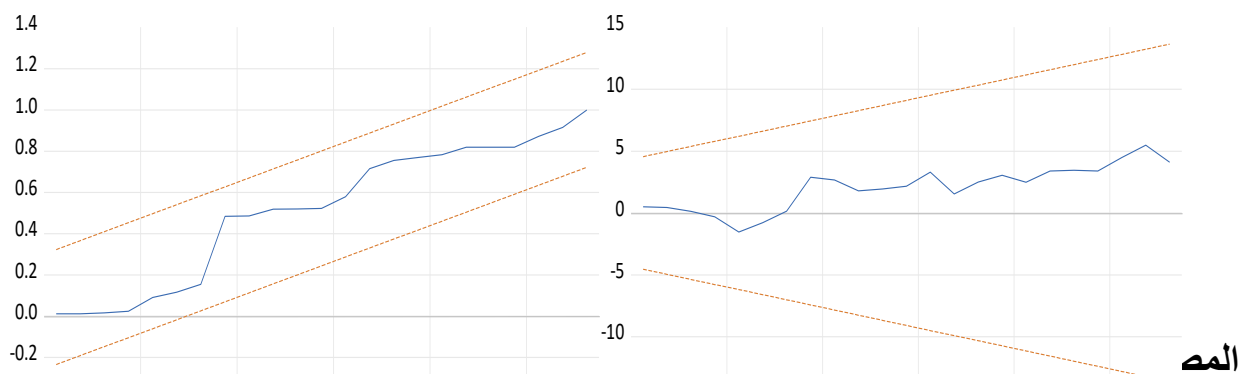
المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية JARQUE-BERRA تساوي 0,726594 وهي أكبر من 5% ومنه فإن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً عند مستوى المعنوية 5%.

4.2.5.4. اختبار استقرار الهيكل للنموذج

يمكن الغرض من هذا الاختبار في التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

الشكل رقم (4-14): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالبطالة



نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-14) أن من المنحني البياني للمجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ يتم داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقراره المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وهذا ما يؤكد على وجود استقرار هيكل للنموذج المقدر طيلة فترة الدراسة.

3.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بالتضخم

تتضمن هذه الاختبارات كل من اختبار عدم الثبات، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الاستقرار الهيكل للنموذج.

1.3.5.4. اختبار عدم الثبات

بهدف الكشف عن مشكلة عدم الثبات من عدمها سيتم إجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الموالي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

جدول رقم (4-22): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob-F-statistic	0.1794

0.1681	Prob- chi-Square	BREUSH-PAGAN-GODFREY
0.6572	Prob-F-statistic	
0.6465	Prob- chi-Square	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

بالنظر إلى الاختبارين السابقين، يتضح أن قيمة Prob-Chi-Square لا اختبار ARCH هي 0.1681، وقيمة Prob-Chi-Square لا اختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY قدرت بـ 0.6465 وهما أكبر بكثير من مستوى المعنوية البالغ 5%. مما يؤدي إلى قبول فرضية عدم التشير إلى ثبات التباين أو تجانسه، وبناءً على ذلك يمكننا الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

2.3.5.4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

سيتم من خلال هذا الفرع الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر وذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-23): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH-GODFREY	Prob-F-statistic	0.5358
	Prob- chi-Square	0.4854

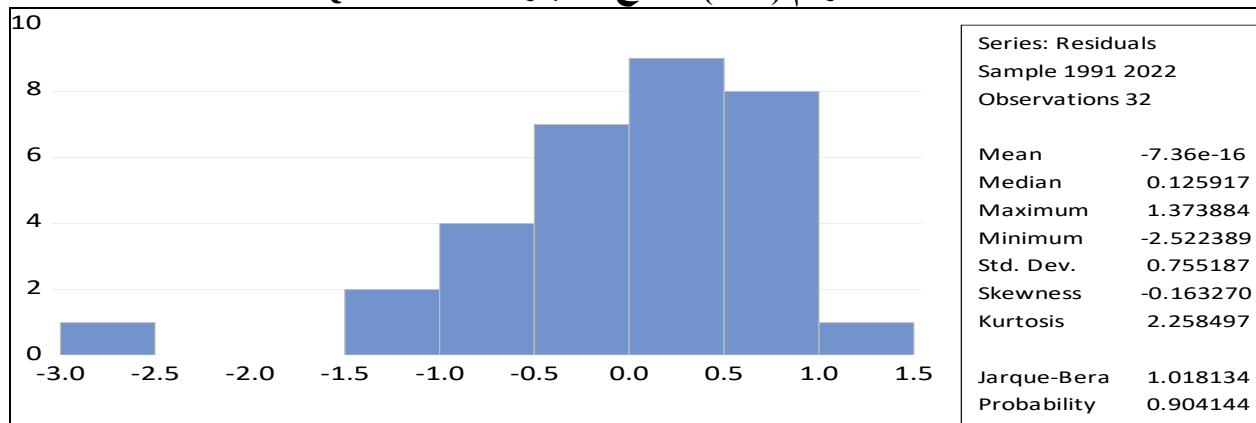
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.4854 وهي أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء في النموذج عند مستوى المعنوية 5%.

3.3.5.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر سنعتمد على اختبار JARQUE-Bera والشكل الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (4-15): نتائج اختبار JARQUE-BERRA



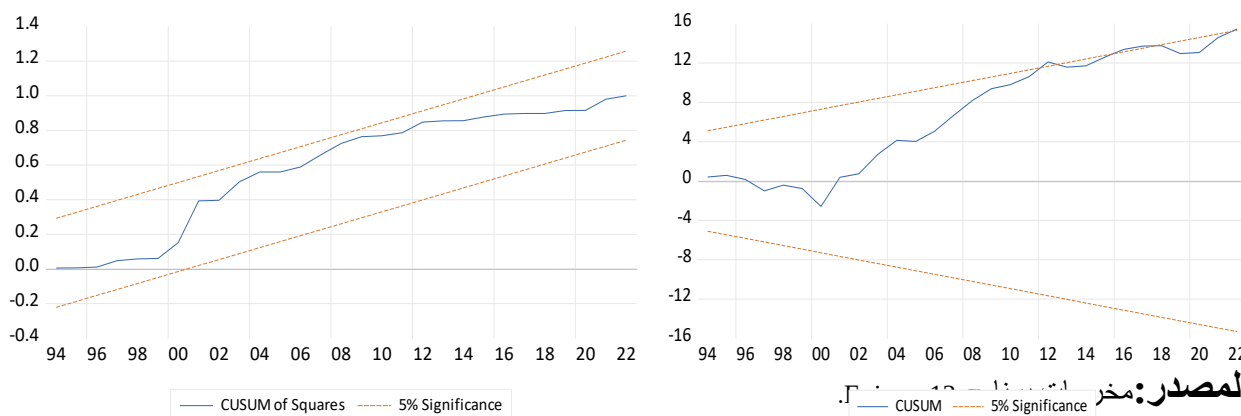
المصدر: برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الإحصائية JARQUE-BERRA تساوي 0,904144 وهي أكبر من 5 %، ومنه فإن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً عند مستوى المعنوية 5%.

4.3.5.4 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يمكننا هذا الاختبار من التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

الشكل رقم (4-16): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالتضخم



نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-16) أن المنحنى البياني للمجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM يقع داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%.

4.5.4. الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاصة بميزان المدفوعات

تتضمن هذه الاختبارات كل من اختبار عدم الثبات، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات.

1.4.5.4. اختبار عدم الثبات

بهدف الكشف عن مشكلة عدم الثبات من عدمها سيتم إجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الموالي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

جدول رقم (4-24): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob-F-statistic	0.7630
	Prob- chi-Square	0.7530
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob-F-statistic	0.6442
	Prob- chi-Square	0.6011

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

بالنظر إلى الاختبارين السابقين، يتضح أن قيمة Prob-Chi-Square لاختبار ARCH هي 0.7530، وقيمة Prob-Chi-Square لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY قدرت بـ 0.6011 وهما أكبر بكثير من مستوى المعنوية البالغ 5%. مما يؤدي إلى قبول فرضية عدم الثبات إلى ثبات التباين أو تجانسه، وبناءً على ذلك يمكننا الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

2.4.5.4. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

سيتم من خلال هذا الفرع الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر وذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (4-25): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

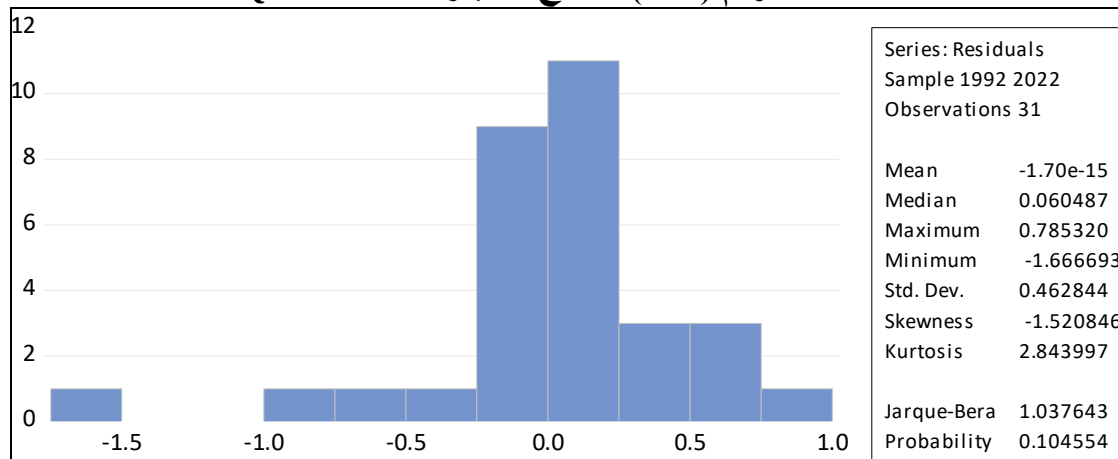
الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH-GODFREY	Prob-F-statistic	0.2286
	Prob- chi-Square	0.1664

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.1664 وهي أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء في النموذج عند مستوى المعنوية 5%.

3.4.5.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل رقم (4-17): نتائج اختبار JARQUE-BERRA



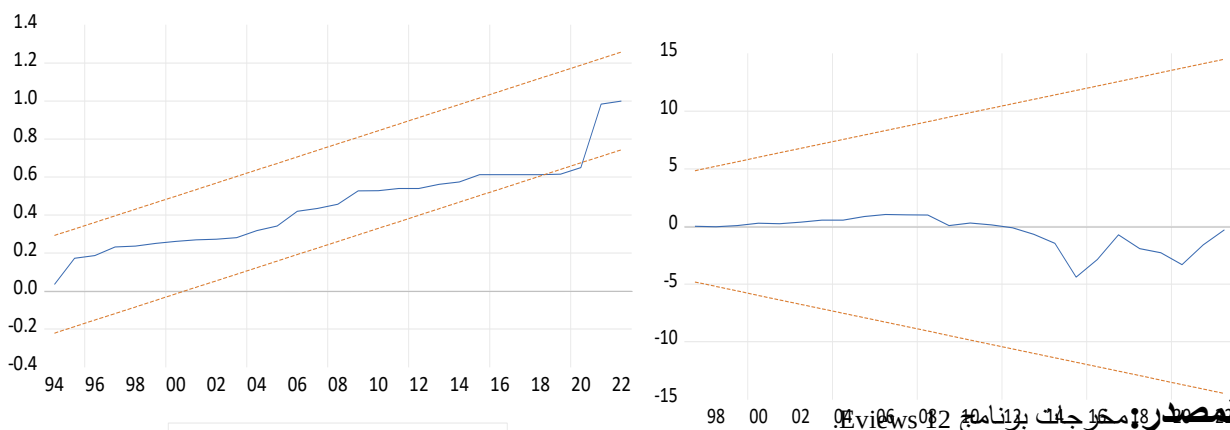
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الإحصائية JARQUE-BERRA تساوي 0,104554 وهي أكبر من 5 %، ومنه فإن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً عند مستوى المعنوية 5 %.

4.4.5.4. اختبار استقرار الهيكل للنموذج

يكمن الغرض من هذا الاختبار في التحقق من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولمعرفة ذلك يتم استخدام الاختبارين الآتيين:

الشكل رقم (4-18): اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ للنموذج الخاص بميزان المدفوعات



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ (4-18) أن كل من المنحنى البياني لمجموع التراكمي للبواقي الراجعة CUSUM والمنحنى البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة CUSUMSQ يقع داخل مجال الثقة 95% مما يؤكد على استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5 %.

6.4. خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل دراسة الجانب التطبيقي لأثر السياسة النقدية الطبقة من طرف الحكومة الجزائرية على المتغيرات الأربعة لمربع كال دور (الأهداف النهائية للسياسة النقدية) في الجزائر، حيث قمنا في البداية بإعطاء لمحة عن التحليل القياسي المتبع خلال هذه الدراسة، ثم التعريف بمتغيرات الدراسة وإبراز تطوراتها، بعدها قمنا باختبار التحليل الشعاعي (ACP) بهدف تبيان علاقة الارتباط بين المتغيرات الموجودة في النموذج، ثم توجهنا إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومن ثم تقدير أثر الكتلة النقدية على أهداف السياسة الاقتصادية في المدى القصير والطويل بالاعتماد على منهجية ARDL، من خلال اختبار منهج الحدود (Bound- test) للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث أظهرت نتائج التقدير أن الكتلة النقدية M_2 لها أثر إيجابي في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة ولكن ل هذا الأثر لم يكن في المستوى المطلوب في حين أثرت سلبا على كل من التضخم وميزان المدفوعات وهذا ما أثبتته جودة تقدير النموذج الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها.

خاتمة

في ختام هذا البحث، يمكننا القول أن السياسة النقدية تمثل أداة أساسية في يد البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي دولة، وقد كانت الجزائر نظرا لتحدياتها الاقتصادية المتمثلة في الاعتماد الكثير على إيرادات النفط، تواجه صعوبات متعددة في تنفيذ سياسة نقدية فعالة ومستدامة، وفي هذا السياق تطرقت الدراسة إلى دور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

لقد أظهرت نتائج البحث أن السياسة النقدية في الجزائر قد حققت بعض النجاح في بعض المجالات، لكن في الوقت نفسه، كانت هناك تحديات لتحقيق فاعليتها، لاسيما تأثيرات التقلبات النفطية.

❖ نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- السياسة النقدية ليست وحدها المسؤولة عن تحقيق مثلوية المربع السحري لكالدور، بل يتطلب ذلك تظافر كل السياسات الاقتصادية، لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف النهائية؛
- إن التعديلات القانونية التي تم إدخالها في النظام النقدي الجزائري ساهمت في تحسين بعض أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة، الرقابة على الكتلة النقدية، ولكن الحاجة قائمة لتطوير أدوات جديدة تتناسب مع الوضعية الاقتصادية؛
- مرت السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة بالعديد من المحطات والتطورات، حيث تم برم اتفاقيات ومعاهدات مع مؤسسات النقد الدولي في إطار ما يسمى ببرامج الاستعداد الائتماني وبرامج التسهيل التمويلي؛
- من أجل امتصاص فائض السيولة الهيكلية في السوق النقدية واحتواء التضخم في السوق النقدية انتهجت السلطة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة سياسة نقدية حذرة تمثلت في تعزيز أدوا السياسة النقدية غير المباشرة واستحدثت أداتين جديدتين للتحكم في الكتلة النقدية إلى جانب الأدوات السابقة تمثلت في كل من عمليات استرجاع السيولة وتسهيله الدوائع المغلة للفائدة؛
- لجأت السلطة النقدية في الجزائر سنة 2017 إلى سياسة التمويل غير التقليدي بموجب إرادة سياسية لتلبية احتياجات الخزينة العمومية تسبب ذلك في ارتفاع مستويات السيولة أين بلغت ذروتها سنة 2019، مما انعكس ذلك على ارتفاع معدلات التضخم والذي بقيت آثاره حتى سنة 2022؛
- يعود التوسع الكبير في الكتلة النقدية خلال الفترة المدروسة، إلى الزيادة الكبيرة في الأصول الخارجية الصافية التي أصبحت تفوق الكتلة النقدية M_2 ، منذ سنة 2005؛
- بات أداء السياسة النقدية للدولة الجزائرية رهينة تقلبات أسعار النفط حيث أصبحت العوائد النفطية المحدد الرئيسي لاتجاهات السياسة النقدية بين انكماشية وتوسعية؛
- الاعتماد على الإيرادات النفطية في الجزائر جعل رصيد ميزان المدفوعات مرتبطا بسعر البرميل، نظرا لانعدام مرونة العرض المحلي للصادرات وضعف الجهاز الإنتاجي، وفي المقابل وجود مرونة للطلب المحلي على الواردات؛

- اتسمت السياسة النقدية في الجزائر بضعف فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف، الأمر الذي جعلها تسهم في تعميق بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد بدلا من معالجتها، ويتجلى ذلك واضحا في ارتفاع معدلات التضخم؛
- تكون السياسة النقدية أداة فعالة إذا كانت تعمل ضمن سياسة اقتصادية كلية بتدعيم السياسة المالية والأدوات الرقابية والتنظيمية، إذ تتميز كل أداة بخصائص تساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه.

❖ اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تبين لنا من خلال نتائج التقدير القياسي وجود أثر إيجابي للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، إلا أن هذا التأثير كان ضعيفا مقارنة بالزيادة الضخمة في كمية النقود التي قابلتها وتيرة نمو متواضعة وذلك راجع إلى ارتباطه بأسعار النفط في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي ونقص مرونته تجاه الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في كمية النقود، وهذا ما يبرز أن هدف النمو النهائي للسياسة النقدية يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- **الفرضية الثانية:** أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر سلبي للسياسة النقدية على البطالة في الأجلين القصير والطويل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، إلا أنها نسب ضعيفة جدا توضح ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة، وهذا ما يفسر أن السياسة النقدية في الجزائر لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق العمل؛
- **الفرضية الثالثة:** من خلال النتائج القياسية تبين وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير حيث أن الارتفاع في كمية النقود M_2 داخل الاقتصاد الجزائري أثر بشكل مباشر على الارتفاع في المستوى العام للنقود وذلك نتيجة زيادة الطلب الكلي في المقابل ضعف الطاقة الإنتاجية اللازمة التي جعلت العرض أقل من الطلب وعدم القدرة على تلبية الرغبات من سلع وخدمات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛
- **الفرضية الرابعة:** أثبتت النتائج القياسية وجود أثر سلبي للسياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة، حيث أن حالة ميزان المدفوعات الجزائري، تتوقف على ميزان العمليات الجارية والذي بدوره يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية نتيجة لاختلال هيكل التجارة الخارجية من جهة وضعف الآلة الإنتاجية الوطنية من جهة أخرى وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي.

❖ المقترحات:

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها تبادرت إلينا جملة من الاقتراحات التي من شأنها الرفع من كفاءة السياسة النقدية وتفعيل دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وهي كما يلي:

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر للسلطات النقدية المتمثلة في بنك الجزائر مما يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية وحتى لا تكون هناك مشاكل في أداء السلطة النقدية؛
- ضرورة إحداث إصلاحات وتعديلات على أدوات السياسة النقدية خاصة إن لم تتمكن الأدوات المستحدثة من تحقيق أهدافها، وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد؛
- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر، من خلال تفعيل جانب العرض الكلي والجهاز الإنتاجي؛
- محاولة دمج السوق الموازي وتحويله إلى سوق رسمي وفق المعايير الدولية، بتقديم تحفيزات ضريبية وبنكية كبيرة وإدارته بشكل مرن؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات مما يعود بالاقتصاد الجزائري، بمداخل إضافية من العملة الصعبة تجنباً للوقوع في اختلال الموازنات الخارجية في حالة انخفاض سعر البترول؛
- التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية بتوجيه الموارد نحو إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي لبناء اقتصاد متماسك يقوم على قاعدة إنتاجية قوية ومتكاملة؛
- تشكيل قاعدة بيانات توفر كل لمعطيات المتعلقة بالأسعار، وأيضاً إعداد تقارير شهرية وسنوية دقيقة يشرف عليها خبراء اقتصاديين، وتقديمها لأصحاب القرار حتى يتسنى لهم تقديم استراتيجيات تسمح للحكومة بتكييف سياستها مع وضعيتها الراهنة في حركة الأسعار والمساهمة في الاستقرار النقدي والمالي؛
- العمل على التنسيق الجيد بين مختلف السياسات الاقتصادية، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة بشكل أكثر فعالية، بدلاً من التركيز على السياسة النقدية لوحدها.

❖ آفاق الدراسة:

انطلاقاً من النتائج الموصلة إليها والمقترحات المقدمة، اتضحت أمامنا جملة من التساؤلات التي لها علاقة بالموضوع والتي لم يتسنى لنا التطرق إليها، في حين يمكن أن تكون منطلقاً لدراسات مستقبلية نرى أنها جديرة بالدراسة:

- أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية.
- دور أدوات السياسة النقدية الإسلامية في إصلاح الاختلالات الاقتصادية.
- هل يعتبر الاقتصاد الإسلامي السبيل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد دنياشوقي (2017)، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، مصر.
2. الأفندي محمد أحمد (2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، اليمن.
3. ----- (2018)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
4. بدر الدين محمد أحمد، (2017)، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر.
5. بشيشي وليد (2017)، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الجامعي، لبنان.
6. البكري أنس، صافي وليد (2009)، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن.
7. بن دعاس جمال (2007)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. بن علي بلعزوز (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
9. بن عمرة عبد الرزاق (2020)، السياسة النقدية من خلال الانتقال والأثر-دراسة تحليلية قياسية، ألفا للوثائق، الأردن.
10. بن قدور علي، ببرير محمد (2018)، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
11. التميمي زهرة حسن عباس، رجاء عبد الله عيسى السالم (2019)، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
12. تودارو ميشيل ب. (2009)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية.
13. جاب الله مصطفى (2018)، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن.
14. حسناحمد (1999)، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر، سورية.
15. الحلاق سعيد سامي، محمد محمود العجلوني (2010)، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
16. الحمداني رفاة شهاب (2014)، نظرية الاقتصاد الكلي (مقدمة رياضية)، دار وائل للنشر، الأردن.
17. حميدات محمود (2014)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر.
18. خبابة عبد الله (2008)، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية -البنوك التجارية- السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
19. خضر جميل أحمد محمود، محمد غاني مصطفى شلابي، متولي عبد المؤمن محمد المرسي (2013)، البطالة الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج

- المقترحة في ضوء المستجدات (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، مصر.
20. الخضري سعيد (1994)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الهضاب العربية، مصر.
21. الخطيب فاروق بن صالح (2014)، النقود والسياسات النقدية، الردمك للنشر والطباعة، السعودية.
22. ----- (2015)، النقود والسياسات النقدية، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، السعودية.
23. خليل عبد القادر (2014)، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (الجزء الثاني إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
24. الدباغأسامة بشير (2007)، البطالة والتضخم، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
25. رايس حدة (2009)، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
26. زاهر عبد الرحيم عاطف (2008)، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
27. الزبيدي حسين بن سالم جابر (2011)، التضخم والكساد، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
28. الزغبى هيثم ، أبو الزيتحسن (2000)، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
29. السامرائي يسرى مهدي ؛ الدوري زكريا (1999)، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، إيطاليا.
30. السعودي عبد الصمد (2018)، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن.
31. شاهين محمد (2018)، السياسات الاقتصادية و أثرها على التوازن الاقتصادي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
32. شاويش وليد مصطفى (2011)، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
33. الشمري ناظم محمد نوري (2006)، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن.
34. صخري عمر (1994)، التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
35. الطوابي محمد حلمي (2008)، دور التشريعات النقدية في القضاء على مشاكل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، مصر.
36. عبد الحميد عبد المطلب (2013)، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر.
37. عبد الرحيم محمد ابراهيم (2014)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
38. عبد العال أحمد رمزي محمد (2014)، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، مصر، الطبعة الأولى.

39. عبد الله خبابة (2013)، الاقتصاد المصرفي (النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.
40. عدون ناصر دادي ، العايب عبد الرحمان (2010)، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
41. عريقات حربي محمد موسى (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
42. العيسى نزار سعد الدين ، قطف ابراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
43. قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
44. القصاص جلال جويده (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر.
45. ----- (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى.
46. كنعان علي (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان.
47. لطرش الطاهر (2010)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر.
48. ----- (2012)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
49. مجيدضياء (2001)، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
50. محمد علي أحمد شعبان (2007)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، مصر.
51. محمود عبد الرازق (2013)، اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر.
52. المصري ابراهيم (2017)، النظريات الاقتصادية (كلى)، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر.
53. مفتاح صالح (2005)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
54. موسى أحمد جمال الدين (2003)، النظريات والنظم النقدية والمصرفية، دار الإسلام للنشر والتوزيع، مصر.
55. نجا علي عبد الوهاب (2005)، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر.
56. الوادي محمود وخريسا ابراهيم والحواري نضال والعتيبي ضرار (2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
57. وضاح نجيب رجب (2010)، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

1. بلوافي محمد (2013)، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

2. بن عبد الفتاح دحمان (2004)، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. بن قدور أشواق (2015)، أسواق رأس المال والتقلبات الاقتصادية دراسة نظرية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
4. بومعزة أمينة (2024)؛ دورة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أم البواقي؛ الجزائر.
5. سريبر عبد القادر (2019)، الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النم الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر .
6. شرارة جلول (2023)، الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية-دراسة قياسية-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسمطبولي معسكر، الجزائر.
7. ضالع دليلة (2018)، دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط دراسة قياسية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة؛، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
8. عبد اللوي فتحة (2020)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية- حالة الجزائر 2000-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر.
9. عبدلي رزيقة (2019)، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
10. عبدلي رزيقة (2019)، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
11. فار عبد القادر (2018)، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر.
12. مداني حسيبة (2017)، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جبالا لي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر.
13. مسمش نجة (2018)، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

14. معيزي قويدر (2008)، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

15. ميهوب مسعود (2017)، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر.

ثالثا: المجالات

1. أجري خيرة ، بابا عبد القادر (2017)، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، العدد 01، الجزائر.

2. ----- (2017)، دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، العدد 20، الجزائر.

3. باصور كمال (2016)، أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق الوزن الخارجي -بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)- ، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 06، الجزائر.

4. بن طالبي فريد ، شلال زهير ، جاري فاتح (2019)، سياسة التيسير الكمي كاتجاه حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد الثاني، الجزائر.

5. بن عزة إكرام ، شليل عبد اللطيف (2018)، تقييم أداء السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 2، الجزائر.

6. بن عمرة عبد الرزاق ، مقراني عبد العزيز (2021)، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 4، الجزائر.

7. بن يحي يحيي، زاير وافيا، محفوظ مراد (2020)، أثر سياسة التيسير الكمي على معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2008-2015 (دراسة قياسية بمنهجية ARDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة البليدة 2، العدد الأول، الجزائر.

8. بنابي فتيحة (2017)، علاقة استقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 22، الجزائر.

9. بوتيارة عنتر ، تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2017) مع قراءة استشرافية آفاق 2017، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 02، الجزائر.

10. بوجلال ناصر، ديب كمال (2019)، التيسير الكمي كألية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد الأول، الجزائر.

11. بوزيان عيفة ، رديف مصطفى ، رضوان عامر (2022)، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA- دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 01، الجزائر.
12. تقرورت محمد ، رملة محمد ، بدروني عبد الحق (2021)، قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة الإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 01، الجزائر.
13. الجبوري بتول مطر ، الزاملي دعاء محمد (2014)، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول، العراق.
14. حفصي بو نبعو ياسين ، يونس محمد (2021)، مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة تحليلية 2011-2020)، دراسات اقتصادية، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة، العدد 3، الجزائر.
15. حمداني معمر، بناي مصطفى (2021)، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 02، الجزائر.
16. حوحو فطوم ، عيساوي سهام (2016)، تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، العدد 05، الجزائر.
17. حيدوشي عاشور، ششوي حسين (2022)، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل تطبيق السياسة المالية بالجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2018، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة البويرة، العدد الأول، الجزائر.
18. دودو نبيلة، عبد الرزاق فوزي (2020)، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية -دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الرابع، الجزائر.
19. زواوي فضيلة ، معمر سعاد شكري ، قرطلي محمد (2021)، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البحوث والدراسات، جامعة زيان عاشور- الجلفة، العدد 01، الجزائر.
20. سعودي صالح الدين ، كزار رمضان (2020)، إنعكاس تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، العدد 02، الجزائر.
21. شوبار لياس (2021)، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، العدد الثاني، الجزائر.
22. صاري علي (2014)، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013-، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 7، الجزائر.
23. صلاح محمد، بلقلة ابراهيم، حريري عبد الغني (2021)، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية- إشارة للاقتصاد الجزائري

- خلال الفترة: 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة - تيسمسيلت، العدد1، الجزائر.
24. الضاوي علوان(2016)، انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة20 أوت 1955 سكيكدة، العدد 6، الجزائر.
25. طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد(2020)، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 01، الجزائر.
26. علام أسماء ، علام فاطمة (2020)، واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عومار ثلجي - الأغواط، العدد03، الجزائر.
27. فراج الطيب ، بروكي عبد الرحمان (2017)، دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد 03، الجزائر.
28. لهشمي عبد الكامل، حطاب موراد(2021)، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، العدد الثاني، الجزائر .
29. مختاري عادل ، بن البار أمحمد (2021)، الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 02، الجزائر.
30. مختاري عادل ، بن البار أمحمد ، كمال بن دقفل(2021)، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، لعدد 01، الجزائر.
31. مراح حبيبة (2021)، سياسة استهداف التضخم في الأسواق الناشئة-دراسة تحليلية لتجربة اندونيسيا-، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، العدد01، الجزائر.
32. مسعودي زكرياء (2016)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كاليدور السحري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، العدد السادس، الجزائر.
33. مطاي عبد القادر ، راشدي فتيحة (2016)، سياسة التيسير الكمي كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمات- تجربة كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية-، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العددالحادي عشر، الجزائر .
34. موساوي أمال، مشتر فطيمة (2018)، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد6، الجزائر.
35. المومن عبد الكريم (2021)، أثر تقلبات أسعار صرف الدينار على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، للفترة (1980-2020)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد الثاني، الجزائر.

36. هاني محمد ، وعيل ميلود (2018)، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر؛ مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة البويرة، العدد الرابع، الجزائر.
37. هداوي عبد الجليل ، المومن عبد الكريم (2021)، أثر تغير أسعار البترول على الاستقرار النقدي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، العدد 02، الجزائر.

رابعاً: الجرائد

1. الجريدة الرسمية (1990)، القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجزائر، العدد 16.

خامساً: التقارير

2. بنك الجزائر (2008)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
3. بنك الجزائر (2011)، التطور الاقتصادي والنقدي.
4. بنك الجزائر (2012)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
5. بنك الجزائر (2016)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
6. بنك الجزائر (2022)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

II. المراجع باللغة الأجنبية

1. Bords .B (2007) , La Politique Monétaire,Dunod, paris.
2. Jacque Généreux (2012), Economie Politique, achette supérieur, 6^e édition, paris
3. Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHMA, the effectiveness of Monetary Policy in Achieving Monetry Stability in Algeria for the Period of (2000-2019),jornal, University of Lounici Blida2,Algeria,n01.
4. Martine Peyrad-Moulard, économie générale, Vuibert, paris, 2018.
5. PASCAL MONIER (2013) , l'économie général, Gualino lextenso édition,7^e edition, paris.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 02/03/24 Time: 12:56

Sample: 1990 2022

	M2	PIB	INF	CHO	BC
Mean	8.294101	0.024727	-2.922650	-1.815787	7.788921
Median	8.482105	0.029000	-3.036554	-2.009915	8.020836
Maximum	9.975259	0.069000	-1.148854	-1.220780	8.554647
Minimum	5.837745	-0.051000	-5.809143	-2.322788	4.922751
Std. Dev.	1.288773	0.023261	1.013278	0.416229	0.863899
Skewness	-0.405943	-1.038082	-0.191624	0.230191	-0.942242
Kurtosis	1.858261	5.189967	3.635683	1.325665	2.047842
Jarque-Bera	2.698751	4.521319	0.757588	4.146102	33.52051
Probability	0.259402	0.190999	0.684687	0.125801	0.261557
Sum	273.7053	0.816000	-96.44745	-59.92098	257.0344
Sum Sq. Dev.	53.14992	0.017315	32.85541	5.543894	23.88227
Observations	33	33	33	33	33

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (02): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 02/03/24 Time: 10:22

Sample: 1990 2022

Included observations: 33

Covariance Correlation	M2	PIB	INF	CHO	BC
M2	1.610604 1.000000				
PIB	0.591252 0.515864	0.205441 1.000000			
INF	-0.601249 -0.574803	-0.043523 -0.096233	0.995618 1.000000		
CHO	-0.425358 -0.817730	0.008627 0.046438	0.073365 0.179388	0.167997 1.000000	
BC	-0.408743 -0.578595	0.104997 0.272303	0.015615 0.018395	0.102453 0.293829	0.723705 1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (03): اختبار الاستقرارية ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>				
		PIB	INF	CHO	BC	M2
With Constant	t-Statistic	-4.8464	-2.6524	-0.4787	-2.5474	-3.6122
	Prob.	0.0004 ***	0.0934 *	0.8828 n0	0.1146 n0	0.0115 **
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8017	-2.5822	-3.1336	-4.0165	0.3028
	Prob.	0.0027 ***	0.2902 n0	0.1177 n0	0.0215 **	0.9977 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1309	-0.3211	0.8110	-0.0443	1.1454
	Prob.	0.7165 n0	0.5615 n0	0.8824 n0	0.6605 n0	0.9309 n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(PIB)	d(INF)	d(CHO)	d(BC)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-6.0849	-7.8278	-3.7177	-4.8151	-3.0445
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0087 ***	0.0005 ***	0.0027 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.2453	-7.9219	-3.6573	-4.7004	-5.6930
	Prob.	0.0001 ***	0.0000 ***	0.0410 **	0.0038 ***	0.0003 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2099	-7.9438	-3.6478	-4.9142	-3.1912
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0007 ***	0.0000 ***	0.0021 ***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (04): اختبار الاستقرارية PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>				
		PIB	INF	CHO	BC	M2
With Constant	t-Statistic	-4.8545	-2.5291	-0.8760	-1.9812	-5.4963
	Prob.	0.0004 ***	0.1183 n0	0.7828 n0	0.2931 n0	0.0001 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8025	-2.4695	-1.9216	-1.9874	0.1023
	Prob.	0.0027 ***	0.3399 n0	0.6201 n0	0.5858 n0	0.9959 n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4916	-0.5045	0.4170	-0.0136	4.9169
	Prob.	0.4952 n0	0.4899 n0	0.7976 n0	0.6707 n0	1.0000 n0
		<u>At First Difference</u>				
		d(PIB)	d(INF)	d(CHO)	d(BC)	d(M2)
With Constant	t-Statistic	-14.4904	-7.9798	-3.8592	-3.8713	-3.9774
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0061 ***	0.0060 ***	0.0046 ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-16.8916	-8.3203	-3.8153	-3.7862	-7.7611
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0291 **	0.0311 **	0.0000 ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-15.4617	-8.0023	-3.8317	-4.0477	-2.8056
	Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0002 ***	0.0479 **

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (05): اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.571789	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	32	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (06): اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالبطالة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.819761	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (07): اختبار بوند BOUND TEST للنموذج الخاص بالتضخم

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	10.52776	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	32	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (08): اختبار بوند BOUNDTEST للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.54935	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (09): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/03/24 Time: 17:50
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Date: 02/03/24 Time: 17:03
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.209306	0.749940	-2.945977	0.0063
PIB(-1)*	-0.877554	0.184170	-4.764900	0.0000
M2**	0.101289	0.033167	3.018439	0.0010

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.071289	0.016354	3.018440	0.0010
C	-2.517574	0.673949	-3.735557	0.0008

EC = PIB - (-0.0713*M2 - 2.5176)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.122446	0.184170	2.664853	0.0005
M2	0.101289	0.033167	3.018439	0.0010
C	-2.209306	0.749940	-2.945977	0.0063

R-squared	0.725036	Mean dependent var	-2.531047
Adjusted R-squared	-0.052893	S.D. dependent var	0.466822
S.E. of regression	0.479009	Akaike info criterion	1.454863
Sum squared resid	6.654026	Schwarz criterion	1.592276
Log likelihood	-20.27781	Hannan-Quinn criter.	1.500412
F-statistic	0.221351	Durbin-Watson stat	2.007490
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CHO)
Selected Model: ARDL(4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/03/24 Time: 18:01
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Dependent Variable: CHO
Method: ARDL
Date: 02/03/24 Time: 13:25
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(4, 0)

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.174775	0.147316	1.186393	0.2476
CHO(-1)*	-0.236264	0.072900	-3.240908	0.0036
M2**	-0.071652	0.028555	-2.509244	0.0196
D(CHO(-1))	0.152812	0.172696	0.884860	0.3854
D(CHO(-2))	0.193879	0.165199	1.173609	0.2526
D(CHO(-3))	0.516510	0.178516	2.893346	0.0082

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.303272	0.061849	-4.903395	0.0001
C	0.739747	0.536048	1.380000	0.1809

EC = CHO - (-0.3033*M2 + 0.7397)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHO(-1)	0.916549	0.183290	5.000526	0.0000
CHO(-2)	0.041067	0.266195	0.154275	0.8787
CHO(-3)	0.322631	0.267392	1.206584	0.2399
CHO(-4)	-0.516510	0.178516	-2.893346	0.0082
M2	-0.071652	0.028555	-2.509244	0.0196
C	0.174775	0.147316	1.186393	0.2476

R-squared	0.972646	Mean dependent var	-1.856854
Adjusted R-squared	0.966699	S.D. dependent var	0.427530
S.E. of regression	0.078018	Akaike info criterion	-2.081764
Sum squared resid	0.139996	Schwarz criterion	-1.798875
Log likelihood	36.18557	Hannan-Quinn criter.	-1.993166
F-statistic	163.5638	Durbin-Watson stat	2.008671
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/03/24 Time: 18:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.395495	0.971661	-0.407030	0.6870
INF(-1)*	-0.427642	0.161322	-2.650852	0.0129
M2**	0.146195	0.037874	3.860057	0.0032

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.299538	0.115748	2.587845	0.0270
C	-0.924827	2.341506	-0.394971	0.6958

$$EC = INF - (0.2995 * M2 - 0.9248)$$

ج ARDL الخاص بميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/03/24 Time: 18:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.673251	1.494805	1.788361	0.0854
BC(-1)*	-0.400432	0.123842	-3.233407	0.0033
M2(-1)	0.005440	0.095561	0.056925	0.9550
D(BC(-1))	0.424882	0.168065	2.528083	0.0179
D(M2)	-0.320018	0.013321	-24.02269	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.013585	0.003349	4.056561	0.0001
C	6.675916	2.354158	2.835797	0.0087

$$EC = BC - (-0.0136 * M2 + 6.6759)$$

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 02/03/24 Time: 13:28
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.572358	0.161322	3.547916	0.0013
M2	0.146195	0.037874	3.860057	0.0032
C	-0.395495	0.971661	-0.407030	0.6870

R-squared	0.636325	Mean dependent var	-2.960221
Adjusted R-squared	0.597451	S.D. dependent var	1.005866
S.E. of regression	0.780794	Akaike info criterion	2.432048
Sum squared resid	17.67952	Schwarz criterion	2.569461
Log likelihood	-35.91277	Hannan-Quinn criter.	2.477597
F-statistic	11.22405	Durbin-Watson stat	2.018260
Prob(F-statistic)	0.000025		

Dependent Variable: BC
Method: ARDL
Date: 02/03/24 Time: 18:16
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	1.024450	0.169064	6.059546	0.0000
BC(-2)	-0.424882	0.168065	-2.528083	0.0179
M2	-0.320018	0.013321	-24.02269	0.0000
M2(-1)	-0.276453	0.013221	-20.02269	0.0000
C	2.673251	1.494805	1.788361	0.0854

R-squared	0.729659	Mean dependent var	7.774289
Adjusted R-squared	0.688068	S.D. dependent var	0.890182
S.E. of regression	0.497174	Akaike info criterion	1.586938
Sum squared resid	6.426743	Schwarz criterion	1.818227
Log likelihood	-19.59754	Hannan-Quinn criter.	1.662333
F-statistic	17.54369	Durbin-Watson stat	2.000616
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006682	Prob. F(1,29)	0.9354
Obs*R-squared	0.007141	Prob. Chi-Square(1)	0.9327

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.465753	Prob. F(2,29)	0.6323
Obs*R-squared	0.995880	Prob. Chi-Square(2)	0.6078
Scaled explained SS	6.208245	Prob. Chi-Square(2)	0.0449

الملحق رقم (14): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.855124	Prob. F(2,27)	0.4364
Obs*R-squared	1.906215	Prob. Chi-Square(2)	0.3855

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطالة

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.103006	Prob. F(1,26)	0.7508
Obs*R-squared	0.110492	Prob. Chi-Square(1)	0.7396

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.879305	Prob. F(5,23)	0.5105
Obs*R-squared	4.653849	Prob. Chi-Square(5)	0.4596
Scaled explained SS	2.513079	Prob. Chi-Square(5)	0.7745

الملحق رقم (16): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.913185	Prob. F(2,21)	0.4166
Obs*R-squared	2.320330	Prob. Chi-Square(2)	0.3134

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (17): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.893275	Prob. F(1,29)	0.1794
Obs*R-squared	1.899815	Prob. Chi-Square(1)	0.1681

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.994607	Prob. F(2,29)	0.6572
Obs*R-squared	4.477541	Prob. Chi-Square(2)	0.6465
Scaled explained SS	2.578734	Prob. Chi-Square(2)	0.8318

الملحق رقم (18): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.638697	Prob. F(2,27)	0.5358
Obs*R-squared	1.445558	Prob. Chi-Square(2)	0.4854

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الملحق رقم (19): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.092734	Prob. F(1,28)	0.7630
Obs*R-squared	0.099029	Prob. Chi-Square(1)	0.7530

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.631867	Prob. F(4,26)	0.6442
Obs*R-squared	2.746528	Prob. Chi-Square(4)	0.6011
Scaled explained SS	5.645305	Prob. Chi-Square(4)	0.2272

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.570293	Prob. F(2,24)	0.2286
Obs*R-squared	3.587181	Prob. Chi-Square(2)	0.1664

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2022) وإبراز دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل تطور مسار السياسة النقدية وأبرز اتجاهاتها أثناء الفترة المدروسة، وقياس آثارها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) والتي بدورها تمثل الأهداف الاقتصادية، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة النقدية المطبقة في الجزائر لم تكن فعالة بالقدر المطلوب في تحقيق مثالية مربع كاليدور فيما يخص الأهداف الاقتصادية، وهو ما أكدته نتائج التقدير القياسي التي أوضحت ضعف مساهمة السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة، ومساهمتها في رفع معدلات التضخم وتراجع رصيد ميزان المدفوعات، وهو ما يتوجب على السلطات النقدية العمل على مجابهة العراقيل وتدارك النقائص الموجودة بما يضمن فعالية سياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This study evaluates the effectiveness of Algeria's monetary policy from 1990 to 2022 in achieving key economic objectives. It examines policy trends and their impact on economic stability indicators, including growth, unemployment, inflation, and the balance of payments, using a descriptive-analytical approach and a (ARDL) model to estimate short- and long-term relationships among variables. The findings reveal that Algeria's monetary policy has been insufficient in achieving optimal economic outcomes. Public spending contributed minimally to growth and unemployment reduction while significantly increasing inflation and worsening the balance of payments. Addressing structural deficiencies is essential to enhance monetary policy effectiveness and ensure long-term economic stability.

Keywords: Monetary policy, money supply, economic stability, economic growth, unemployment, inflation, balance of payments.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en lumière la performance de la politique monétaire en Algérie pour la période (1990-2022) et à souligner son rôle dans la réalisation des objectifs économiques. Cela se fait à travers l'analyse de l'évolution de la politique monétaire et de ses principales tendances durant la période étudiée, ainsi que la mesure de ses effets sur les indicateurs de stabilité économique (croissance, chômage, inflation, balance des paiements), qui représentent à leur tour les objectifs économiques. L'étude repose sur une méthode descriptive et analytique, ainsi que sur l'utilisation d'un modèle (ARDL) pour estimer la relation entre les variables de l'étude à court et à long terme.

Les résultats de l'étude ont montré que la politique monétaire appliquée en Algérie n'a pas été suffisamment efficace pour atteindre les objectifs économiques souhaités. Cela a été confirmé par les résultats des estimations économétriques, qui ont montré la faible contribution de la politique des politiques monétaire à l'augmentation des taux de croissance et à la réduction du chômage, ainsi que sa contribution à l'augmentation des taux d'inflation et à la baisse du solde de la balance des paiements. Par conséquent, les autorités monétaires doivent travailler à surmonter les obstacles et corriger les lacunes existantes pour garantir l'efficacité de la politique monétaire dans la réalisation des objectifs économiques et, par conséquent, la stabilité économique.

Mots-clés : politique monétaire, masse monétaire, stabilité économique, croissance économique, chômage, inflation, balance des paiements.